وزارة التـعليـم العـالـي والـبـحـث الـعلـمي

جامعـة مـولـود معـمري تـيزي وزو

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

فرع علم اجتماع

العـنـوان

دور المشـاريـع المقـاولاتـية فـي تحـقيـق التـنمـية المحـلـية

دراسـة ميـدانـية فـي ـ مـنطـقـة فـريحـة – ولاية تيزي وزو

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

بـوعـلي ديـهـية

إشراف الأستاذة:

د. غـنيمـة هـلال

السنـة الجـامعـية: 2023-2024

شكـــــر وتقـــديـــــــــــر

أولا وقبلا كل شيء، أشكرك يا الله على فضلك وكرمك لإتمام هذه المذكرة وأتحت لي الفرصة لأقدمها، فما كان لي من قوة أو توفيق إلا بمنك وإحسانك، فالحمد لله الذي أنار لي الطريق وأرشدني إلى ما فيه خير ونفع وسبحان الله وبحمده الذي بعث فينا رسولا من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة فاللهم صلي وسلم على نبينا محمد الذي علمنا من كل خير وحذرنا من كل شر.

أشكر عائلتي التي كانت معي بدعائها، كما أتقدم بخالص الشكر والإمتنان لجهود أستاذتي الكريمة " غنيمة هلال" التي دعمتني وارشدتني خلال هذه المرحلة لقد كان لتفهمها وصبرها الاثر الكبير في انجاز هذه المذكرة إن وقتها وجهدها لم يذهب هدرا بل ساهم في اغناء تجربتي العلمية، كما أتقدم بالشكر الوافر للأساتذة اللذين عقدوا على مناقشة مذكرتي بملاحظاتهم وتعقيباتهم وبالتالي المساهمة في تطويرها وتدقيق توصياتها .

كما أتقدم بالشكر لجميع الجهات والمؤسسات التي التقيت بها لإثراء عملي وللذين ساهموا بشكل كبير في تقديم آرائهم كما لا يمكن ان أنسى شكر عمال مكتبة جامعات مولود معمري وكل عمال كليتي، وأشكر كل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي.

وفي المقام الاخير اتقدم بالشكر العميق لجميع من ساندني من قريب أو بعيد ولم يبخلوا على ولو بدعاء.

أسأل الله العظيم أن يجزي جميع من ساعدني ولم يبخل عني بالخير والبركة في الدنيا والآخرة.

إهـــــــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة، الأساس الذي قامت عليه نجاحاتي، النور الذي انار دربي للذان ربيان تربية حكيمة وقفا بجانبي بصبر وتضحية لا حدود لها، من علماني أن أتحلى بالصبر والعزيمة، من كان صوتهما في لحظات الإحباط والقلق ينادي "لا تستسلمي فأنت تملكين القوة لتنجحي" إلى والداي أعز ما أملك أهدي ثمرة نجاحي حفظكما الله وأطال في عمركما.

إلى نفسي التي تعبت وسهرت وعملت ونام الليل تحت أعينها وتحدت الظروف الصعبة في سبيل الإرتقاء أهنئك على هذا العمل.

إلى أختي الغالية (كاهينة) النموذج الذي أسعى لمحاكاته وأخي العزيز (خليفة) سندي ومصدر إلهامي، هذا الإنجاز نتيجة تشجيعكما وإيمانكما بقدراتي رعاكما الله وأدامكما قوة لي

إلى روح جدي الذي فارقنا منذ أيام قليلة أهدي لك توصيتك الأخيرة، رحمك الله وغفر لك.

إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة، إلى زملائي دفعة 2024، إلى كل أساتذتي الكرام من التعليم الابتدائي إلى الجامع، إلى كل من هم في ذاكرتي ولم أذكرهم في مذكرتي

إلى هؤلاء أهدي هذه الدراسة

ملخص الدراسة:

لقد أصبحت المشاريع المقاولاتية أحد المحركات الأساسية للتنمية المحلية، بمساهمتها في توفير فرص العمل وتحسين جودة حياة المجتمع المحلي وتعزيز الابداع والابتكار.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية بمنطقة فريحة التابعة لولاية تيزي وزو، من خلال عرض عينة من الإحصائيات عن المشاريع المقاولاتية المجسدة في أرض المنطقة ومدى مساهمتها في القضاء على البطالة وتوفير احتياجات السكان المحليين.

وتظهر معالم الدراسة في التساؤل الجوهري التالي :

كيف تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية ؟

وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل جوانب الموضوع، قمنا بطرح الأسئلة التالية :

_إلى أي مدى تساهم هذه المشاريع في الحد من البطالة المحلية؟

-هل تحقق المشاريع المقاولاتية تلبية احتياجات السكان المحليين؟

ولقد وظفت هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استمارة الاستبيان التي أعدت لغرض جمع البيانات من عينة قصدية قدرت ب 45 مبحوثا.

بعد عرضنا لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية، ومن ثم تقييم مدى تأثير ومساهمة هذه المشاريع في إحداث التنمية المحلية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– المشروع المقاولاتي يمثل فرصة لرائد الأعمال لتحقيق أهدافه الشخصية والمالية من خلال إنشاء وإدارة مشروعه الخاص.

– مساهمة المشاريع المقاولاتية بكل أنواعها وأحجامها في تحقيق التنمية المحلية بمنطقة فريحة من خلال المساهمة في التقليل من البطالة والسعي لتلبية حاجيات السكان.

– تعتبر التنمية المحلية المنطلق الأساسي لبناء ودعم التنمية الوطنية الشاملة.

– معظم المقاولون يفضلون الملكية الشخصية لمشاريعهم، ذلك لأنها تمنحهم المزيد من السيطرة والحوافز على النجاح والنمو.

– يلعب الإنتماء المحلي دورا حاسما في قرار تجسيد المشروع حيث تؤثر طبيعة المنطقة بشكل كبير على خيارات المستثمرين، فالمعرفة العميقة بالثقافة المحلية والاحتياجات المجتمعية تساعد على اختيار الأماكن المثلى لإنشاء مشروع ناجح يتماشى مع خصائص المنطقة ويحقق تفاعلا إيجابيا مع السكان.

– يعد إنشاء وتنمية مشاريع قائمة أحد أشكال المقاولاتية.

– المقاولاتية ليست حكرا على أصحاب الشهادات التعليمية والتكوينية فقط أو على السن المحدد، بل الإبتكار والإبداع والمخاطرة هم العوامل الأساسية لعملية المقاولاتية فبفضلهم استطاع كل من الصغير والكبير بما في ذلك الأمي من إنشاء مشروع .

– يلعب التمويل الذاتي وأجهزة الدعم الحكومي دورا هاما في تمويل المشاريع المقاولاتية إلا أنها تتميز بعدة صعوبات تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات والتطوير لتحسين إمكانيات تمويل المشاريع المقاولاتية.

Résumé

Les projets entrepreneuriaux sont devenus l'un des principaux moteurs du développement local en contribuant à offrir des opportunités d'emploi, à améliorer la qualité de vie de la communauté local et à promouvoir la créativités et l'innovation

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance et le rôle des projet entrepreneuriaux dans la réalisation du développement local dans la commune de Fréha dans l'état de Tizi-Ouzou, en présentant un échantillon de statistiques sur les projets entrepreneuriaux incarnés dans le territoire de la commune et l'étendue de leur contribution à l'élimination chômage et subvenir aux besoins de la population locale

La caractéristique de l'étude apparaît dans la question fondamentale suivante : comment les projets entrepreneuriaux contribuent-ils au développent locale ?

Afin de répondre à la problématique de l'étude et tenter de couvrir tous les aspects du sujet, nous avons posé les questions suivantes :

Dans quelle mesure ces projets entrepreneuriaux contribuent-ils au développent locale

Les projets entrepreneurials répondent-ils aux besoins des habitants§

Cette étude a utilisé l'approche descriptive en appliquant un formulaire de questionnaire préparé dans le but de collecter des données à partir d'un échantillon raisonné estimé à 45 répondants.

Apres avoir présenté les différentes notions théoriques liées aux projets entrepreneurials et au développement localement ,l'étude abouti à un ensemble de résultat dont les plus important sont ;

_ Le projet entrepreneuriale représente une opportunité pour l'entrepreneure d'atteindre ses objectifs personnels et financiers en établissant et en gérant son propre projet

_ la contribution des projets entrepreneuriaux de tous types et de toutes tailles au développement locale de la région de Fréha en contribuant la réduction du chômage et en s'efforçant de répondre aux besoins des population

_ le développement local est considéré comme le point de départ fondamental pour construire et soutenir un développement nation global

_la plupart des entrepreneures préfèrent s'appropries personnellement leurs projets de contrôles et des incitations au succès et à la croissance

_ l'affiliation locale joue un rôle décisif dans la décision de mise en œuvre du projet, tout comme la nature de celui-ci

_ la région dépend grandement des choix des investisseurs, car une connaissance approfondie de la culture locale et des besoins de la communauté aide à choisir les endroits idéals pour créer un projet réussi, en phase avec les caractéristiques de la région et permettant une interaction positive avec les résidents

_ Créer et développer des projets existants est une forme d'entrepreneuriat

_ L'entrepreneuriat ne se limite pas aux personnes possédant des diplômes d'étude et de formation, ni à un âge spécifique, l'innovation créativité et de la prise de risque son les facteurs fondamentaux du processus entrepreneurial grâce à aux jeunes et vieux y compris les analphabètes ont pu créer un projet

_ le financement autonome et les dispositifs de soutien gouvernement jouent un rôle important dans le financement des projets entrepreneuriaux cependant, ils présentent plusieurs difficultés qui nécessitant davantage de réformes et de développement pour améliorer la capacité de financement des projets entrepreneuriaux.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الاول الإطار العام للإشكالية	
تمهيد	**5**
أسباب اختيار الموضوع	6
أهمية الدراسة	7
أهداف الدراسة	7
إشكالية الدراسة	8
فرضيات الدراسة	10

تحديد المفاهيم	11
الدراسات السابقة	19
المقاربة النظرية	25
صعوبات البحث	29
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني :الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية	
تمهيد	33
المبحث الأول : ماهية المشاريع المقاولاتية	34
المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالمشاريع المقاولاتية	34
المطلب الثاني: أهداف المشاريع المقاولاتية	43
المطلب الثالث: أهمية المشاريع المقاولاتية	45
المبحث الثاني : أبعاد، خصائص ومراحل إنشاء المشاريع المقاولاتية	46
المطلب الأول: أبعاد المشاريع المقاولاتية	46
المطلب الثاني: خصائص المشاريع المقاولاتية	51
المطلب الثالث : مراحل إنشاء المشاريع المقاولاتية	52
المبحث الثالث : أنواع ومجالات المشاريع المقاولاتية ومصادر تمويلها	59

المطلب الاول: أنواع المشاريع المقاولاتية	59
المطلب الثاني: مجالات أنشطة المشاريع المقاولاتية	60
المطلب الثالث: مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية	63
المبحث الرابع : مقومات وآليات دعم المشاريع المقاولاتية واهم الصعوبات التي تواجهها	66
المطلب الأول: صعوبات المشاريع المقاولاتية	67
المطلب الثاني: مقومات المشاريع المقاولاتية	69
المطلب الثالث :آليات دعم المشاريع المقاولاتية	70
خلاصة الفصل	89
الفصل الثالث: الإطار النظري للتنمية المحلية	
تمهيد	92
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	93
المطلب الاول: المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية	94
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية	96
المطلب الثالث: اهداف التنمية المحلية	99
المبحث الثاني: مجالات وأبعاد التنمية المحلية ومراحل تحقيقها	101
المطلب الاول: مجالات التنمية المحلية	101

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية	102
المطلب الثالث: مراحل تحقيق التنمية المحلية	104
المبحث الثالث: الركائز الأساسية للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر	106
المطلب الاول: مقومات وأجهزة التنمية المحلية	107
المطلب الثاني: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية	111
المطلب الثالث: التنمية المحلية في الجزائر وأهم المعوقات التي تعيق بها	115
المبحث الرابع: دور المشاريع المقاولاتية على المستوى المحلي	120
المطلب الأول: الدور الاجتماعي للمشاريع المقاولاتية	120
المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للمشاريع المقاولاتية	121
المطلب الثالث: الدور التكنولوجي والبيئي للمشاريع المقاولاتية	122
خلاصة الفصل	124
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
تمهيد:	127
المبحث الأول: مجالات الدراسة	128
المجال المكاني	128
المجال البشري	129

المجال الزمني	129
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية	129
الدراسة الاستطلاعية	129
المنهج المتبع	130
مجتمع البحث وعينة البحث	131
الأدوات والتقنيات المستخدمة	132
المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة	136
عرض وتحليل البيانات الشخصية	136
عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى	143
عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية	156
المبحث الرابع: مناقشة النتائج الجزئية للدراسة	168
مناقشة نتائج البيانات الشخصية	168
مناقشة نتائج الجزئية للفرضية الأولى	169
مناقشة النتائج الجزئية للفرضية الثانية	171
خلاصة الفصل	173
الاستنتاج العام	174

الخاتمة	177
توصيات الدراسة	179
قائمة المراجع	181
الملاحق	192

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يمثل المستوى الاول والثاني لصيغة التمويل الثنائي ANSEJ	78
2	يمثل المستوى الاول والثاني لصيغة التمويل الثلاثي ANSEJ	**78**
3	يمثل صيغ التمويل التي تقدمها وكالة ANGEM	**82**
4	يمثل صيغ التمويل التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**84**
5	يمثل صيغ التمويل التي تقدمها وكالة NESDA	**87**
6	يمثل توزيع افراد العينة حسب الجنس	**136**
7	يمثل توزيع افراد العينة حسب السن	**137**
8	يمثل توزيع افراد العينة حسب الحالة المدنية	**138**
9	يمثل توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	**139**
10	يمثل توزيع افراد العينة حسب نوع الشهادة المتحصل عليها	**140**
11	يمثل توزيع افراد العينة حسب الانتماء الى المنطقة	**141**
12	يمثل توزيع افراد العينة حسب نوع الاسرة	**142**
13	يوضح العلاقة بين حجم المشروع وملكية المشروع	**143**
14	يوضح العلاقة بين مساهمة المبحوث وانتمائه الى المنطقة	**144**

15	يوضح العلاقة بين تمويل المشروع وعمر المشروع	**145**
16	يوضح علاقة مساهمة المبحوث بانشاء مشاريع جديدة او تنمية مشاريع قائمة حسب نوع المشروع	**147**
17	يمثل نوع المشروع وعلاقته بالجنس	**148**
18	يوضح العلاقة بين ملكية المشروع ونوع الشهادة المتحصل عليها	**149**
19	يوضح العلاقة بين الانتماء الى المنطقة والسن	**150**
20	يمثل العوامل الدافعة لتأسيس مشروع مقاولاتي	**151**
21	يمثل طبيعة مناصب العمل التي يقدمها المقاولون	**152**
22	يوضح العلاقة بين توظيف العمال ونوع الاسرة المنتمي اليها	**153**
23	يوضح العلاقة بين توظيف العمال وعمر المبحوث	**154**
24	يمثل مصادر الحصول على تمويل المشروع	**155**
25	يوضح علاقة تسويق المنتج بحجم المشروع	**156**
26	يوضح العلاقة بين العوامل الجاذبة لإنشاء مشاريع في المنطقة ونوع المشروع	**157**
27	يوضح العلاقة بين تأثير المشاريع على المستوى المحلي ومساهمة المبحوث بإنشاء مشاريع مقاولاتية أو تنمية مشاريع قائمة	**158**
28	يوضح العلاقة بين تشجيع المشروع والانتماء الى المنطقة	**159**
29	يوضح العلاقة بين حجم المشروع ومدى تغطية احتياجات المنطقة	**161**

30	يوضح العلاقة بين مدى كفاية انتاج المشروع في تلبية احتياجات السكان ونوع المشروع	**162**
31	يمثل مساهمة المشاريع في تحقيق التنمية المحلية حسب عمر المشروع	**163**
32	يمثل مدى كفاية دخل المشروع لمواجهة اعباء الاسرة ونوع الاسرة	**165**
33	يمثل ملكية المشروع	**166**
34	يمثل طبيعة مناصب العمل التي يقدمها المقاولون	**166**
35	يمثل مصادر الحصول على تمويل المشروع	**167**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل الإتجاهات المفسرة للمقاولاتية	40
02	يمثل الصفات الواجبة على المقاول لنجاح المشروع	
03	يمثل ابعاد المقاولاتية	51
04	يمثل مراحل انشاء المشروع المقاولاتي	59
05	يمثل مجالات الأنشطة الممارسة في المشاريع المقاولاتية	64
06	يمثل مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية	67
07	يمثل خصائص المشاريع المقاولاتية	99
08	يمثل أبعاد التنمية المحلية	105
09	مراحل تحقيق التنمية المحلية	107
10	يمثل مقومات التنمية المحلية	109
11	يمثل نماذج التنمية المحلية	114

مقدمة:

يشهد العالم في الفترة الاخيرة تغيرات سريعة في شتى المجالات والمفاهيم الاقتصادية و الإجتماعية على حد سواء حيث ظهرت مفاهيم جديدة و مصطلحات متنوعة و شاملة أهمها المقاولاتية التي تعرف قبلا بريادة الأعمال و التي أصبحت اليوم بدورها محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي ومحل المنافسة الشريفة بين جميع دول العالم في سبيل الوصول الى اقتصاد متكامل مواجه لكل الصعوبات، التحديات والتصدعات العالمية،الأمر الذي استدعى لفت أنظار الباحثين للاستكشاف في هذه الظاهرة و بروز فئة المقاولين والمقاولات بمختلف الاعمار والتخصصات العلمية أو المهنية ولا سيما الأميين منهم بغرض التوسع في هذا المجال فضلا عن المكانة الهامة التي تكتسبها المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية خاصة و التنمية الشاملة للبلاد عامة.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية تنبع من صفتها المرنة و قدرتها على التكيف مع الخصائص الجغرافية والإمكانيات المتاحة على مستوى الإقليم، بحيث تساهم المشاريع المقاولاتية بشكل فعال في توفير فرص العمل و استقطاب اليد العاملة و القضاء على البطالة بالإضافة إلى دعم الإبداع والابتكار في المجتمعات المحلية مما يساعد على خلق وعي أكبر للأفراد المحليين لإنشاء مشاريعهم الخاصة والتحرر من الإعتماد على وظائف الآخرين ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من التغيرات الملحوظة في تطوير المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد من التطورات الإقتصادية و ذلك من خلال التشجيع على المزيد من الأبحاث و الدراسات و تطوير ماكينات ومعدات التكنولوجية الحديثة على المستوى المحلي لزيادة الإنتاجية و خلق أسواق جديدة لتلبية حاجيات السكان المحليين، وكذا التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير لتحسين الوضع المالي الحالي، و من هذا المنبر يثير تساؤلنا كيف تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية؟

من خلال هذا البحث سنحاول الوقوف على كيفية تحقيق المشاريع المقاولاتية للتنمية المحلية، وفي هذا الإطار قسمنا البحث إلى أربعة فصول كل فصل يشتمل على ثلاث مطالب، بحيث تناولنا في الفصل الأول الإطار العام للإشكالية، كما خصصنا الفصل الثاني كإطار نظري للمشاريع المقاولاتية، أما الفصل الثالث مخصص كإطار نظري للتنمية المحلية، أما الفصل الرابع يشمل الإطار التطبيقى للدراسة .

كما اختتمنا هذه الدراسة بخاتمة عامة بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، نقدم في هذه الخاتمة توصيات الدراسة التي نأمل أن تساهم في تعزيز الفهم والبحث المستقبلي في هذا المجال، بحيث تعتمد هذه التوصيات على ما توصلنا إليه من نتائج وتهدف الى تحسين الممارسات الحالية وتوجيه الابحاث المستقبلية نحو تحقيق اهداف أكثر فعالية، من ثم تلي هذه التوصيات قائمة المراجع المعتمد عليها والملاحق.

الفصـــل الأول :

الإطـــار العـــام للإشـــكـــالـــية

الفصل الأول: الإطار العام للإشكالية

1-اسباب اختيار الموضوع

2-اهمية الدراسة

3-اهداف الدراسة

4-تحديد الاشكالية

5-فرضيات الدراسة

6-تحديد المفاهيم

7-الدراسات السابقة

8-المقاربة النظرية

9-صعوبات الدراسة

تمهيد:

يمثل تحديد إشكالية البحث الخطوة الأهم والأكثر صعوبة في البحث العلمي، لكونها السؤال المركزي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه وباعتبارها البنية المفاهيمية والفكرية التي تستند إليها الدراسة، فبناؤها بشكل واضح ومحدد وضمان ربط عناصر المجال الميداني والتطبيقي بشكل متناسق يوجه البحث نحو تحقيق أهدافه بشكل فعال.

وفي هذا الفصل المعنون بالإطار العام للإشكالية فلقد انطلقنا من توضيح أسباب إختيارنا للموضوع ومدى أهميته والأهداف المرجوة منه، من ثم تحديد المشكلة أو الموضوع الذي سيتم دراسته، وطرح التساؤلات البحثية الرئيسية والفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها وضع فرضيات البحث التي تتم دراستها لاحقا قصد التحقق منها أو نفيها، كما نقوم بتحديد المفاهيم والمصطلحات، استعراض الدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا وأخيرا نتطرق لصعوبات البحث.

1.أسباب اختيار الموضوع :

وراء كل موضوع نابع من الذات أسباب إما ذاتية أو موضوعية تدفع بباحثها للغوص في المجال والاستكشاف فيه، ولعل أهم الأسباب التي قادتنا لدراسة موضوع دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي إلى هذا المجال والإستثمار فيه مستقبلا.
- تنمية الذات وإضافة الجديد في العقول ونفض الأوهام التي تحجب عنا قدراتنا والتكوين الرباني الذي منحه إيانا عزوجل.
- فضولا في معرفة إذا ما كانت المشاريع المقاولاتية تساهم في تحقيق التنمية المحلية بمنطقة فريحة.
- علاقة الموضوع باختصاصنا.

ب- الأسباب الموضوعية

- ندرة الدراسات حول الموضوع وانحصارها في مقالات ومجلات محدودة.
- قابلية الموضوع للبحث والدراسة.
- إفتقار المكتبة الجامعية لمثل هذه المواضيع والسعي لتزويدها.
- موضوع ديناميكي دائم التجدد والتطور.
- الأهمية البالغة التي تكتسيها المشاريع المقاولاتية لكونها نواة الإقتصاد والعمود الفقري للتنمية الشاملة للبلاد.

2.أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه المشاريع المقاولاتية في المساهمة في الدفع من عجلة التنمية من جميع نواحيها الاقتصادية، الاجتماعية، المحلية، و كذلك في إنتاج وخلق الثروة وتشغيل القوى العاملة وملئ المناصب الوظيفية والتخفيض من البطالة، كما تكشف القطاعات المختلفة التي يتم الاستثمار فيها والتي من شأنها تمكين الأفراد و تعزيز قدراتهم و مشاركتهم في عملية التنمية المستدامة، كما يمكن أن تؤدي هذه المشاريع إلى تحقيق المساواة والتنمية الشاملة للمجتمع كما تظهر لنا أهمية هذه الدراسة في تنويع مصادر الدخل الوطني والإقتصاد المحلي ومحاوزه بالإعتماد على مصادر محدودة لتحقيق التنمية المحلية.

3.أهداف الدراسة: يهدف البحث عموما إلى:

- دراسة موضوع المقاولاتية في بلدية فريحة بشكل خاص والتعرف على خصائص المقاولين.
- توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية.
- الكشف عن دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية.
- المساهمة في تحفيز مالكي الخبرات والمواهب للإتجاه نحو النشاط المقاولاتي وإطلاق المواهب على المحيط الملموس.
- دراسة الإمكانيات المتاحة لتمكين المقاولين وتسهيل إقامة الأعمال الخاصة.
- الوصول إلى نتائج دقيقة قد تكون منطلقا لدراسات أخرى تأكيدا أن ما نقوم به اليوم يستمر مدى الحياة.
- معرفة أنواع القطاعات المستهدفة في طريق المقاولين للاستثمار فيها بغية تحقيق التنمية المحلية والشاملة.

4- تحديد إشكالية الدراسة:

شهد العصر الحديث انتشار واسع لظاهرة المقاولاتية نتيجة المزج بين المخاطرة و الابتكارات الابداعية التي تعتبر محرك التنمية الإقتصادية عامة والتنمية المحلية خاصة فضلا من الإهتزازات التي عرفها الإقتصاد والتي ساهمت بمنحها ميزة الفعالية في تحقيق ما عجزت عليه الحكومات من تنمية المجتمع المحلي، في الوقت ذاته أولت العديد من الدول إهتماما بالمقاولاتية باعتبارها العملية الديناميكية لخلق ثروة إضافية[1] على المستوى المحلي خاصة والوطني عامة، فالجزائر إلى جانب الدول المتقدمة مر إقتصادها بتغيرات و تطورات كثيرة فبعدما كانت تسعى لتحقيق هذه التنمية باستنادها على ثرواتها الطبيعية من البترول والغاز إلا أنها لم تسلم من أزمات عدة ما ألزمها بتبني إستراتيجيات جديدة للنهوض بهذه التنمية وتحقيقها في كل أرجاء البلاد و من بين هذه الاستراتيجيات ما يكون بتبني مقاربة جديدة تعتمد على تشجيع المبادرات الفردية و الاستثمار فيها و ذلك بالتحفيز على إنشاء مشاريع مقاولاتية خدماتية، زراعية، فلاحية، صناعية، حرة، خاصة، تجارية، مبتكرة بحيث سجلت في سنة 2022 أكثرمن 2600 مشروع استثماري بقيمة مالية تقارب 8 مليار دولار منها 2553 استثمارات محلية و التي زادت خلال الإثني عشر شهر بنسبة 121 % من عدد المشاريع و التي ستسمح باستحداث 65792 منصب شغل مضيفا[2]، كما برهنت النسب لهذه السنة زيادة وتقدما واضحا في إنشاء مثل هذه المشاريع بنسبة 414 ألف مشروع مؤسسة مصغرة حتى

---

[1] JAMEL STAMBOULI,"**Religion spiritualité et entrepreneuriat : le cas des entrepreneures immigrants maghrébins à Montréal"** , thèse école affilié à l'université de montréal,2017,pg48

[2] –وكالة الأنباء الجزائرية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: تسجيل أكثر من 2600مشروع بقيمة تقارب 8مليار دولار، مقال أدرج يوم الأربعاء 21 جوان2023 على الساعة 12:35 على الموقع الالكتروني www.aps.dz اطلع عليه 28ماي2024، على الساعة 10:00

الآن بمعدل يفوق 15 ألف مشروع سنويا[1] فكل من هذه الإسهامات من شأنها تنمية الإقتصاد الوطني انطلاقا من التنمية المحلية للمنطقة.

فإنشاء مشاريع مقاولاتية بمتنوع الأنشطة قد تكون دعمت التنمية المحلية التي تكون الدرب المأمون للعبور إلى التنمية الشاملة للبلاد ككل لأنها تنطوي على تغير حاسم في كل المجالات والقدرات الإنسانية والسلوك الإنساني[2] فالمقاولاتية تساعد على استغلال الموارد والمهارات المتوفرة في المناطق المختلفة لإنشاء مشاريع إنتاجية وخدمية تلبي الإحتياجات المحلية ومن ثم فإنها تساهم في توفير فرص عمل للسكان المحليين مما يعزز ترابطهم و الشعور بالانتماء المحلي، فإذا كانت التنمية المحلية عملية ليست معزولة بل تعتمد على الجهود التشاركية المجتمعية فإذن هي عملية تحرر اقتصادي، إجتماعي، و سياسي للوطن و المواطن تستهدف القدرات والموارد المحلية بتحريرالطاقات المكبوتة للفرد في مجالات الإبداع و الإبتكار مما يزيد من دافعيتهم على مواجهة الخطر والمخاطرة الأخير الذي سمح بإطلاق مشاريع مقاولاتية على أرض الواقع.

ضمن هذا السياق تعتبر المشاريع المقاولاتية مدخل لتشجيع الأفراد ذوي المهارات لإنشاء مشاريع جديدة تشكل العامل الأساسي في التنمية المحلية، فمن خلال هذه النقطة يتبين أن المشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية وجه مشترك مرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا كليهما يسعيان لتطوير الإقتصاد و المجتمع المحلي، فالمقاولاتية عملية لتطوير أفكار جديدة مبتكرة ليتم تحويلها فيما بعد إلى مشاريع ناجحة متوسعة لتوظيف العمالة المحلية للتقليل من البطالة و توفير إحتياجيات السكان المحليين، أما التنمية المحلية تهدف إلى تعزيز القدرات المحلية

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية : تسجيل 414 ألف مشروع مؤسسة مصغرة، مقال أدرج يوم الأربعاء 02 جوان 2024 ،12:08 ،على نفس الموقع السابق، اطلع عليه اطلع عليه 28ماي2024، على الساعة 10:00

[2] محمد الجوهري، "**علم اجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**"، دار المعارف، القاهرة 1978

وتحسين جودة الحياة إما حضاريا أو ريفيا فمن خلال تعزيز المقاولاتية المحلية يمكن تحقيق نمو محلي.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية ؟

يتفرع من هذا السؤال سؤالين جزئيين هما:

- الى أي مدى تساهم هذه المشاريع في الحد من البطالة؟
- هل تحقق المشاريع المقاولاتية تلبية احتياجات السكان المحليين؟

5.فرضيات الدراسة :

الفرضية هي فكرة افتراضية يتم اعتمادها بشكل مؤقت لتفسير الأحداث أو الظواهر والتي يجب اختبارها من خلال البحث العلمي إذ تتحمل الصدق والكذب فنظرا لطبيعة الإشكالية تم صياغة الفرضية العامة التالية:

المشاريع المقاولاتية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية.

منها تنبثق الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تساهم المشاريع المقاولاتية في التقليص من البطالة.

الفرضية الثانية: تقوم المشاريع المقاولاتية بتلبية حاجيات السكان المحليين.

6.تحديد المفاهيم:

المفهوم هو تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينهما وهو وسيلة من أجل التحدث عن بعض المعاني والأفكار التي تدور حول الأشياء بهدف إيصالها للآخرين من أجل إدراك الآخرين لها وهناك مفهوم آخر يسمى بالمفهوم الإجرائي أي يرتبط بزمان ومكان محددين وواضحين[1]

قمنا بتحديد المفاهيم التي من خلالها يتم تحديد نطاق الدراسة من بينها نجد: المقاولاتية، المشاريع المقاولاتية، التنمية المحلية، البطالة، احتياجات السكان والاستثمار

1-المقاولاتية :

لغة:

المقاولة لغة في صيغة مبالغة في وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل يقول قولا ومقالا، وقاوله أمره وتقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة[2]

اصطلاحا:

تعني المقاولاتية على أنها إنشاء عمل حر يتصف بالإبداع ويتسم بالمخاطرة[3]

المقاولاتية هي اكتشاف الفرص وخلق نشاط اقتصادي جديد من خلال إنشاء منظمة جديدة.[4]

1 بلقي فطوم، "**الأسس المنهجية لتحديد المصطلحات والمفاهيم في البحوث البحوث الإجتماعية**"، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 09، العدد 01، سنة 2022، ص 523

2 شلوف فريدة، "**المرأة المقاولة في الجزائر** "، رسالة ماجستير تخصص علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2008 -2009

3 أحمد دروم، "**الإبداع ،ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية (المحلية) المستدامة** "، دراسات ميدانية وتجارب رائدة، ط01 ديسمبر 2019، الجزء الأول، ص04

4 -Avaro CUERVO, Domingo Ribeiro, « Entrepreneurship: concepts, theory and perspective, Introduction, Universitat de valencia, january 2007

عملية مجازفة اقتصادية من أجل خلق مؤسسة جديدة تسخر تكنولوجيات جديدة أو توليد منتج جديد ذو قيمة.[1]

الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.

_يعرفها(Alain fayol) بأنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية، اجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والعمل الفردي[2]

_هي المجال الذي يدرس ممارسات رجال الأعمال وأنشطتهم وخصائصهم والآثار الإقتصادية والإجتماعية لسلوكهم وأنماط الدعم التي يتم تقديمها لهم من أجل تسهيل التعبير عن أنشطة ريادة الأعمال.[3]

نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم الآليات الإقتصادية والإجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل والحصول على ناتج في شكل رضا مالي وشخصي.[4]

إجرائيا

المقاولاتية هي تلك الفكرة المبتكرة الجديدة التي تحول إلى مشروع لصالح الحساب الذاتي وهي

1 –أحمد بن قطاف، "**دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08 ،العدد 01 ،لسنة 2021، ص 187

2 هاجر بوزيان الرحماني، "**المقاولاتية**" العلم يقرأ للنشر والتوزيع ،الجزائر، تيموشنت 2022، ص 04

3 -INES FARHAT et autres, **« un survol de concept d' entrepreneuriat »** international journal of Innovation and Applied Studies , vol 15 numéro 02, 2016 , pg 151 .

4 MORY SIOMY**, « Développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriales et de l'entrepreneurship »** le cas de rendez-vous entrepreneuriat de la francophone,thèse doctorat en philosophie université Laval , Québec , Octobre , 2007,p90

رغبة الفرد وقدرته على تحقيق إستقلاله الذاتي بخلق مؤسسته الخاصة باستعراض قدراته ومهاراته بكل روح متجازفة مبدعة ومبتكرة. إذن المقاولاتية هي مجموع المؤسسات التي تم إنشاؤها في منطقة فريحة بولاية تيزي وزو على اختلاف أحجامها ونوع القطاع المستثمر فيه.

2-المشاريع المقاولاتية :

المشروع **لغة :** اسم مفعول، جمع مشروعات ومشاريع ، مفعول من شرع، عمل مشروع عمل مسوغ، أي ما سوغه الشرع، حضر مشروعا جديدا: ما يحضر في مجال من المجالات ويقدم في صورة ما أو خطة ليدرس ويقرر في أفق تنفيذه.[1]

إصطلاحا :

المشاريع المقاولاتية أو الريادية، هي مشاريع تصوغ فكرة عمل إبداعية لإنشاء أسواق جديدة، تهدف إلى تلبية حاجة المجتمع لإيجاد حل لمشكلة معينة. [2]

-المشاريع المقاولاتية حسب ريادي الأعمال "ستيف بلانك" في أسطورة وادي السلكون هي شركة مؤقتة تهدف للبحث عن نموذج عمل قابل للتكرار والتكبير في الأسواق للحصول على أرباح مرتفعة بوتيرة سريعة. [3]

-المشاريع المقاولاتية تتمثل في العمليات والأفعال التي تؤدي إلى خلق مشاريع جديدة والمساهمة في تنمية وتطوير الإبتكارات وتحمل مخاطر الدخول إلى السوق.

---

[1] معجم المعاني الجامع، قاموس عربي عربي

[1]ما هي المشاريع الريادية و أمثلتها التطبيقية على الموقع الإلكتروني www.rokenbusiness.comأطلع عليه 25 ماي 2024

[3] حكمت عقيل،**"ما هو المشروع الريادي وكيف يختلف عن المشروع الصغير"**، على الموقع الإلكتروني www.alefstartup.comأطلع عليه يوم 13 فيفري 2024 على الساعة 18:00

المشاريع المقاولاتية يمثل مخرجات المقاولاتية والمقاول في إطار فرصة ريادية يبحث عنها ويستثمرها المشروع حيث تدعى العملية التي تكون المشروع بالمقاولاتية، كما تنجم المقاولاتية عن فعل المقاول [1]

المشروع المقاولاتي هو هدف يراد تحقيقه بتداخل عدة أفراد في إطار معين خلال مدة زمنية معينة باستعمال وسائل محدودة ويستدعي إتباع منهجية وأدوات مناسبة [2]

المشروع المقاولاتي يقوم على فكرة الإنتاج، أو العمل الإنتاجي الذي يخلق سلعة أو خدمة أو حدث مبتكرا له قيمة في البيئة لأنه يستجيب لحاجة.[3]

يعرف إدارة المشاريع الأمريكي المشروع أنه مبادرة أو مقاولة لإنتاج وتقديم منتج أو خدمة جديدة أو تقديم نتيجة متميزة[4]

هو مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أداء وأهدف محددة في إطار معايير التكلفة الوقت والجودة.[5]

إذن يمكن أن يكون المشروع عملية بناء ملعب، أو مصنع، وقد يكون تطوير منتج جديد أو إدخال نظام جديد للمؤسسة (أنظمة إدارية وتقنية).[6]

---

[1] بن خديجة منصف، المرجع السابق ، ص 105

[2] مناد محمد، " **محاضرات السداسي الأول للمقاولاتية**" ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،دون سنة

[3] Fané Hassan et autres, «Les étapes et les compassantes d'un projet entreprenarial. Institut des hautes études à tunis 2012-2013, pg 11

[4] قدوم لزهر، "**محاضرات في إدارة المشاريع**"، موجهة لطلبة سنة ثالثة علوم التسيير جامعة قالمة 08ماي لسنة 2018_2019، ص 03

[5] ريدنغ جون ماسي، "**المنهج الإداري في إدارة المشاريع** "، ترجمة بواسطة أيمن الأرخنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 12

[6] فريم ديفيسين ،"**إدارة المشاريع في المؤسسات**"، ط 01 ،ترجمة عبد الله كامل عبد الله ، مكتبة العبيكان ، المؤتمن للتوزيع الرياض ،1987، ص 08

إجرائيا :

إنشاء مؤسسة جديدة في منطقة فريحة بولاية تيزي وزو يسيرها ويديرها المقاول الذي هو صاحب العمل تتميز بالابتكار والمخاطرة والسعي نحو تحقيق النمو والتوسع في الأعمال والتركيز على تطوير منتج أو خدمة جديدة و بيعها في السوق للإستفادة من الفرص السوقية

3-التنمية المحلية:

التنمية لغة: تشير كلمة التنمية للزيادة والرفع، فكلمة التنمية مشتقة من مصدر نمى (بالشدة) فيقال فلان نمى ذاكرته أي طورها وزاد من قوتها ويقال تنمية المحاصيل أي تكثيره وزيادته.[1]

أما **محلية لغة:** اسم منسوب إلى محل، أخبار شؤون محلية، داخلية أو خاصة ببلد ما عكسها أخبار شؤون عالمية.[2]

اصطلاحا:

تسمى قبلا التنمية في المنطقة وهي العملية التي تقوم على حشد الموارد الممكنة طبيعيا وبشريا وماليا واجتماعيا لخلق خاصية التجمع أي لتكوين عنقود أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.[3]

التنمية المحلية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق

[1] معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي

[2] المعاجم العربية والأنطولوجيا

[3] محمد عبد الشفيع عيسى، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**"، مكتبة عين الجامعة للإقتصاد والبحوث الإقتصادية،2008 ص 172

زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، مفهومها العكسي هو التخلف.[1]

تعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين أوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع [2]

إجرائيا :

هي عملية تكاثف جهود سكان منطقة فريحة من أجل إحداث تغيير نحو الأفضل وبلوغ أعلى درجات التقدم، كما تمثل مجموعة من المبادرات والمشاريع التي يتم تنفيذها لغرض تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لتلك المنطقة بما فيها المشاريع المقاولاتية

4- البطالة :

لغة :

بطل الشيء، بطولا وبطلانا، ذهب ضياعا وخسرا فهو باطل، والتبطل فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة وبطل الأجير بالفتح، يبطل بطالة أي تعطل فهو بطال، والبطال هو الذي لا يجد عملا.[3]

---

[1] ابراهيم العبيدي، "**التنمية في عالم متغير دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها**" ،ط01 ،دار الشروق منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر 2020

[2] خينفري لخضر، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر03،لسنة 2011، ص 18

[3] ابراهيم محمود عبد الراضي، "**حلول اسلامية فعالة لمشكلة البطالة**"، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ط01، 2005، ص 39

اصطلاحا :

تعرف البطالة على أنها التعطل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة اليد العاملة ورغبتها في الإنتاج والعمل[1].

عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غيرها[2]

إجرائيا:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البطالة هي وضع من عدم توظيف الأفراد الراغبين والقادرين على العمل لسبب انعدام أو إفتقار فرص العمل المناسبة لهم، إذن بإمكان البطالة أن تكون إختيارية أو إجبارية، فالإختيارية ينتج عنها قرار طوعي من قبل الفرد، أما الإجبارية هي التي تفرض على الفرد.

4- احتياجات السكان

لغة :

جاءت الكلمة حاج احتياج في معجم الوجيز بمعنى افتقر ويقال حاج إليه، أحوج فلانا لهذا أي جعله محتاجا إليه والحائجة هي ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه.[3]

---

[1] رحيمي عيسى وآخرون، "**ظاهرة البطالة، مفهومها، أسبابها، اثارها**"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد00 ،السنة 2018، ص 144

[2] صالي محمد، "**دور دار المقاولاتية في التقليل من البطالة في الجزائر**"، مجلة آفاق العلوم، المجلد 08 العدد01، سنة 2023 ص386 _ 396

[3] مجمع اللغة العربية 1994 المعجم الوجيز الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية مصر

اصطلاحا

عرف "كوفمان" الحاجة بأنها الفرق الحاصل بين بين ما تم تحقيقه في الوقت الحالي وما هو مطلوب تحقيقه، اي الفجوة بين النتائج الحالية والنتائج المرغوب الوصول اليها فان لم تتواجد هذه الفجوة بين النتائج فهذا يدل على عدم وجود أي حاجة.[1]

ضرورة أو حالة من الإفتقار، أو إدراك وجود نقص في شيء مرغوب فيه، ومن ثم هي تتطلب إشباع.[2]

إجرائيا:

هو كل نقص يشعر به سكان مدينة فريحة في المتطلبات المحورية والأساسية من أجل تحقيق معيشة أفضل وبلوغ أعلى درجات التطور وتتمثل الاحتياجات السكانية في المأوى المسكن، المشرب، الرعاية الصحية والتعليم.

6- الإستثمار :

لغة: أثمر الشجر خرج ثمره، الثمر، حمل الشجر وأنواع المال، والجمع ثمار وثمر ماله أي نماه يقال ثمر الله مال أي كثرة وازاده، وأثمر الرجل كثر ماله (اللسان: ثمر) وفي قوله الله تعالىِ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين[3]

---

[1] عبد الوهاب جودة الحايس، **"تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة"، رؤى نظرية ومنهجية"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،المجلد02،العدد2015،02 ص02

[3] سميرة ابراهيم الدسوقي محمد، **"تقدير حاجات متعددي الإعاقة في برامج الدعاية الاجتماعية بالجمعيات الاهلية"**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية مصر، مجلد40، العدد 29، لسنة 2010

[3] فاطمة حسن عبد الفتاح، **"الاستثمار في اللغة العربية"**، المؤتمر الدولي للغة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية نموذجا قسم اللغة العربية كلية التربية جامعة الأمير سليمان بن عبد العزيز

اصطلاحا

استغلال التراكمات المالية الجامدة إلى عناصر قابلة للتقويم المالي للمساهمة في العملية الإنتاجية

–يعرفه " BRADEL" بأنه عملية خلق رأس المال لتحقيق منافع مختلفة ومحصلة في المستقبل[1]

– يقول "فيتون" أن الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهنية فالاستثمار تحسين في المستقبل مع اتفاق وتضحية.[2]

إذن الاستثمار عملية ضرورية تتطلب تدخل فعال وتنشيط لأحد المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق رأس المال بمعنى ثروة المستثمر فمن خلال ما سبق يتبين لنا ان الاستثمار أنه التضحية التي يقدمها سكان منطقة فريحة مع إنفاق الموارد الحالية من أجل تحقيق منافع في المستقبل فالاستثمار عملية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتطور

2. الدراسات السابقة:

على الرغم من أن موضوع دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية هو موضوع عام ذو أهمية إلا أنه لم ينل الدراسة الكافية و ذلك لسبب توجه الباحثين نحو دراسة المقاولاتية بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى إهمال مفهوم المشاريع المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، كما أن الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل جزئي مركزة على التنمية الاقتصادية دون النظر إلى التنمية المحلية بشكل شمولي، لذلك تسعى دراستنا إلى سد الفجوة

[1] بن ساحة يعقوب وشول بن شهرة ، "**انعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي**" مجلة دراسات اقتصادية،المجلد13، العدد 02 ،اوت 2019، ص 84

[2] بن عميور أمينة ،"**محاضرات في مقياس قانون الاستثمار**" لسنة 2020_2021 ص 05

في الأدبيات السابقة و التركيز على دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية ومن بين الدراسات السابقة التي إعتمدنا عليها نستعرض منها ما يلي:

2.1الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى:

دراسة مسعي سمير، علوان رمزي وبوغقال عبد الحميد تحت عنوان "دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر"، وإزاء هذا الوضع تحدد الدراسة إشكاليتها الأساسية في تساؤل محوري وهو: كيف يمكن أن تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟ و سعيا لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية قام الباحثين بمحاولة تسليط الضوء على دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية و ذلك باستعراض أدبيات المقاولاتية ومفهومها و كذا مفاهيم التنمية المحلية و من ثم تطرقوا إلى تقييم مساهمة المشاريع المقاولاتية في التنمية المحلية بالجزائر من خلال دعمها بإحصائيات لتعداد المشاريع المقاولاتية بالجزائر وتطورها خلال الفترة 2001–2019 بدراسة توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط و نسبة مساهمتها في التشغيل من ناحية تعداد مناصب الشغل ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة حسب القطاع الخاص وقطاع المحروقات و التعرف على الآليات المدعمة للنشاط المقاولاتي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات و نتائج منها ما يكون: إن المقاولاتية في الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب، غياب علاقة مباشرة ومتينة بين طبيعة التكوين الجامعي واحتياجات إطلاق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بروح ابتكارية قائمة على التسيير بالأهداف، كما أظهرت هذه الدراسة ضعف فعاليات أساسية لدعم المقاولاتية في الجزائر مما جعلها تواجه قيودا كثيرة من حيث الدعم الإجتماعي و الثقافي والبيروقراطية و الفساد الاداري وضعف النظام المالي و التمويل، المهارة و التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، فبشكل عام

قد أدى الواقع المقاولاتي أثر سلبيا على التنمية المحلية والحد من المشاريع المقاولاتية المتمثل أساسا في خلق الثروة و تشغيل اليد العاملة والمساهمة في التنويع الاقتصادي.

الدراسة الثانية :

رشيد بوحجر وفاطمة زهرة العكازي، تحت عنوان "دور لمشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية "، هدفت هذه الراسة إلى إبراز أهمية ودور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من الإشكال التالي: ما مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟ والذي اندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات الفرعية منها: ماذا نقصد بالمشاريع المقاولاتية؟ ما المقصود بالتنمية المحلية؟ ما هي أهم القطاعات المستفيدة من العمل المقاولاتي والمحققة للتنمية المحلية في الجزائر خلال سنة 2022؟ تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، وبعد عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية ومن ثم عرض مساهمة المشاريع في التنمية المحلية، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

أن المشاريع المقاولاتية عرفت تزايدا مستمرا بفعل إجراءات الدعم التي سخرتها الدولة حيث بلغت نسبة التطور 5,71% وذلك ما بين العامين 2001 و2022 ما يمثل زيادة 7343 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما أكدت سير قطاع الخدمات والحرف والصناعة والفلاحة على نشاط المشاريع المقاولاتية تساهم بتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة بنسبة 58% كما تساهم أيضا في القيمة المضافة بنسبة ما يقارب 90% من القيمة خارج المحروقات.

الدراسة الثالثة :

لأيوب مسيخ وسوسن زيرق، "دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة الإشارة إلى شركة إيكوالف" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المقاولاتية و التنمية المستدامة و بيان دور المقاولات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالإشارة إلى الشركة الإسبانية

الناشئة إيكوالف كما ركزت بالخصوص على الجمع بين المقاولاتية و التنمية المستدامة لمعرفة طبيعة العلاقة المشتركة بينهما حيث درسوا جانب المقاولاتية الذي أشاروا فيه إلى مفهوم المقاولاتية ومنافعها واستراتيجياتها و من ثم تم الطرق إلى الجانب الخاص بالتنمية المستدامة حيث أشاروا إلى مفهومها وأبعادها و أهدافها ليتم الجمع بينهما في نقطة واحدة وهي العلاقة الموجودة بينها (المقاولاتية و التنمية المحلية) أخيرا أشاروا إلى دور الشركة الإسبانية الناشئة إيكوالف في تحقيق التنمية المستدامة. إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة ما مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة إنطلاقا من تجربة المؤسسة الناشئة إيكوالف؟ والذي تنبثق منه العديد من التساؤلات الفرعية التي نذكرها بالتوالي : ما هو مفهوم المقاولاتية؟ ما علاقة المقاولاتية بمفهوم التنمية المستدامة ؟ ما المساهمة التي تقدمها مؤسسة إيكوالف في سبيل التنمية المستدامة ؟

وقد خرجوا الباحثين في دراستهم بمجموعة من النتائج وهي:

الابداع البيئي في الوقت الراهن أضحى أهم الخيارات الإستراتيجية لمواجهة المشاكل البيئية كما أن مؤسسة ايكوالف استطاعت من خلال انشاء توليفة جديدة من المنتجات المبتكرة في مجال الموضة المستدامة انطلاقا من المواد المعاد تدويرها و المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة كما صنفت كواحدة من أفضل المؤسسات الناشئة كما تساهم الشركة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال السعي وراء هدف إزالة القمامة التي تضر بالنظم البيئية البحرية وإعطاء حياة ثانية للنفايات المستعادة من منظور الاقتصاد الدائري إضافة إلى زيادة الوعي حول القضية العالمية التي تطرحها القمامة البحري

2.2 الدراسة العربية:

من إعداد سعيد الإدريسي بعنوان "مساهمة ريادة الأعمال في التنمية المحلية "، هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إطار تحليلي للعلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المحلية اعتمادا على دراسة

استطلاعية ودراسة استكشافية بالتركيز على مفهوم كلا من ريادة الأعمال والتنمية المحلية أين تم التطرق إلى إقليم الحسيمة والمشاريع المقاولاتية الممارسة فيه والمجسدة عليه، مما أدى به إلى صياغة الفرضية المركزية: التطور الإيجابي لريادة الأعمال في منطقة ما تؤثر بشكل كبير على تطورها. بحيث تفرعت منها أربع فرضيات تصب في نفس القالب أولها تتعلق بتصور نمو التشغيل و نمو القوة الشرائية و زيادة الدخل و زيادة الإيراءات الضريبية من ناحية وأثرها على التنمية المحلية، ثم تليها الفرضية الثانية التي تتعلق بجاذبية الاقليم للأعمال التجارية بحيث منحها افتراض ايجابي أما الفرضية الثالثة تتعلق بتطور ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار من ناحية و أثره على التنمية المحلية بحث افترض أن تطور ثقافة ريادة الاعمال و تشجيع الابتكار له أثر إيجابي على التنمية المحلية أما الفرضية الرابعة والأخيرة تتعلق بتطور الإندماج الأقتصادي والاجتماعي للفئات الضعيفة وتكوين رأس مال من جهة وأثره على التنمية المحلية التي افترض فيها بأن الدور أيضا إيجابيا. وللتحقق من كل هذه الفرضيات والتوصل إلى نتائج نهائية تم الإعتماد على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات أين تم إجراء 25 مقابلة شبه منظمة مع ممثلين محليين في مدينة الحسيمة، منهم 15 مقابلة منظمة مباشرة وجها لوجه لمدة 30 دقيقة

منه تأكد النتائج المتوصل إليها: مساهمة محددة لريادة الاعمال في التنمية وان دور ريادة الأعمال يتجاوز إنشاء الأعمال الفردية ويمتد إلى القدرة على بناء مورد مشترك وتحفيز عملية التنمية المحلية، كما أضاف في قوله أن هذا العمل كان قادرا للتحقق من وجود علاقة ايجابية هامة بين ريادة الاعمال و التنمية المحلية.

التعقيب على الدراسات السابقة :

تطرقنا إلى هذه الدراسات لكونها ذات صلة بدراستنا الحالية، فهي حاولت إبراز و توضيح دورالمشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بحيث إستعرضت هذه الدراسات أدبيات المقاولاتية بمفاهيمها وكذا أدبيات التنمية المحلية كما قامت أيضا بدراسة واقع المشاريع

المقاولاتية وتقييمها فبرجوع إلى الدراسات البحثية السابقة يظهر أن دراستنا الحالية تتميز بكونها مختلفة عن هذه الدراسات إلا أنها في نفس الوقت تشكل امتدادا لها كما تتوحد دراستنا مع الدراسات الجزائرية السابقة في إشكالية البحث وهي كيف تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية؟ كما تتشابه هذه الدراسات في متغيرات الدراسة، كما نجد ايضا التشارك في أسلوب الدراسة وهو الأسلوب الوصفي وذلك في الدراسات الجزائرية الثانية والثالثة والدراسة العربية "لسعيد الإدريسي".

أوجه الإستفادة :

كون كل الدراسات عبارة عن مقالات صغيرة لم ننل منها الإستفادة الكبيرة فبخصوص الدراسات الجزائرية فلقد أفدتنا في بناء إشكالية البحث كما ساعدتنا في البناء النظري وتحديد المنهج أما بخصوص الدراسة العربية فلقد ولهتنا للتطرق إلى منطقة من ولايتنا لغرض دراسة دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية لتلك المنطقة كما أيقضتنا للإستعانة بالمقابلة.

ما يميز هذه الدراسات عن دراستنا الحالية:

أولا دراستنا تقوم على دراسة الموضوع بشكل أكثر اتساعا وأكثر شمولا بغرض التعرف أكثر على ماهية المشاريع المقاولاتية والتنمية المحلية وكيفية مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية المحلية خلال التركيز على جانبين هما كون المشاريع تساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة أما الجانب الثاني الذي يمكن في تحقيق المشاريع تلبية احتياجات المحليين، على عكس الدراسات السابقة التي لم تقدم ولا تعريفا عن المشاريع المقاولاتية الذي هو عنوانها بل اقتصرت على المقاولاتية عامة، كما نجد دراستنا الحالية تختلف عن الدراسة العربية في طريقة البحث التي بنيت عليها إشكاليتها وهي معرفة العلاقة الموجودة بين المقاولاتية والتنمية المحلية، كما نجد ان دراستنا تكبرها في حجم العينة، كما نجد التميز في أدوات الدراسة بحيث استعنا بالاستمارة كأداة أساسية والمقابلة كأداة تدعيمية عل عكسهم باستعانتهم على المقابلة

فقط كأداة أساسية كما تختلف دراستنا أيضا عن الدراسات السابقة الجزائرية في كون دراستنا ركزت على بلدية من كل الولاية على اختلاف الدراسات الجزائرية التي درست الجزائر ككل كما نجد الاختلاف في الزمان.

3. الإقتراب النظري للبحث

3.1 النظريات المفسرة للمقاولاتية

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في حالات مختلفة ولأنها أصبحت مجالا للبحث فلا نجد تعريفا واحدا شاملا فهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وذات وجهات نظر مختلفة وسنركز على تعريف المقاولاتية إستنادا إلى ثلاث نظريات.

أ-المقاولاتية كظاهرة تنظيمية

اعتبر رواد الإتجاه المقاولاتية على أنها إيجاد منظمة أو مؤسسة جديدة، وأشهر رواده "ويليام قارتنر" حيث اعتبر المقاولاتية عملية إنشاء منظمة جديدة بمعنى آخر تلك الظاهرة التي تشمل مجموعة من النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال تجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية وبشرية، وتجسيدها في مشروع جديد[1] وفي هذا السياق عرفها دولين 1995 بانها عملية خلق منظمة إقتصادية مبدعة لتحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد والإستفادة من فرص جديدة عامة [2]

[1] وفاء رايس، نوال براهمي، "**دور التكنولوجيا في تنمية الحس المقاولاتي**"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية للتكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة، 2010 ص 04

[2] ليلى بن عيسى، "**محاضرات في مقياس المقاولاتية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر**" ، تخصص إدارة الموارد الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2020 -2021 ،ص 10

ب-المقاولاتية استغلال الفرص :

يعرف كلا من "VENKATARMAN" و "SHANE" المقاولاتية بأنها العملية التي تتم من خلالها اكتشاف و تثمين الفرص واستغلالها التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية و الفرصة حسب CASSON تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات و مواد أولية جديدة، بالإضافة الى إدخال طرق جديدة في التنظيم و بيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، و ذلك يتم عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قابلا على اكتشاف موارد غير مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، تفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولّد رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها كما يوجد عند droker مصادر أخرى للفرصة و التي تتمثل في :

– الفرص المتواجدة في الأسواق كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناضر المعلومة،أو عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات الغير مشبعة .

– الفرصة الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات التي تولد معارف جديدة

الفرصة الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات السياسية الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية يركز هذا الإتجاه على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة أو في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف المقاولاتية على أنها استغلال الفرص وتثمينها في إنشاء مشروع مجسد على سطح الواقع.

[1] الجودي محمد علي، المرجع السابق ، ص13

ج- المقاولاتية إزدواجية بين الثنائية[1]

حسب هذا الاتجاه تتوسط المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة التي أنشأها "bruyat" فالبنسبة إليه تمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة الثنائية الفرد و خلق القيمة , والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرف "morin و هو يندرج ضمن ديناميكية للتغير و يعرف من منظورين: الأول ينطلق من الفرد و يعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج سعته و كل تفاصيله المتعلقة بالقيمة المقدمة, وبالتالي فالمقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة ,و الذي بدونه لا يمكن لهذه القيمة أن خلق القيمة تقدم.
أما المنظور الثاني يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها الفرد تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبط بالمشروع المقاولاتي لدرجة أنه يصبح معروفا به، إذ تدفع المقاول لتعلم أشياء جديدة ، وهي قادرة عن تغيير صفاته وقيمه.

شكل(01): يوضح الإتجاهات المفسرة للمقاولاتية

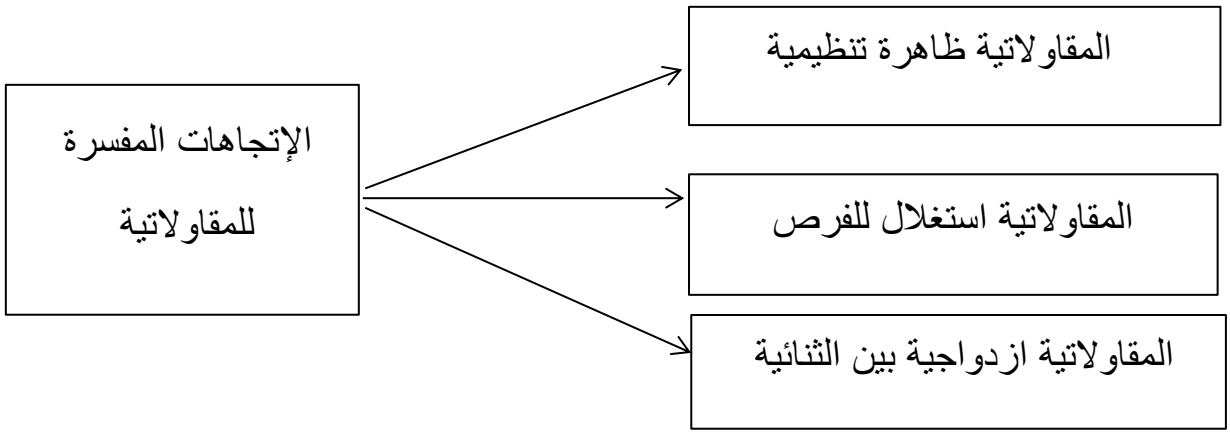

من إعداد: الطالبة

[1] دباح نادية، "**واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها في2009**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة وأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 ، ص 23

3.2النظريات المفسرة للتنمية المحلية

التعمق في موضوع التنمية المحلية يستدعي التطرق إلى نظرياتها والتي هي بما يلي:[1]

أ-نظرية أقطاب النمو La théorie des poles de croissance

والتي يمثلها كل من بيرو وبودفيل وغيرهم، في تلك الفترة اعتمدت الحكومات على هذه النظرية لتطوير منطقة الأرياف وذلك بهدف القضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، إن هذه النَظرية تقوم على أساس القضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرف بعدم تجانسه حيث أن أجزاءها تتكامل فيما بينها وهذه النظرية قائمة على تقسيم الدولة إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة مما يؤدي إلى تطور كل قطب حسب خصوصية مما يؤدي إلى تنمية كل دولة.

ب-نظرية التنمية من تحت Théorie du développement par le bas

ظهرت هذه النظرية في بداية سبعينات في القرن العشرين وقد عرفت هذه الفترة عدة تحولات على مختلف الأصعدة خصوصا في الجانب الاقتصادي والسياسي ،حيث عرفت ارتفاع أسعار النفط وانخفاض المالية العامة، مما أدى لطرح أفكار جديدة مبنية على البحث عن التنمية تنطلق من الأسفل إلى الأعلى، حيث عبر عنها جون لويس قويقر بأنها التعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكن المنطقة معينة لتثمين الثروات المحلية

ج-نظرية الوسط المجدد la théorie du milieu renouvelé

وهي عبارة عن خلاصة بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد والتي يرأسها فيليب أيدلو ووفقا لهذه النظرية الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة

[1] صورية رمضاني،" **دور أملاك الجماعات المحلية في التنمية المحلية ما بين التشريع والممارسة**" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو- لسنة 2017،ص48-49

وتعتبر التنمية نتاج التطور المتسلسل والمتجدد على إقليم معين هذا الأخير هو الذي يحتوي على العناصر والعوامل القادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع كل المتغيرات وذلك بفضل التراكمات التاريخية المتواجدة داخل الوسط الإقليم[1]

4. صعوبات البحث:

- ندرة الموضوع مما تسبب في هدر الوقت.

- صعوبة إيجاد دراسات سابقة تجمع بين المتغيرين بكونها تتناول المقاولاتية عامة والتنمية الاقتصادية كافة مما جعلنا في تحدي أكبر لتقديم تحليل متكامل

- تصادم المعلومات بين المقاولاتية والمشاريع المقاولاتية.

- صعوبة العثور على الكتب المتعلقة بالمقاولاتية وافتقار المكتبات الجزائرية لها.

- صعوبة معالجة موضوع المشاريع المقاولاتية اجتماعيا باعتباره موضوع ذو شقين.

- تخايل المبحوثين من التجاوب معنا باعتباره موضوع يتعلق بالملكية الخاصة ومن ثم الصعوبة في العثور على بيانات دقيقة وموثوقة حول الاحصائيات.

[1] صورية رمضاني، المرجع السابق،ص50

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل موضوع دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في منطقة فريحة، حيث تم اختيار هذا الموضوع نظرا لأهميته في تعزيز الاقتصاد المحلي و تحسين مستوى معيشة الأفراد المحليين، يهدف البحث إلى معرفة اذا ما كانت حقا المشاريع المقاولاتية تأثر على التنمية في المجتمعات المحلية، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في معرفة كيفية تأثير المشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية والتي تطرح من خلالها سؤالين فرعيين هما: إلى أي مدى تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية و السؤال الثاني الذي هو هل تقوم المشاريع المقاولاتية بتلبية حاجيات المحليين، ومنه تصاغ فرضية مركزية مفادها ان المشاريع المقاولاتية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية التي تتفرع الى فرضيتين، الأولى تتضمن أن المشاريع المقاولاتية تساهم في الحد من البطالة المحلية، أما الثانية المشاريع المقاولاتية تقوم بتلبية احتياجات السكان المحليين. كما يحتوي الفصل على تحديد المفاهيم الأساسية مثل: المقاولاتية، المقاول، التنمية المحلية، البطالة، احتياجات السكان والاستثمار من أجل توفير إطار عمل واضح، وتستعرض الدراسات السابقة الابحاث التي تناولت دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية المحلية مما يساعد على الفهم النظري للبحث، كما تم استعراض المقاربة النظرية التي اعتمدت على نموذج المقاولاتية التي تربط بينها وبين التنمية.

الفصـــل الـــثـــانـــي:

الإطـــار النـــظـــري للمـــشاريـــع المقـــاولاتـــية

الفصل الثاني: الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالمشاريع المقاولاتية

المطلب الثاني: أهداف المشاريع المقاولاتية

المطلب الثالث: أهمية المشاريع المقاولاتية

المبحث الثاني: أبعاد المشاريع المقاولاتية وخصائصها ومراحل إنشائها

المطلب الأول: أبعاد المشاريع المقاولاتية

المطلب الثاني: خصائص المشاريع المقاولاتية

المطلب الثالث: مراحل إنشاء المشاريع

المبحث الثالث: أنواع المشاريع المقاولاتية ومجالاتها ومصادر تمويل

المطلب الأول: أنواع المشاريع المقاولاتية

المطلب الثاني: مجالات المشاريع المقاولاتية

المطلب الثالث: مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية

المبحث الرابع: صعوبات المشاريع المقاولاتية ومقوماتها وآليات دعمها

المطلب الأول: الصعوبات المواجهة للمشاريع المقاولاتية

المطلب الثاني: مقومات المشاريع المقاولاتية

المطلب الثالث: آليات دعم المشاريع المقاولاتية

خلاصة الفصل:

تمهيد:

أضحت ظاهرة المقاولاتية وعملية إنشاء مشاريع مجسدة على أرض الواقع، من الظواهر الجد بارزة التي استدعت لفت الانتباه إليها، باعتبارها ناقلا حيويا للإقتصاد بفضل مساهماتها الفعالة في التنمية وكونها أحد عوامل خلق الثروة، لذا نهدف من خلال هذا الفصل الذي هو بمثابة الأساس النظري لهذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب النظرية المتعلقة بالمشاريع المقاولاتية بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المترابطة بها وملامسة مختلف جوانبها.

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث وهم على النحو التالي :

المبحث الأول الذي خصص لماهية المشاريع المقاولاتية.

يليه المبحث الثاني الذي خصص لدراسة أبعاد المقاولاتية، خصائص المشاريع المقاولاتية ومراحل إنشائها.

في حين نجد المبحث الثالث يشمل على أنواع المشاريع المقاولاتية، مجالات وأنشطة المشاريع المقاولاتية ومصادر تمويلها.

وأخيرا، المبحث الرابع، الذي قمنا فيه بدراسة مقومات المشاريع المقاولاتية، آليات دعمها وأهم الصعوبات التي تعترضها.

المبحث الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية

في ظل مشهد الأعمال الحالي المتسم بالتحديات والتغيرات المتلاحقة، تعد المشاريع المقاولاتية إحدى الركائز الأساسية للنمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، فهذه المشاريع تجسد روح المبادرة والابتكار، وتمكن الأفراد من تحقيق أحلامهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة. في هذا الفصل سنتعمق في تعريف المفاهيم المرتبطة بالمشاريع المقاولاتية كما نسلط الضوء على أهمية هذه المشاريع ودورها الحيوي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما سنكشف الأهداف التي تسعى إليها المشاريع المقاولاتية.

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالمشاريع المقاولاتية :

1- المقاول :

المقاول هو ذلك الشخص الذي كان أصل إنشاء النشاط الاقتصادي، هو قائد أعمال لديه المهارات والدوافع الكافية لإنشاء نشاط اقتصادي، والانطلاق في قطاع من النشاط وخلق فرص العمل.[1]

هو الشخص الذي يتعهد بإنشاء أي منتج لحسابه الخاص، ولمصلحته الخاصة، وعلى مسؤوليته الخاصة[2]

المقاول أو رجل الأعمال هو الشخص الذي يتسامح مع عدم اليقين في الأسواق، كما عرفه "بابتيست ساي" بأنه الوسيط بين العالم(المعرفة) والعامل(الصناعة)[3]

[1] BELKACEM DOUAH, **« L'entrepreneuriat, les startups modèles de réussites** »nouvelle publication universitaire, p 27

[2] DIDIEU VAN CAILLER, **« l'entrepreneuriat, ses motivations, sa vision stratégique, ses objectifs »** working paper réalisé dans le cadre de la caisse nationales du crédit professionnel de Belgique mai 1995, p03

[3] Catherine leger-janiou « **le grand livre de l'entrepreneuriat** » Dunod , Paris 2013, p26

عرفته اللجنة الاوروبية على أنه ذلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار بجمع المواد بشكل فعال يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة يحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخطيط الناجح للموارد.[1]

هو الشخص المبدع الذي يحدث تغييرا في الأسواق من خلال تنفيذ أو ترسيخ معادلات جديدة وهو الشخص الذي لدية القدرة على تحقيق شيء من لا شيء ويقوم بمبادرات مدروسة تتم عن بعد نظر.[2]

المقاول هو فاعل إجتماعي يتمثل دوره في المخاطرة برأس ماله من خلال إنشاء شركة لكسب المزيد.[3]

يعرفه David Meclelland المقاول بأنه شخص ديناميكي يخوض معارك محسوبة.[4]

هو كل شخص يشرع في عمل ويخاطر فيه ويتحمل أعباء الخسارة أو الربح.[5]

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المقاول على أنه الشخص المحوري الذي يقف وراء إنشاء نشاط اقتصادي، بالجمع بين مختلف الخبرات المطلوبة لتنفيذ الأعمال بالتنسيق المتكامل فيما بينهم قصد الخروج بالمنتج النهائي مع التراضي وتحمل الربح أو الخسارة وبصفة عامة

---

[1] كنزة باشوشي، "**محاضرات في المقاولاتية**"، كلية العلوم والاتصال جامعة الجزائر03 لسنة 2021_2022 ص 16

[2] مهند حامد، "**نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2007، ص06

[3] BENATA MOHAMED, **« Influence de la culture et de l'environnement Sur l'intention entrepreneuriale cas de L'Algérie »** thèse de doctorat, en science économique, université ABOU BELKAID, Tlemcen ,2014-2015, p 02.

[4] لفقير حمزة ، "**دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01 ، العدد 12 ، سنة 2015، ص 120

[5] إسحاق رحماني، "**المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل** "، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 01، 2016_2017، ص 11

المقاول هو الشخص الموظف عند نفسه دون الخضوع لأوامر رئيس العمل بل يعمل لحسابه الخاص، يتميز بالإبداع والإبتكار والمخاطرة .

1.2 خصائص وصفات المقاول :

يتسَم المقاول بمجموعة من الصفات التي تميزه من بين أفراد مجتمعه والتي من خلالها تمهده إلى بناء مستقبل أفضل بإنشاء مشروعه الخاص وتكوين رأس ماله، ولعل أهم هذه الصفات ما يلي:

-القيادة

إن معرفة كيفية الإشراف على مجموعة من الأفراد أمر ضروري لكي يصبح قائد أعمال فالقيادة هي فن التأثير على الأفراد لتحقيق الهدف الذي يحدده القائد، كونك قائد ليس حالة بل موقف، لذا فعلى رجل الأعمال إظهار صفات استثنائية من أجل تحفيز موظفيه والتأثير عليهم حتى يتمكنوا من تنفيذ الأعمال على طيب الخاطر.

-الطموح

تعتبر أهم صفة لرجل الأعمال، فبسبب ثقته بنفسه وطموحه، يخطط لتطوير مشروعه مع مرور الوقت باستغلال الوسائل المتاحة له بالرغم من كونها ضعيفة من البداية لكن كل ما يهمه هو نمو الشركة أو المشروع وتطوير الفكرة إذن أن تكون طموحا يعني أن تتمتع بسلوك رائد أعمال حتى ولم تكن رسميا.

-الثقة بالنفس وتحمل المخاطرة:

ينطوي المشروع على مخاطرة مالية، وفوق كل تلك المخاطرة الفشل، فالمقاول يدرك تماما أن مشروعه قد لا ينجح، ولكنه متفائل لأنه لديه ثقة في نفسه، فالثقة سمة شخصية أساسية للمقاول.

- **طعم التحدي:** التحدي هو القوة الدافعة التي تدفع المقاول للمضي قدما بشكل أسرع أكثر من أي وقت مضى، وإلى تقديم أداء أفضل دائما، من منافسة لأن في عالم ريادة الأعمال يكون العديد من المنافسين اللذين يريدون النجاح والتميز، لذا فإن الإستمتاع بالمنافسة يعني الإستمتاع دائما بأداء أفضل من منافسك إذن من خلال مواجهة التحديات تكسب خبرة في مجال المقاولاتية.[1]
- **القدرة على الاقناع :** يمتلك المقاول القدرة على إقناع الآخرين، وتحفيزهم للتحرك في اتجاه محدد في جو من اللياقة والمرونة [2]
- **القدرة الإستشرافية والتحكم في الوقت :** لأن المقاول له الإرادة القوية التي تمكنه من التخطيط والاستشراف المستقبلي لتحديد الأهداف والكفاءة العالية من تنظيم وإدارة الوقت واقتناص الفرص.
- **السماح بالغموض:** يتحمل الريادي المخاطرة ويتقبل العمل في مواقف وحالات تتسم بعدم التأكد.[3]
- **التجديد والإبداع :** فاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته أو هياكله أو مخططها الاجتماعي لهذا تنشأ الضرورة للإنتفتاح على التجديد والتطوير وهذا ما يطلب قدرة على التحليل واستعداد لاستماع وتوفير العاقة اللازمة للاستجابة للتوجيهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسات.

---

[1] BELKACEM DOUAH, o pait p35

[2] عمر علي اسماعيل، "**خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وآثارها على الإبداع التقني**"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد العدد 04، لسنة 2010، ص 64

[3] عثمان رشدي، "**الريادة والعمل التطوعي** "، ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013 ، ص32

- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد يواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما لأنه قد يشكل له مشكل لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد.[1]
- **الرغبة في الإستقلالية :** يقصد بها الإعتماد على الذات في تحقيق الأهداف والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوفر ليهم الموارد المالية الكافية كما يستبعد المقاولون العمل لدى الاخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم
- **الرؤية المستقبلية:** أي التطلع الى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة .[2]

[1] الجودي محمد علي، "**نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي –دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة–**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2014_2015 ، ص24

[2] أشواق بن قدور، محمد بالخير، "**أهمية نشر ثقافة المقابلة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**" جامعة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد06، العدد 01، جانفي 2017، ص 376

شكل (02): يوضح الصفات الواجبة على المقاول لنجاح مشروعه

من محتوى : بو الريحان فاروق، هيكلة المشروع، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف–ميلة– 2016 **تصميم الشكل** : من إعداد الطالبة

2-المقاولة :

تنظيم يحكمه مقاول تتميز فيه روح القيادة والكاريزما الرسمية، وهذا التطبيق يطبق على كل الأشكال والأعمال الصغيرة والمؤسسات المتوسطة والمقاولات الخاصة فهي تتميز بخصائص المنظمة من حيث تقسيم العمل وإصفاء صفة الرسمية عليها.[1]

-تعرف المقاولة على أنها المجال الذي تمارس فيه الأنشطة أو أي عمل ديناميكي يسعى إلى توسع النشاط الاقتصادي واستغلال منتوجات جديدة تحت إشراف رب العمل تجمعهم علاقات سوسيومهنية من أجل تحقيق هدف اقتصادي.[2]

يرى Bernard Mottez أن المقاولة بالمعنى الإقتصادي يقصد بها المحطة الإقتصادية أوالنشاط المنظم المبرمج ،القائمة بناءا على تصميم وتنظيم وإدارة بشرية لتحقيق غرض معين صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي.[3]

بشكل عام فالمقاولة تعني نشاط أو عمل يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد لتقديم خدمات أو إنتاج سلع بهدف تحقيق الربح بتوفير الحاجيات، وينطوي على ذلك تحمل المخاطر الناجمة، فالمقاولة هي الظاهرة الناجمة عن فعل المقاول.

3-الأعمال الريادية(الانشطة المقاولاتية)

يعرف "جاك لويس فيليون" وآخرون الأنشطة الريادية بأنها الأنشطة التي تتطلب تصميم الإبتكارات وتطويرها أي معرفة كيفية القيام بأشياء جديدة ومختلفة توفر قيمة مضافة وهي الأنشطة التي تتضمن تكرارا متجددا باستمرار لما يتم إنجازه وما هو موجود بالفعل بهدف تجديده وتحسينه، كما أن هذه الأعمال تأتي من الحدس والإبداع .[4]

[1] Rouger Aim, **« l'essentiel de la théorie des organisation »**, Paris, Gualino Editeur les carrés, 2006, p89

[2] إسحاق رحماني، المرجع السابق، ص 16

[3] -Bernard Mottez, **« la sociologie industrielle »,** presse universitaire de France 1975, p 50

[4] Christian Latour et d'autre, « L'activité entrepreneuriale manuel de gestion-réflexion>> le 14décembre 2019 sur le site www.hrimag.com

على حساب برنامج PME الكندي فإن النشاط الريادي هو ذلك النشاط الذي يشمل رواد الأعمال الناشئون ورواد الأعمال الجدد ورواد الأعمال المؤسسين،بحيث تمثل المجموعتين الأوليتين ريادة الأعمال الناشئة.[1]

الأعمال الريادية هي الأعمال الإنسانية التي تهدف لإنشاء قيمة من خلال إنشاء نشاط إقتصادي عن طريق استغلال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة.[2]

الأعمال الريادية تبدأ من الوسائل (الأفكار، الموارد، البيئة....إلخ)المتاحة تسعى إلى تحديد واختيار الأهداف القابلة للتحقيق مع مراعاة هذه الوسائل.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأعمال الريادية تعني إنشاء مشاريع جديدة تتميز بالإبتكار والإبداع والاستقلالية تهدف إلى النمو بغرض خلق قيمة مضافة إلى المجتمع.

4-المؤسسات الناشئة:

مصطلح إنجليزيstartups يتكون من كلمتين مجزئتين إلى start التي تعني الإنطلاق و up التي تعني النمو و بمعناها عبارة عن مشروع صغير بدأ للحظة أو للتو وانطلق نموه[4]

أما فرنسيا تعرف jeune entreprise novation dans le secture des nouvelle technologie بمعنى المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة أي أنها عبارة عن مؤسسات ذات طابع تكنولوجي.[5]

[1] Marc Duhamel, « situation de l'activité entrepreneurial Québécois rapport du Québec Global entrepreneurship Monitor 2022

[2] PALLER la pénurie d'entrepreneurs 2014 OCPE union Européenne ,2015

[3]Paul et autres, Revue internationale PME, l'entrepreneuriat en marge dans masses des industries créatives et culturelles, volume33, numéro3-4, 2020, p139-168

[4] درويش محمد ، "**محاضرات في مقياس المؤسسات الناشئة**"، جامعة عباس لغرور خنشلة ،2022-2023، ص 02

[5] مخانشة آمنة ،"**المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، مجلة صوت القانون، المجلد 08 ، العدد01، لسنة 2021

مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد أو مخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.[1]

تعرف بأنها مؤسسة إنسانية (بشرية) تهدف إلى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل ظروف عدم اليقين.[2]

فبشكل عام المؤسسة الناشئة هي مشروع صغير حديث التأسيس، أسست بواسطة رواد أعمال ومقاولين، لتطوير منتج أو خدمة جديدة مبتكرة لغرض تحقيق نمو سريع وعوائد مرتفعة، تتميز هذه المؤسسات بالحداثة، الإبتكار والإبداع، النمو السريع، رأس المال المحدود، المخاطرة وريادة الأعمال.

من خلال ما سبق نستنتج أن هذه المفاهيم تجتمع فيما بينها في إطار المشاريع المقاولاتية فالمقاول هو الشخص الذي يدير و ينفذ المشاريع بينما المقاولة تمثل العملية التعاقدية لتنفيذ هذه المشاريع أما الأعمال الريادية تعني فكرة مبتكرة لإنشاء مشروع جديد تهدف إلى التطور وتحقيق الربح وتلبية حاجيات السوق بينما المؤسسات الناشئة هي شركات جديدة ترتكز على الابتكار والنمو السريع و عادة ما تكون في مراحلها الاولى من التطور من هنا يظهر الارتباط الوثيق فيما بينهم في كون المقاول جزء من المشروع المقاولاتي والمقاولة مصدر للأعمال الريادية أما المؤسسات فقد تحتاج إلى مقاولين لتنفيذ مشاريعهم مما يساعد في بناء استراتيجية متكاملة مبنية على تعزيز التعاون المشترك وتبادل المعرفة بين المقاولين والمبتكرين في

[1] مولود قنوش واخرون، "**المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر**" مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، ص 52

[2] Djelti Mohamed et autres" **Etat des incubateurs en Algérie cas de l'incubateurs de L'INTTIC d'Oran"** revue algérienne d'économie et gestion, volume 9, numéro 1, pages 102-127 ,31-03-2016

المؤسسات الناشئة إضافة الى انشاء نماذج عمل تجمع بين المقاولة والمؤسسة الناشئة مما يساهم في تعزيز بيئة اعمال متكاملة تدعم النمو و الابتكار

المطلب الثاني: أهداف المشاريع المقاولاتية

تهدف المشاريع المقاولاتية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطورها وتحقيق الربح لصاحبها وكذلك لتطوير المجتمعات المحلية، يمكن تقسيم أهداف المشاريع المقاولاتية إلى أهداف :خاصة، عامة، وأهداف فرعية.

-أهداف خاصة:

تفترض النظرية الإقتصادية للمشروع أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع بحيث يكمن هذا الهدف في الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج و يتدرج في مفهوم تكاليف الإنتاج كل النفقات التي يتحملها المشروع و لمن على الرغم أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد فإلى جانب تحقيق الأرباح نجد أهداف أخرى كثيرة من أهمها: تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق، قد يكون الهدف من الانفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي من خطر توقف الإنتاج.

-أهداف عامة:

إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أم لم تتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تتم إطلاقا بالربح بل يجب ألا تتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها وهي:

تقديم الخدمة: هدف كل مشروع هو تقديم خدمة مفيدة للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات أو تحقيق الإشباعات المطلوبة للمجتمع.

-أهداف الربح:

يقصد بهدف الربحية تحقيق ربح لصاحب المشروع حيث أن المشروع الخاص تحركه الربحية للدخول في مجال معين وذلك لأن الربح هو عبارة عن مكافأة لصاحب المشروع لأنه خاطر بأمواله وتحمل مخاطرة الإستثمار في هذا المجال، كما يجب أن نشير إلى أن وضع هدف الخدمة قبل هدف الربح ليست عملية عشوائية، بل أنها مفقودة فلا بد لكل صاحب مشروع جديد أن يعرف أنه سيستمر في السوق إذا فهم أن وجوده وبقائه مرتبط بحسن أدائه وخدمته للمجتمع وليس بكفاءته وتحصيله في تحقيق أرباح من هذا المجتمع[1]

-أهداف الاجتماعية:

لكل مشروع هدف اجتماعي حيث أن هناك فئات أخرى في المجتمع بخلاف المستهلكين كالعاملين والموردين والحكومة والمجتمع المقام به المشرع أن يحمي مصالح كل هؤلاء ويهتم بهم كما يهتم بتحقيق الأرباح

-أهداف النمو: يجب أن يهتم المشروع بأهداف النمو بحيث لن يظل المشروع صغيرا طيلة حياته بل لابد أن ينمو ويكبر.

-أهداف الفرعية:

يقصد بها الأهداف التي سيضعها صاحب المشروع للأقسام الفرعية ذلك في ضوء الأهداف العامة السابقة للمشروع حيث أن هذا يساعد في توجيه الآداء داخل هذه الأقسام لكن يلاحظ

[1] مناد محمد ،"محاضرات في مادة المقاولاتية"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2023

أن هذه الأهداف كثيرا ما تتعارض مع بعضها البعض داخل كل قسم بين الأقسام الفرعية، وعلى هذا لا بد من تقليل هذا التعارض بقدر الإمكان حتى لا يؤثر على هذا المشروع ككل.

المطلب الثالث : أهمية المشاريع المقاولاتية

تلعب المشاريع المقاولاتية دورا كبيرا في اقتصاديات الدول، فوفقا "لفيرميلان" و "قرينقر" (2007) لا يمكن الفصل بين كلمة المقاولاتية و الإزدهار الاقتصادي، وقد أقر بعض الباحثين من أبرزهم "رينولد" و "ميلر" (1992) على ضرورة القيام بالمقاولاتية ليس فقط لتحقيق الاستقرار إنما تتعدى ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي وحصر "فايول" (2007) دور المقاولاتية في خلق الوظائف فعلى مدى عدد من السنوات وبالأخص منذ بداية السبعينات ظهرت المشاريع الجديدة والعمالة الذاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصادر هامة لخلق الوظائف، وكحل لمشكلة البطالة، النمو الاقتصادي عن الفكرة التي تربط المقاولاتية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي قد قطعت شوطا طويلا من أعمال "شومبيتر" الابتكار والتميز الابداعي، فوفقا "لشومبيتر" فإن أصحاب المشاريع يشكلون المحرك الأساسي والرئيسي لعملية التميز الابداعي، فمن خلال تحديد الفرص لا يمكن أن يراها الفاعلون الاقتصاديون، وكذلك تطوير التكنولوجيات والمفاهيم التي تولد أنشطة اقتصادية جديدة، و لذلك فإن مفهوم الابتكار مهم جدا يجعل المقاولاتية ناقلا حيويا للتنمية الاقتصادية، فيجب على رواد الأعمال البحث عن التغيير ومصادر الابتكار المحتملة و المعلومات ذات الصلة حول فرص بدء الأعمال و يجب أن يعرفوا ويطبقوا المبادئ التي تمكنهم من تنفيذ الإبتكارات بأفضل فرص للنجاح، لذلك فإن التغيير يشكل قاعدة للمقاول الذي يعرف كيف يغير عليه، والعمل عليه واستغلاله كفرصة التغيرات الهيكلية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثيره[1]

[1] يوسيف سيد أحمد، **"تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ، دراسة باستعمال نمذجة المعدلات الهيكلية SEM"**، أطروحة دكتوراه تخصص المالية والمؤسسة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2017-2018، ص 20

المبحث الثاني: أبعاد المشاريع المقاولاتية، خصائصها ومراحل إنشاؤها

تتميز المشاريع المقاولاتية بمجموعة من الأبعاد والخصائص التي تمثل أساس نجاحها وتطورها، من أهم أبعادها الإجراءات الاستباقية، الإبداع والابتكار والميل نحو المخاطرة وعلى صعيد الخصائص فإن المشاريع المقاولاتية تتميز بالديناميكية والمرونة والقدرة على الإنتشار كما تركز على تلبية احتياجات السوق بشكل مبتكر ومبدع كما تمر هذه المشاريع بمراحل متعددة بدءا من تحديد الفكرة الأساسية حتى المتابعة والتطوير المستمر

المطلب الأول: أبعاد المقاولاتية

لا يوجد إتفاق موحد حول أبعاد المقاولاتية لقد كان "هنري مينتزبرغ" (1973) أول من حدد ثلاثة أبعاد للمقاولاتية الإبداعية والإجراءات الاستباقية والمخاطرة، إلى جنب جاء dess et al 2007 فأضافا بعدين آخرين وهما الإستقلالية والمنافسة الهجومية، إلا أن العديد من الباحثين والعلماء Jones,Rowley Hultman, Selave جمعوا أن هناك أربع أبعاد رئيسية و هي:

1-الإجراءات الاستباقية:

اتخاذ الإجراءات والمبادرة من خلال اكتشاف الفرص المتاحة والبحث عن الأسواق التي تدعم من المركز التنافسي للمؤسسة، وقدرتها وجاهزيتها على تقديم المنتجات الجديدة التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، فالإجراءات الاستباقية تشير إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف المحتملة، والتفوق على المنافسين من خلال تهيئة العاملون فيها واستخدام الموارد بطريقة كفؤة ودراسة السوق وعوامله[1]

[1] أحمد دروم ،"**الإبداع ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية المحلية(المستدامة)**"،ط01،ديسمبر 2019الجزء الأول، ص05

2-الإبتكار والإبداع :

أ-الإبتكار: Innovation

يعرفه ماكينون بأنه عملية تمتد عبر الزمن تتميز بالأصالة والقابلية للتحقق، كما يعرفه تورانس بأنه عملية إدراك الثغرات والإختلال في المعلومات والعناصر المفقودة وعدم الإتساق الذي لا يوجد له حل متعلم، ثم البحث في الثغرات ووضع الفروض و اختبارها و الربط بين النتائج، وإجراء التعديلات و إعادة إختبار الفروض، ثم نشر النتائج و تبادلها و بشكل مختصر هو عملية تحويل الفكرة إلى منتج جديد أو عملية أو خدمة جديدة.[1]

كما يعرف الإبتكار أنه استهداف كل ما هو جديد، يعود بالنفع للشركة، كما يعرف بأنه عموما تقديم شيء جديد أو طريقة جديدة أو تأليف المعرفة في المنتجات الجديدة، كما أشار" Jared Lipworth" إلى أن الإبتكار عملية تحول المعرفة إلى القيمة[2]

إنتاج سلعة جديدة باعتماد طريقة عمل جديدة أو إدخال هيكلة إنتاج جديدة، فتح سوق جديدة أو الحصول على مورد جديد.[3]

ب- الإبداع Créativité

موهبة نظرية يولدها الإنسان مع مجموعة من المهارات المكتسبة ويستخدمها من خلال حل المشكلات اليومية.[4]

---

[1] أسامة بن خيري ،"**إدارة الإبداع والإبتكارات**"، عمان دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012 ص 67

[2] تيقاوي العربي، "**إدارة الإبتكار في منظمات الأعمال**"، الطبعة الأولى 2019، دار الكتاب العربي ص 20 و21

[3] أحمد طرطار وآخرون ،"**حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "، مداخلة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر –بسكرة– أيام 06.07.08 أفريل 2010

[4] تيقاوي العربي، المرجع السابق، ص35

يعرف على أنه العملية التي تؤدي إلى إنشاء فكرة وإخراجها من خلال المنتوج أو خدمة مفيدة أو طرق من العمليات .[1]

الإبداع ليس تفكيرا مزاجيا دائما بل هو النظر للمألوف من زاوية غير مألوفة، ثم تطوير النظر ليتحول إلى فكرة ثم إلى تصميم ثم إلى إبداع قابل للتطبيق و الاستعمال[2]

لذا فنجاح المقاولات يرتكز على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أوالتسويق أو التوزيع. وحتى يكون الإبداع فعال يجب أن يعتمد على الأسس التالية: أولها البدء بتحليل الأولويات اللازمة للتطوير، ومن ثم تشجيع المبادرات الفردية لمزاولة الأعمال والمشروعات ذات الجدوى الإقتصادية الواعدة، ونشر الوعي الإبداعي وتسليط الضوء على شريحة الموهوبين بالدولة، أما أخيرا يجب أن يرتكز على تبادل الأفكار والخبرات المتعلقة بإبراز قدرات الموهوبين و تنمية قدراتهم .[3]

يشكل الإبداع والإبتكار عنصرين فعالين في العملية المقاولاتية باعتبارهما جوهرها بكون الإبداع ينطوي على عملية التفكير الذكي في الأشياء الجديدة أما الابتكار ينطوي على عملية تجسيد أشياء جديدة على أرض الواقع[4] فلا يمكن الحديث عن المقاولاتية دون وجود إبتكارات وإبداعات فبالمزج بينهما تتحقق ريادة الأعمال بخصائص الحداثة والتجديد والقيمة الإضافية وغير ذلك ما فيه لصالح البشر.

[1] الهروشي خطاب، قبايلي الحاجة، "**المؤسسة الجزائرية بين حتمية الإبداع وواقع الحلول المستوردة**" مجلة دفاتر بوادكس،المجلد03، العدد 04، سبتمبر2014، ص 14

[2] علي الحمادي، "**صياغة الإبداع**"، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،ط01، 1319هـ_1999م

[3] عثمان رشدي، "**الريادة والعمل التطوعي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط01، 2013 ص 35

[4] سعيد أوكليل، "**ريادة الأعمال أو المقاولاتية مقاربة شاملة وعملية**"، ديوان المطبوعات الجامعية 2017 ص 67

ج-الميل نحو المخاطرة

سلوك المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الجديدة حيث مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عاملا، وكلما أخذت بالارتفاع اتجه نحو المقاول حيث تكون عملية الأخذ بالمخاطرة أساسا على مبدأ المقامرة والمغامرة وكذا المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة كما أنها متصلة بصفة قوية بعملية اتخاذ القرارات.[1]

من خلال ما سبق نستنتج ان هذه الابعاد تتداخل بشكل وثيق فيما بينها مما يولهها لتشكيل بيئة مقاولاتية معززة، فالإجراءات الاستباقية تقوي قدرة المقاولين لمراقبة البيئة المحيطة به وتحليل الاتجاهات والاحتياجات قبل ظهورها أي التنبؤ بها، الامر الذي يساعدهم على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة، بينما يساهم الابداع والابتكار في تطوير افكار جديدة حلول مبتكرة والميل للمخاطرة يزيد الشجاعة لتجربة هذه الافكار.

[1] برفيقة خديجة، صديقي أمينة، "**مساهمة المقاولاتية في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011-2021)** "، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، لسنة 2022، ص 06

شكل(03): يوضح أبعاد المقاولاتية

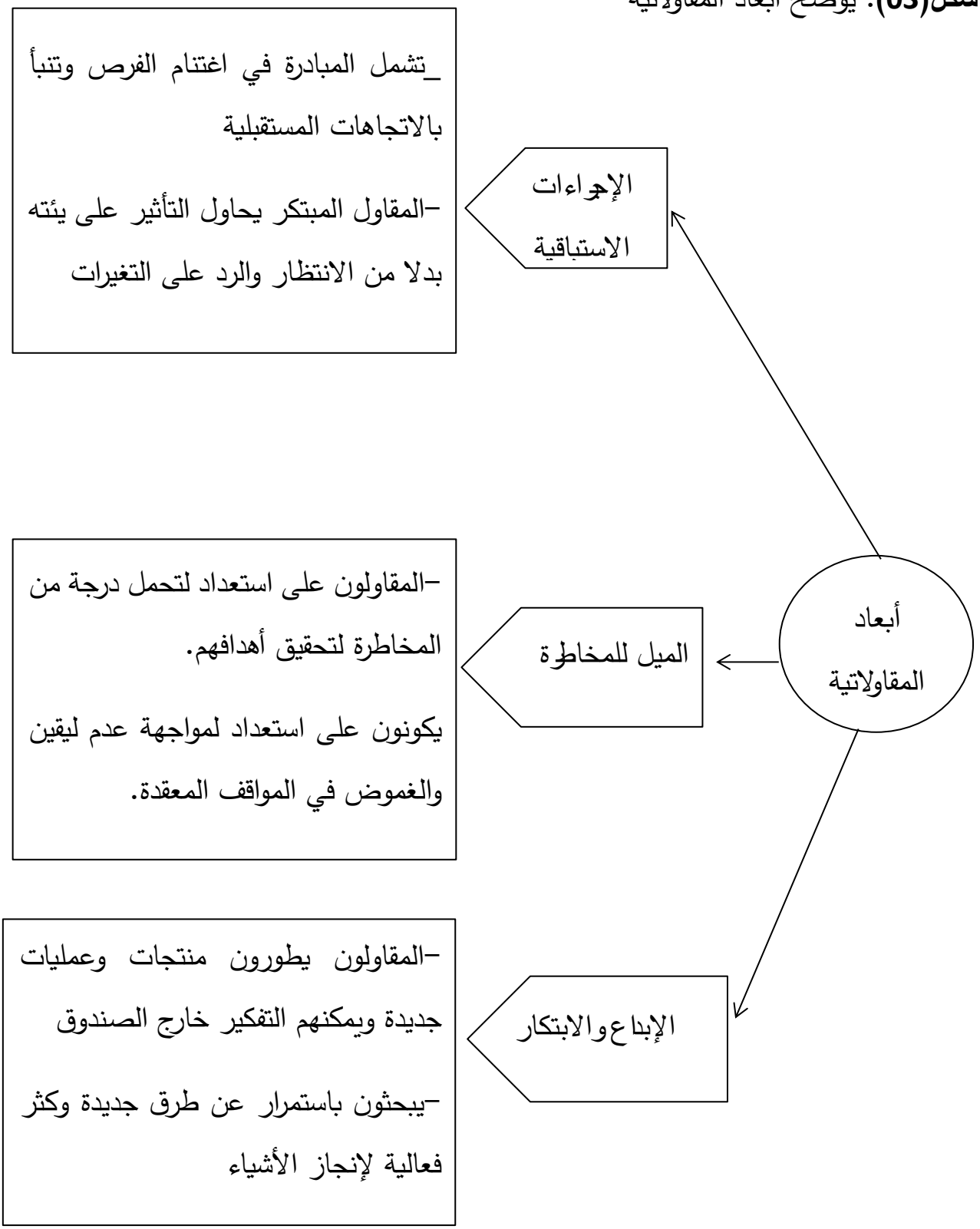

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: خصائص المشاريع المقاولاتية :

تتميز المشاريع المقاولاتية بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلي

- **سهولة التأسيس:** تستمد المشاريع المقاولاتية عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة وهذا ما يتناسب مع البلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل .

- **مركز للتدريب الذاتي:** تتسم هذه المؤسسات بقلة التكلفة لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزا للتدريب ذاتيا والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهذا الشيئ الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات اسثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة.

-**صغر الحجم وقلة التخصص في العمل:** مما يساعد على المرونة والتكيف في الأوضاع المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الإقتصادي ويؤدي إلى نقص حجم القوى العاملة على إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة ونقص تكلفة العمل.[1]

-**توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** إن المشاريع المقاولاتية تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة ، أيادي عاملة)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها على الأقل 100 عامل.

[1] فضيلة بوطورة، "**المقاولاتية وإنشاء المؤسسات**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي تبسي –تبسة– 2019_2020، ص 99_100

-**حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين:** يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل إرادة في الإبداع والإختراع منعتها القدرات المالية عن الإندماج في النشاط الإقتصادي.

-**تغطية الطلب المحلي:** ذلك على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية .

-**مواجهة تغيرات السوق بسرعة بعيدة الروتين:** حيث تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته مما يزيد القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الإقتصادية وفترات الركود.

-**لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب:** وذلك للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.[1]

المطلب الثالث : مراحل إنشاء مشروع مقاولاتي:

تتمثل خطوات انشاء مشروع مقاولاتي فيما يلي :[2]

1-تخطيط المشروع، تنظيم المشروع، تنفيذ المشروع، تقييم المشروع.

2-التشخيص، التخطيط، التنفيذ، المراقبة، التقييم.

3-قبل البدء، أثناء تشغيل المشروع، بعد تشغيل المشروع، تقييم المشروع.

[1] فضيلة بوطورة ، المرجع السابق ، ص 100

[2] زيتوني هوارية، مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل"، جامعة ابن خلدون -تيارت- لسنة 2021-2022، ص68-69

ويمكن تحديد مراحل إنشاء المؤسسة من خلال ما يعرف بدورة حياة المشروع و التي تبدأ بفكرة أولية عن المشروع مرورا الى إعداده و تقسيمه و تنفيذه، ثم التقييم اللاحق.

أولا : البحث عن الفكرة

ينطلق أي مشروع من فكرة جيدة وواضحة، تعبر عن الأمل الذي يتعلق بصاحب المشروع لان الفكرة الأولية هي التي تتحول إلى مشاريع ناجحة ثم إلى مؤسسة

أ_ المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة :

– ملاحظة الحياة اليومية: أي الحرص على متابعة الأحداث الجارية لمعرفة اتجاهات السوق واختيار الصناعة والتجارة.

–شراء حقوق الإمتياز: تعتمد هذه الفكرة في تنفيذها على القيام بشراء فكرة مشروع صغير قائم بالفعل إلا أنه يعمل في نطاق صغير وذلك بشراء حقوق الإمتياز لهذا المشروع ويطبقها على نطاق أكبر أو بشكل ضئيل.

–استغلال الفرص: متابعة المشاريع الحالية ومعرفة تقدمها.

–تحسين خدمة أو منتوج موجود بالفعل: يتم قيام انفراد بالبحث عن خدمات أو منتجات موجودة بالفعل، والتفكير في طريقة مبتكرة بتقديمها بشكل أوضح على ما كان سابقا[1]

–البحث عن الحلول والبدائل: يقوم فيها المقاول بالبحث عن المشاكل وإيجاد الحلول لها ومعرفة احتياجات المحيطين وتوفيرها

ب– مصادر الحصول على الفكرة: يستعمل المقاول المعارف التي اكتسبها من قبل في مرحلة الدراسة أو خلال عملية داخل المؤسسة، مما يساعده ذلك بتزويده بمهارات ومعرفة جيدة للسوق

[1] المرجع السابق ، ص70–69

و التسيير للتمكن من اكتساب فكرة للانطلاق في مشروعه الخاص، و التي يمكن الحصول عليها من المصادر التالية :

1-المستهلك: النقطة المحورية لفكرة المشروع الإستثماري من خلال وضع قناة اتصال لمعرفة احتياجاتهم

2-المؤسسات المتواجدة في السوق: على المقاول أن يضع منهجية أكثر تنظيما لمرافقة وتقسيم المنتجات والخدمات المعروضة من طرف منتجات أخرى، سواء كانت حديثة أو قديمة، تسمح مثل هذه الدراسة بمحاولة تحسين العرض المتواجد على مستوى السوق و الحصول على فكرة مريحة.

3-شبكات التوزيع: تعتبر التقارير التي يعدها مندوبي البيع والموزعين والوسطاء مصدر مهم للحصول على فكرة مشروع ناجح بشكل مستمر حيث تشمل هذه البيانات

- مدى رضا العملاء على السلعة وآرائهم واقتراحاتهم .
- أساسيات التسعير والمشروعات المستقبلية للمنافسين .
- السلع الجديدة التي تظهر في المنطقة المستهدفة .

4-البحث والتطوير: من أهم المصادر للحصول على أفكار جديدة وهي تتعلق بأمر جديد يرتبط بعمله الحالي، ومن بين الأفكار الحديثة التي نجدها اليوم:

أ-استرجاع نشاط مؤسسة قديمة أو محل قديم: تتطلب عملية شراء مؤسسة قديمة الحصول على معلومات دقيقة وكاملة حول الوضعية الحقيقية لأصول وخصوم اعمالها، وحصول المقاول على هذا النوع من المؤسسات قد يحقق له نتائج إيجابية[1] .

[1] زيتوني هوارية ،المرجع السابق 70-71

ب–نظام منح حق الامتياز التجاري: هو عقد يمنح فيه المالك لمنتوج أو خدمته مقابل دفع مبلغ من المال لاستغلال حق الامتياز التجاري في شكل شبه متوسط من إجمالي المبيعات. وهذا ما ينتج له وفرة استخدام علامة تجارية معروفة ونظام عمل تم تجربته والتأكد منه.

ج–طرق إنشاء الأفكار: توجد العديد من التقنيات الخاصة بتوليد الافكار المتعلقة بإنشاء مؤسسة صغيرة نذكر بعض هذه المصادر كالتالي :

طريقة العصف الذهبي: وهنا يجتمع مجموعة الأفراد بقيادة رئيس المجموعة، أين يتم بتقديم مجموعة كبيرة من الأفكار، ويمكن تحيينها مع بلورة فكرة المشروع.

حلقات النقاش: وفي هذه الطريقة يجتمع حوالي 08 إلى 14 فرد في شكل حلقة نقاش من أجل تقديم أفكار جديدة حول المنتجات الموجودة أو حل مشكل موجود على مستوى منتجات المؤسسة، هذه الطريقة تختلف عن الأول في أنها أقل بعدا ولكن عملية أكثر.

ثانيا: مرحلة دراسة السوق والبحث عن المعلومات: [1]

أما دراسة السوق فهي وسيلة لجمع المعلومات التي تستخدم كأساس في تحديد الخطة التسويقية وتتضمن هذه الأخيرة عملية جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، مما يؤدي في الأخير إلى التمكن من تحديد العناصر التالية :

تحليل المحيط الكلي للمؤسسة الذي يشمل المحيط الاقتصادي والقانوني .

وصف السوق بتحديد حجمها وتقسيمها بين فئات المستهلكين وبين العلامات المتواجدة.

تحديد الطلب والمبيعات المحتملة لمنتوج المؤسسة .

[1] المرجع السابق ،ص 72

دراسة المستهلكين من خلال، سلوكهم وبصفة سيرورتهم في الشراء. دراسة التوزيع من خلال القنوات المستعملة، ومواقف المستهلكين حسب هذه القنوات، وتحديد استراتيجيات التوزيع، دراسة المنافسين، ويتم ذلك من خلال تحليل استراتيجياتهم وأيضا تحليل عرضهم ونتائجهم القوانين ذات العلاقة بنوع العمل الذي يمارسه صاحب المشروع وهذا ما يمكن في الأخير من تحديد المزيج التسويقي الأمثل، الذي يشمل العناصر الأربعة التالية: المنتوج، السع، الترويج، التوزيع.

أ- **المنتوج:** يقوم صاحب المشروع بالبحث عن المنتوج الجيد الذي يلبي احتياجات المستهلك من حيث تصميمه وشكله وتعبئته ومواصفاته .

ب -السعر: يقوم المقاول هنا بالمقارنة بين أسعار أخذا بعين الإعتبار أهم العوامل المؤثرة على تسعير المنتوج والمتمثلة في: تكلفة المنتوج مضاف إليه هامش الربح، مستوى الطلب ومدى المنافسة في السوق.

ج-الترويج: ويسمى أيضا هذا العامل بالاتصال لأن تقنياته لها هدف مشترك يتمثل في الاتصال مع مختلف المشترين المحتملين والعمل على جذبهم، عن طريق الاعلان او البيع الشخصي أو وسائل الدعاية، أما بالنسبة لصاحب المشروع الصغير ينبغي عليه أن يعتمد في البداية على وسائل ترويج بسيطة مثل الخدمات المجانية .[1]

د-التوزيع: أي تلك الطرق التي تمكن من وصول المنتوج إلى المستهلك من خلال قنوات التوزيع.

[1] زيتوني هوارية، المرجع السابق، ص73-74

ثالثا: مرحلة البحث عن التمويل[1] يمكن التمييز بين قسمين من مصادر التمويل

أ- الأموال الخاصة:

تتكون من الأموال التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء ،إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه. والمساهمة الخاصة مهمة لكنها غالبا ما تكون غير كافية خاصة في مرحلة النمو، لهذا سيكون صاحب المشروع مجبرا على البحث عن مصادر إضافية من الأموال.

ب- **التمويل الخارجي:**

لقد ذكرنا بأنه ينبغي على المقاول ضمان حد أدنى من الأموال الخاصة من أجل انطلاق مشروعه، ولكنه في الحقيقة ينبغي أن يقوم بالتحضير لطلب تمويل خارجي، وتتوقف قدرة صاحب المشروع مجبرا على الحصول على أموال خارجية على ما يلي: حجم الأموال المطلوبة، المردودية، القدرة على التسديد التي تتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

رابعا: مرحلة إعداد مخطط الأعمال

مخطط الأعمال هو عبارة عن وثيقة تقديرية تحضر من طرف منشئ المؤسسة، والتي تدل بصفة تفصيلية على محتوى المشروع واستراتيجية تطوره، والنمو المرتقب لرقم الأعمال، والنتائج المستقبلية وخاصة حاجات التمويل في الأشهر القادمة، أي أن مخطط الأعمال يظهر الرؤية الاقتصادية والمالية للمؤسسة، وإعداده بالطريقة الصحيحة يضمن اهتمام وثقة الشركاء، الذين قد يكونوا مستثمرين أو مساعدين أو موردين.

[1] زيتوني هوارية ،المرجع السابق، ص 74

ومن أجل إعداد هذا المخطط لا بد من المرور عبر مراحل أساسية تمكن في الأخير من تحديد المحاور الأساسية التي يجب أن يشملها.

من أجل توفير المعلومات للمقرضين والشركاء والمستثمرين حول المشروع ينبغي أن يشمل مخطط الأعمال المحاور الأساسية التالية:

- ملخص وهدف المخطط: ففي هذه الفقرة يجب توضيح بشكل جيد بأن المقاول يريد مباشرة نشاط جديد، ويقنع الجهات الموجه إليها بصدق هذا المخطط، وأن يشير إلى الحاجات الفعلية للأموال ومردودية رأس المال ورقم الأعمال التقديري، وأن كان من الصعب تحديد هذا الأخير بدقة.

خامسا : تحديد الجوانب القانونية للمؤسسة :

أي القيام بدراسة الأشكال القانونية للمؤسسة، والضرائب والحقوق الجبائية الناتجة، والتي تخضع لها المؤسسة منذ نشأتها وإلى غاية حلها.

الشكل(04) : يوضح مراحل إنشاء المشروع المقاولاتي

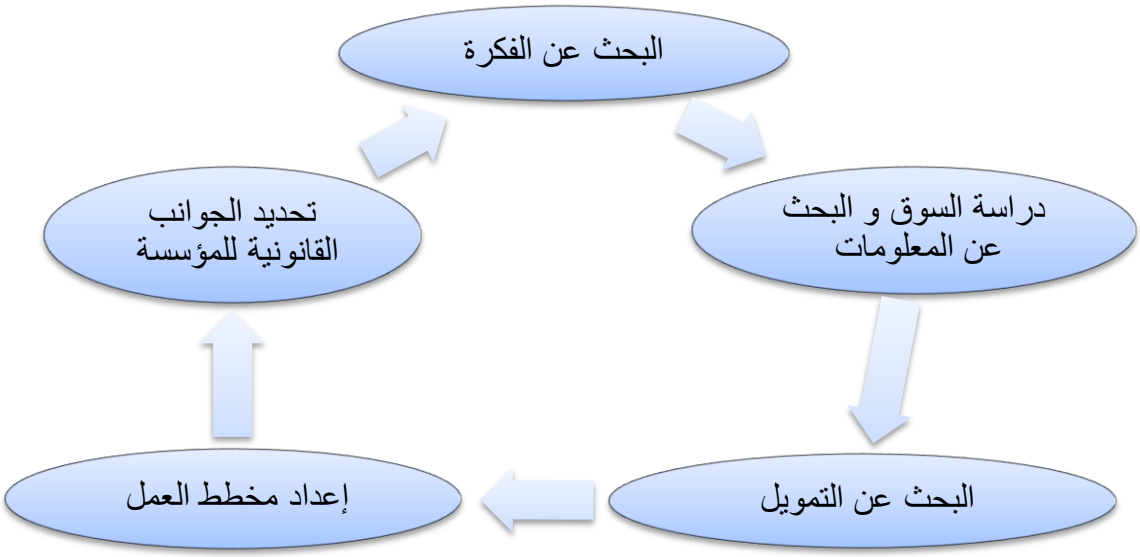

من اعداد: الطالبة

المبحث الثالث : أنواع المشاريع المقاولاتية ومجالات الأنشطة الممارسة فيها ومصادر تمويلها.

المشاريع المقاولاتية هي المشاريع التي تبدأ وتنشأ بمبادرة فردية أو جماعية لتحقيق أهداف محددة ، فتختلف هذه المشاريع كل حسب نوعها والتي تنتشر في مجالات متنوعة كالتجارة، الصناعة، الزراعة، الثروة السمكية، الخدمات والتكنولوجيا، وتتعدد مصادر تمويلها من تمويل ذاتي كالأموال الشخصية والمدخرات أو التمويل الخارجي كالقروض البنكية والتمويل التشاركي. هذا ما سنتعمق في دراسته خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع المشاريع المقاولاتية :

يمكن تصنيف المشاريع المقاولاتية والمبادرات الفردية الى ثلاثة انواع كالاتي :

1- المشاريع الابتكارية البحثية :

يقوم فيها المقاول أو المبادر بنقل الفكرة الجديدة إلى منتج جديد ويبني نشاطا جديدا في عالم الأعمال ومن بين الأمثلة في هذا المجال ما قام به بل غيتس مؤسس شركة ميكروسوفت وحسب هذا الإتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات موارد مالية بشرية وغيرها وذلك من أجل تجسيد الفرصة في شكل هيكل وفي هذه الحالة هو قادر على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال انشطة مقاولاتية جديدة.

2- المشاريع الابتكارية من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة :

يقوم فيها المقاول بتأسيس أعمال مقاولاتية بناء على أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة حيث يقوم بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة وحسب هذا الإتجاه يعرف شأن المقاولاتية على أنها العملية التي من خلالها يتم اكتشاف

وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية ما يولد لدى المقاول الفطن رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلاله.

3- الملكية لأعمال ابتكارية

يعتبر أقل أنواع الإبداع أوالمقاولاتية وإنشاء المؤسسات حيث يعتبرون المشروع المقاولاتي تم إنشاؤه بصفة فردية وتتم إدارته بشكل مباشر ومستقل في حين انشاء المؤسسات يمكن أن تكون بصفة جماعية وتسييرها عن طريق مجلس الإدارة أو فرد[1] مستقل ويذهبون إلى أبعد من ذلك على اعتبار المشروع المقاولاتي هو إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع تكون أرباحها إحتكارية جراء حقوق الإبتكار مع ارتفاع نسبة المخاطرة في السوق .

المطلب الثاني: مجالات الأنشطة الممارسة في المشاريع المقاولاتية:

تغطي المشاريع المقاولاتية طيفا واسعا من المجالات والأنشطة الإقتصادية، حيث لا تقتصر على قطاع معين بل تتنوع لتشمل مختلف القطاعات والصناعات.

1-مشاريع التنمية الصناعية:

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد النصف مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال المقاولاتية نوضحها :

-الصناعات التي تكون منتجاتها منتشرة في أماكن متعددة فمثال صناعة الألبان والمطاحن وتقطيع الحجارة.

[1] خديجة بن منصف، عبيد وهيبة، " **المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال،المجلد03، العدد04، ديسمبر2019، ص106

-الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات التجارة من أبواب ومنافذ وأنواع الطوب والخياطة.

-الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والألماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية.[1]

2-**مشاريع التنمية الصحية** إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات

3-**مشاريع الخدمات**

الخدمات المصرفية الفندقية السياحية الترفيهية خدمات التدريب خدمات الصيانة أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر الخدمات الإستشارية إقامة الورش ذات التقنية الحديثة أو المشروعات أو المخازن المبردة لخدمات الغير أو لأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة كذلك المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدوري.

4-**نشاط المقاولات:**

-مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الإلكترونيات

-مشاريع النشاطات الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع

[1] رشيد بوحجر، فاطمة العكازي، "**دورالمشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة ،المجلد رقم 05 ،العدد02،ص112 لسنة 2023

-النشاط التجاري يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال المقاولاتية أهمها مجال التجزئة متاجر عامة: تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم

متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن وتخصص بمجموعة السلع

متاجر متخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الإثاث الأدوات المكتسبة[1]

متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية وتتعامل مع المنتج مباشرة ولها إمكانيات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

5-**الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:** ينحصر عمل المشاريع المقاولاتية الصغيرة في هذا المجال في :

-مشروعات زراعية: الفواكه، الخضر، الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية.

-مشروعات المنتوجات الحيوانية : تربية المواشي والأغنام، الماعز، الدواجن ، إقامة المعامل، معامل الجبن، معامل اللحوم والألبان والجلود والفراء.

-مشروعات الثروة السمكية: صيد الأسماك، إقامة مزارع، تربية الأسماك، مخازن تبريدهم

[1] رشيد بوحجر، فاطمة العكازي، المرجع السابق، ص 112

شكل (05): مجالات الأنشطة الممارسة في المشاريع المقاولاتية

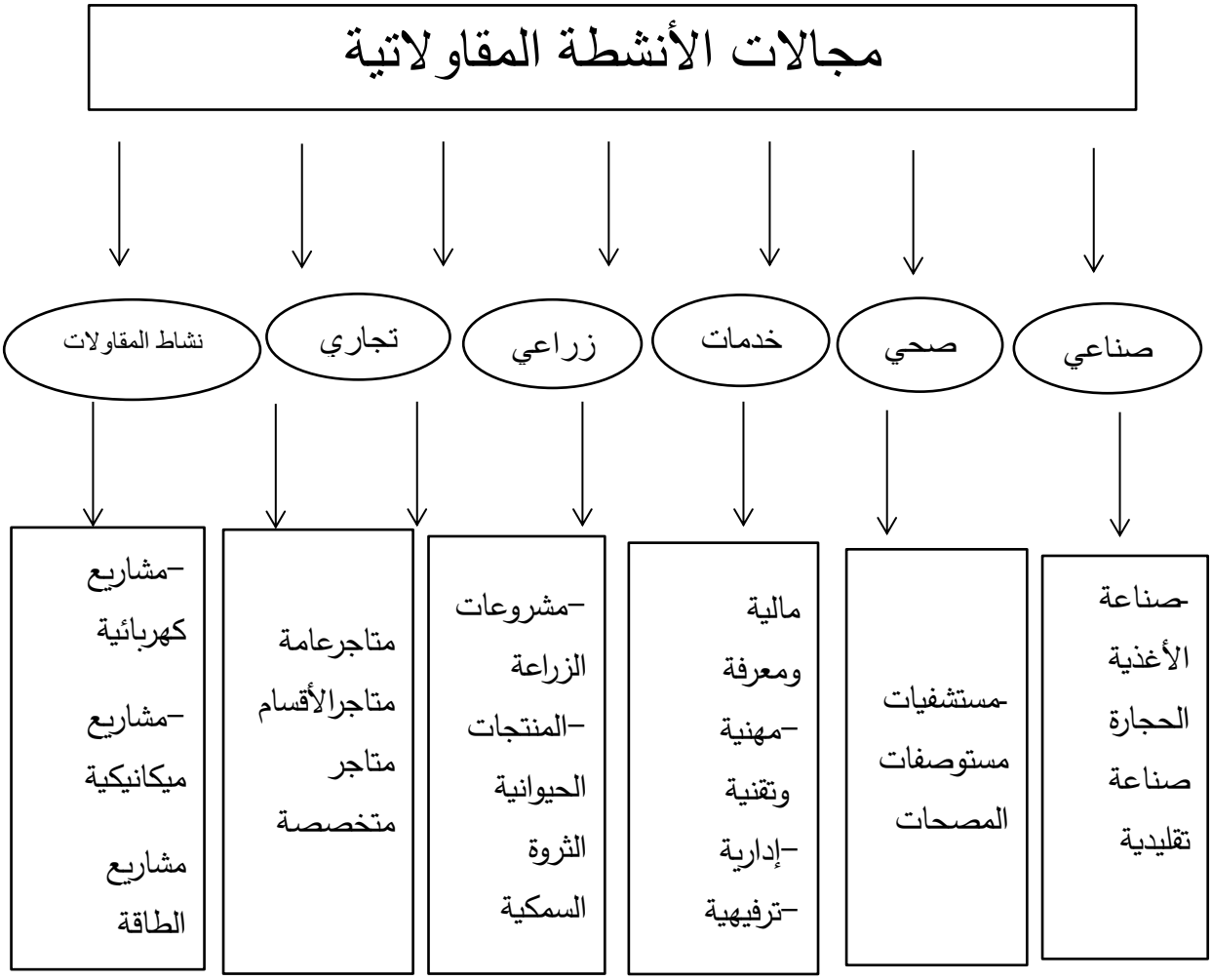

من إعداد: الطالبة

المطلب الثالث : مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية:

تعتبر مسألة التمويل مهمة جدل للمشاريع المقاولاتية، حيث يقصد بها توفير الموارد المالية اللازمة بأقل تكلفة ممكنة ومن مصادر ملائمة، وتتنوع هذه الأخيرة باختلاف مصادرها، آجالها، وقيمها. من خلال هذا العنصر سنعرض أهم مصادر تمويل المشاريع

1**_ مصادر تمويل تقليدية**: توجد العديد من المصادر التقليدية لتمويل هذه المشاريع منها:

أ–التمويل الذاتي: ويعرف على أنه قدرة المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها، وقدرتها على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الإستثمارات الرأسمالية المستقبلية. ويعتبر التمويل الذاتي من بين أهم مصادر التمويل في المشاريع الريادية، حيث يعرف أنه عادة ما يكون عبارة عن مشروعات فردية، بالإضافة إلى أنه يمثل المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو، حيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل وبالمقابل يلعب دور الطعم لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية.

ب–القروض البنكية: تعتبر القروض البنكية بمختلف أنواعها مصدر هام، وعادة ما يتم اللجوء إلى القروض البنكية في مرحلة النمو وذلك لإفتقار المؤسسات الريادية للضمانات المقدمة في مرحلة الإنشاء، ويتم اختيار البنك الممول حسب حجمه وسمعته والضمانات المطلوبة وتعتبر هذه الأخيرة من بين أهم العناصر التي يتم التركيز عليها باعتبارالمشاريع المقاولاتية عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر مرتفعة.[1]

ج–الإئتمان التجاري : هو عبارة عن تمويل خارجي قصير الأجل تتمكن المؤسسة من خلاله من شراء وتدبير احتياجاتها من الموارد الأولية والمستلزمات السلعية والآلات والمعدات من شركة أخرى على أن يتم سداس قيمة الشراء في فترة لاحقة.[2]

د–السوق المالي: يعتبر السوق المالي من بين أهم مصادر التمويل خاصة للمشاريع الكبيرة وجذا يعكس ضعف توجه المشاريع الريادية لهذا النوع من التمويل باعتبار أن أغلبيتها مشاريع صغيرة كما أنه يشترط في منح التمويل حجم رأس ما معين، وحد أدنى من الأرباح وبالتالي يمكن القول أن المشاريع المقاولاتية تتجه إليه في حالة توسع النشاط فقط

[1] عمر بن عبد الرحمان ، آمنة قاجة ،"**دور مؤسسات التمويل الخاص في تمويل المشاريع الريادية –دراسة حالة صندوق خليفة–**"، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد02 ، سبتمبر 2019 ، ص 247.

[2] عمر بن عبد الرحمان، آمنة قاجة، نفس المرجع، ص 247.

2_مصادر تمويل حديثة: من بين أهم مصادر التمويل الحديثة نجد

أ-رأس مال المخاطر: من بين خصائص المشاريع الريادية أنه تتصف بالمخاطرة و في ظل هذه الخاصية فإن الشركات مال المخاطر تعتبر من بين أهم المصادر التمويلية لهذا النوع من المشاريع ، خاصة المشاريع الكبيرة و هذا النوع ن التمويل عبارة عن أسلوب أو تقنية تمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس مال المخاطر و هذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد و لا مبلغه فهو بذلك يخاطر بأمواله، و لهذا نرى بأنه تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات.

ب-البنوك الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية من بين أهم مصادر التمويل الابتكارية، نظرا لتعدد الصيغ التمويلية من جهة والتسهيلات التي توفرها من جهة أجرى، ففي ظل الصعوبات التي تواجهها المشاريع الريادية في الحصول على التمويلات اللازمة، توفر البنوك الإسلامية صيغ التمويل مجانية، ويعتبر عدم استخدام آثار الفائدة كحافز مهم بالنسبة المشاريع المقاولاتية، وذلك لصعوبة تحملها لمختلف تلك التكاليف خاصة في بداية النشاط.

ج-مؤسسات التمويل الخاصة: نظرا للأهمية البالغة للمشاريع المقاولاتية، وما تساهم به الرفع من الناتج الحلي الخام، وبالنظر إلى العراقيل التي تواجهها خاصة في مجال التمويل، استحدثت العديد من الدول مؤسسات محلية مهمتها الأساسية تمويل هذا النوع من المشاريع بالإضافة إلى تقديم الدعم والإرشادات .[1]

[1] عمر بن عبد الرحمان، آمنة قاجة، المرجع السابق، ص 247.

شكل (06) : مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية

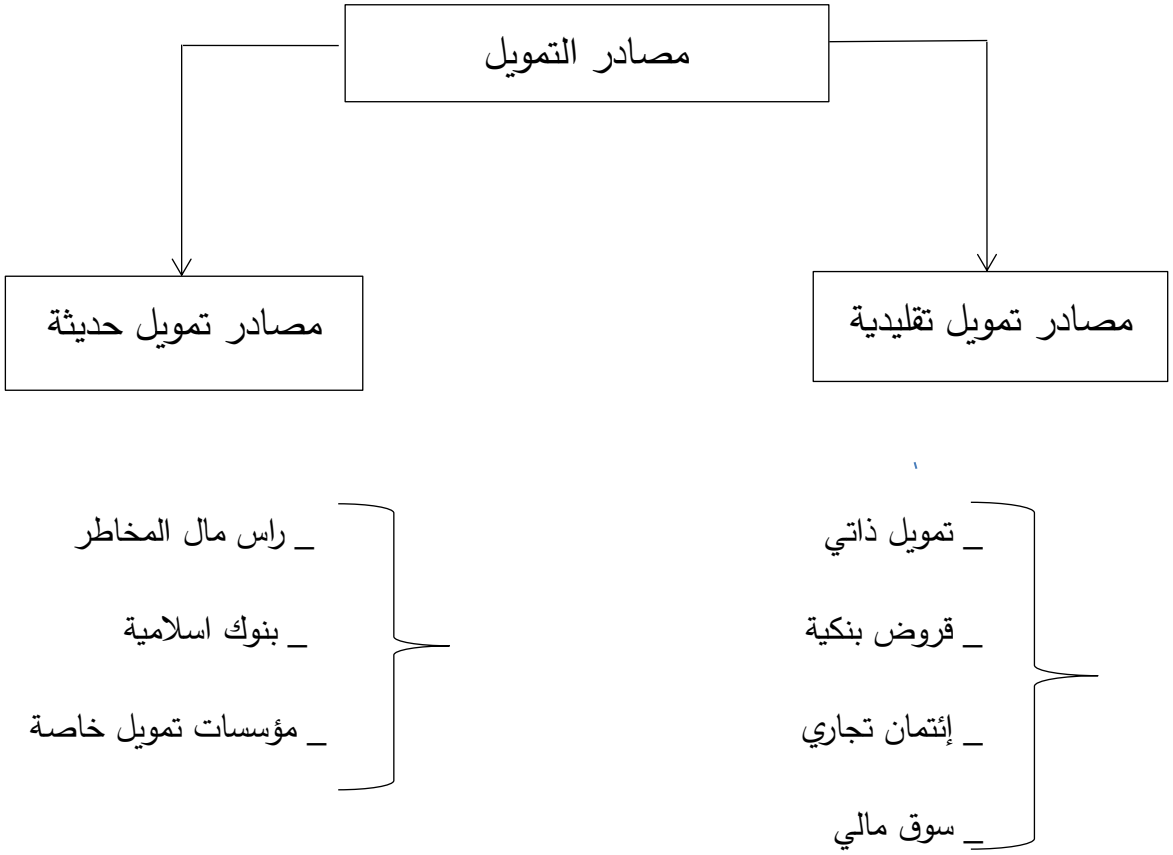

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الرابع : صعوبات المشاريع المقاولاتية ومقوماتها وآليات دعمها

تعد المشاريع المقاولاتية محركا رئسيا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول ومع ذلك تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق نموها وتطورها، من ناحية أخرى هناك مجموعة من المقومات الأساسية التي تساهم في نجاحها وتحقيق أهدافها، وللتخفيف عن هذه صعوبات وتعزيز استمراريتها اتبعت الدولة مجموعة من الآليات الداعمة لهذه المشاريع.

المطلب الأول : الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع المقاولاتية:

تواجه المشاريع المقاولاتية بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الإقتصادي وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي :

1-صعوبات إدارية:

-عدم تلائم المحيط الإداري للمؤسسات المقاولاتية لنموها وبالتالي تطورها ويعود ذلك الى بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها .

-عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمال في المشروع [1]

2_ صعوبات تسويقية:

-نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى المشاريع خاصة في يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة العمل والتأمينات الإجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصائيات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

-عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الإهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة

[1] سلطاني محمد رشيدي،" **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، واقعه وشروط تطبيقه**"، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف-المسيلة- لسنة 2005_2006، ص 100

في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين.....، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها

– إنخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.[1]

3-صعوبات مرتبطة بالجباية :

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المشاريع الإستثمارية بما فيهم المؤسسات المقاولة، فلا تزال المشروعات المقاولاتية تعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الإشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال وفي أحيان أخرى من رسوم متعلقة بالبيئة[2]

4-صعوبات تمويلية :

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المقاولات في الجزائر و هذا بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى هذه المؤسسات، فالحصول على قروض بنكية يشكل قيدا كبيرا بالنظر إلى حجم الضمانات والرهون التي يستحيل على المشروعات الصغيرة امتلاكها، أسعار الفائدة وشروط التسديد، رفض تحمل المخاطر من طرف البنوك، هيمنة أفكار التخطيط المركزي على ذهنيات المسيرين، الإجراءات المصرفية الثقيلة، فعلى سبيل المثال أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن عملية نقل صك بنكي من بنك لآخر في نفس

[1] رضا فويعة، "**دور المؤسسات الصغيرة في دعم الإندماج الاقتصادي والاجتماعي**"، مجلة البحوث الاقتصادية والعربية ، المجلد، العدد 08، بمصر، ص 65

[2] فتات فوزي عمراني، عبد القادر،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي لتنمية الاقتصاد في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية جامعة الشلف ،ص 791

المدينة قد تأخذ أقل من شهر، و في دراسة للبنك لعالمي على 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض للاستثمار تستغرق حوالي سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الخاصة.[1]

المطلب الثاني : مقومات المشاريع المقاولاتية:

1-**مقومات متعلقة بمالك المشروع أو مديره[2]:** لكي ينجح المشروع الصغير لا بد من توافر عدد من السمات الخاصة أو الشخصية التي يتسم بها مدير المشروع أو مالكه ومنها توفر الروح الريادية لمالك المشروع أو مديره الكفاءة والخبرة الإدارية الثقة بالنفس والتفرغ الكامل للعمل الاستغلال الجيد للوقت والتكيف مع ظروف العمل.

2-**مقومات متعلقة بالبيئة الداخلية للمشروع:** لكي ينجح المشروع الصغي رلا بد من توافر عدد من الأنشطة الإدارية والوظيفية في المشروع منها القدرة على توفير العمالة المناسبة توفير الموارد اللازمة والتكنولوجيا للمشروع، التخصص في منتجات العملاء كاستراتيجية للمنافسة وكذلك تحديد الهدف من المشروع والتخطيط المناسب والرقابة الجيدة واستخدام وظيفة التمويل والمحاسبة في التعامل مع الجوانب المالية والمحاسبية للمشروع.

3-**مقومات متعلقة بالبيئة الخارجية للمشروع:** لكي ينجح المشروع لا بد من توفر عدد من العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للمشروع منها توفر البيئة الإستثمارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المناسبة ومعرفة السوق وتفهمه.

[1] علماوي احمد، "**المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائر**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 04، سنة 2019 ، ص 51

[2] عبد الحكيم محمد مصلى وآخرون، "**دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي**"، أعمال وأبحاث المؤتمر العلمي حول ريادة الاعمال المنعقد في جامعة مصرانة بمدرج كلية التربية 2019 ، ص 18 و 19

المطلب الثالث : آليات دعم المشاريع المقاولاتية :

بعدما أصبحت المشاريع المقاولاتية إحدى المركزات الأساسية للتنمية الاقتصادية عامة والتنمية المحلية خاصة، فلقد أولت العديد من الدول اهتماما لها بتوفير مجموعة من الآليات المساعدة لإنشائها

1- حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنات الأعمال حسب المجلس الأوروبي على أنها عبارة عن مكان يلجأ إليها حاملي إنشاء فكرة مؤسسة جديدة، هدفها هو رفع حظوظ النمو ومعدل بقاء هذه المؤسسات مما يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق مناصب للعمل، ويأتي في درجة أقل جذب الإهتمام نحو التوجهات التكنولوجية.[1]

وحسب الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA) فهي: أداة للتنمية الإقتصادية مصممة لتسريع نمو و نجاح منشآت الأعمال من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم و مساندة الأعمال، و الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة وقادرة ماليا على النمو و الإستمرار خارج الحاضنة و بالتالي: فحاضنات الأعمال هي مؤسسات قائمة بحد ذاتها تعمل على توفير كافة المتطلبات المادية، التقنية، الفنية لمجموعة من المؤسسات المحتضنة بخصائص معينة كجدية المشروع، قيمة الفكرة ونوعيتها، القيمة المضافة المرجوة وغيرها لمدة محددة بما يساعد على تخريج مؤسسات سوية قادرة على العمل و المنافسة

[1] عبد الفتاح بوخمم، سندرة سايبي، "**دورالمرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة**"،مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد04، المجلد04، 2006 ص 38

أ- دور حاضنات الأعمال في الريادية:

تدور برامج الاحتضان مشروعات الأعمال بمجال واسع من الخدمات العامة والمهارات الإدارية والتسويقية والإستشارية، فضلا عن تقديم الخدمات والمصادر المالية طبقا لحاجات المشروع بالشكل الذي يدعم ويعني مجتمعا رياديا، ومن بين أهم هذه الخدمات:

-توفير حيزا للإدارة في الموقع لتطوير وتنظيم العمل.

-تدريب ذوي العلاقة على قوانين العمل وإدارة التسويق والمحاسبة ومجالات إدارية أخرى.[1]

-التدريب على المهارات الفنية.

-دعم أموال المغامرين خاصة.

-استشارة فيما يتعلق بخطط وإدارة العمل وإعداد برنامج تنظيمي وتحفيزي.

-المشاركة في المكتب من خلال وسائل كالفاكس آلات الإستنساخ غرف للإجتماعيات.

-وسائل بحث وربط الشبكات بالمختبرات المختلفة.

-تقديم مساعدة مستمرة أثناء مرحلة التشغيل.

كما تقدم حاضنات الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها المشروعات الريادية والتي تشمل:

[1] إيثار عبد الهادي آل فيجان، "**دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**"، جامعة بغداد كلية الإدارة و الإقتصاد ، 2021 ، ص 91

_الخدمات الاستشارية: تضمن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة.[1]

_ خدمات تنمية الموارد البشرية.[2]

– الخدمات الإدارية: إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد القوانين، تأجير المعدلات خدمات السكرتارية.

– الخدمات العامة: الأمن، أماكن التدريب، الحاسب الآلي، توفير المكاتب وأماكن التخزين ونظام وآلية للعلاقات العامة.

– المتابعة والخدمات الشخصية: كتقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة.

إذن تساهم تفعيل إمكانيات الحاضنات في خدمة المبتكرين وأصحاب المشاريع الريادية ذات القاعدة والتطبيقات التقنية، مما يترتب استحداث وتطوير صناعات، يمكن أن تفي بحاجات الأسواق المحلية، وإمكانية إنتاج منتجات موجهة مباشرة للتصدير وتنمية الإجارة الدولية.

ب–عوامل نجاح حاضنات الأعمال

–التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والأخرى في مرحلة النمو.

–التأكد من احتياجات المشروعات لبرامج الاحتضان ومن ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والمباني والبنية الأساسية الموجودة بالحاضنة.

---

[1] عبد الرزاق خليل، "**دور حاضنات الاعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة والدول العربية**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الدول العربية ،1–18 أفريل 2006، جامعة ورقلة، ص612

[2] المحروق ماهر، "**سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة –أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة**"، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات – الرياض المملكة العربية السعودية

-تصميم برامج الحاضنات التي تعتمد أساسا على توليد موارد ذاتية.

-توظيف استراتيجيات متطورة تعمل على تنمية الحاضنات والتخطيط طويل المدى.

-توظيف العناصر البشرية التي تلائم مفهوم احتضان أصحاب الأفكار من أجل احتياجاتهم ومساعدتهم.

-التقييم المستمر لبرامج الحاضنات وتحسين الأداء.

-استيعاب احتياجات الشركات الناشئة من الدعم والخدمات.

-دعم ومساعدة إدارة الحاضنة من خلال المجتمع المحيط والشبكة الكبيرة من الخدمات والشركاء

-تركيز وقت العمل لمدير الحاضنة في تنمية القيمة المضافة للمشروعات الموجودة بالحاضنة

-تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة الشركات المحتضنة.

ج- أنواع حاضنات الأعمال:

-الحاضنة الاقليمية: تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة لتنميتها، استخدام الموارد المحلية واستثمار الطاقات البشرية العاطلة، أو خدمة شريحة من المجتمع مثل المرأة.

-الحاضنة الدولية: تعمل هذه الحاضنة على استقطاب رأس المال الأجنبي وغزارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف الى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

-الحاضنة الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد الإحتياجات الصناعية للمنطقة حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

-حاضنة القطاع المحدد: تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد[1]

-الحاضنة التقنية: تتميز هذه الحاضنة بامتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة مع استثمار تصميمات متطورة

-الحاضنة الإفتراضية: هي حاضنة بدون جدران تقدم جميع الخدمات المعتادة إلا الإيواء

-الحاضنة البحثية او الجامعية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين من خلال الإستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مراكز البحث

-حاضنة الأنترنت: تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الأنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج.

2-مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتطوير المقاولاتية : ANSEJ

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سنة 1996 و هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تحمل صفة الشخص معنوي تتمتع بالاستقلالية، المالية، تابعة لوزارة المؤسسات المصغرة، ترافق الوكالة حاملي المشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات ذات طابع صناعي أو خدماتي، اعتمدت الوكالة طريقة تنظيم مناسبة لمهمتها في دعم قادة المشاريع الشباب فيما يتعلق بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها ترتكز في تنظيمها على دعم و تعزيز المبادرات المحلية على المستوى الوطني، يتم تنفيذ النظام من خلال 51 فرعا متوزعة على مستوى كل ولاية، و توجد أيضا مرفقات ملحقة بالنسبة للولايات الكبرى تلتزم الإدارة بتطوير الأنشطة في مجال هندسة العمليات و طرق الدعم والتدريب لصالح حملة المشاريع.[2]

[1] عبد الهادي آل فيجان ، المرجع السابق ، ص 88

[2] بودالي مختار، "**تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر**"،2022، ص 225

أ. أهداف الوكالة:

-دعم الشباب من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع والخدمات.

-تشجيع إنشاء وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل المقاولين الشباب.

-تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز المقاولاتية.

ب-مهام الوكالة:

_تقديم الدعم والمشاورة ومرافقة المقاولين الشباب في إنشاء الأنشطة الإقتصادية

-تزويد المقاولين الشباب بكافة المعلومات الاقتصادية والفنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.

-تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام.

-تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الإستثمار بين مختلف القطاعات.

-توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لصالح المقاولين الشباب.

-تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز خلق وتوسيع النشاط

ج-شروط التأهيل:

-أن يكون الشاب بطالا وان يتراوح سنة بين 19 و35.

-أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.

-يحدث الاستثمار3 مناصب شغل على الأقل، يمكن رفع سن المسير إلى 40 سنة.

-أن يقدم مساهمة شخصية على شكل أموال خاصة.

– أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة ما عدا في حالة إذا ما تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه. [1]

د. أشكال التمويل المقترحة من طرف الجهاز

يعتمد تمويل المشاريع المقاولاتية الإستثمارية لشباب في هذا القطاع على صيغتين أو شكلين أساسيين بشرط أن لا يتجاوز كلفة الإشمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحدد في جهازَ ANSEJ : التمويل الثلاثي و التمويل الثلاثي.

.التمويل الثنائي: وهي تركيبة مالية يساهم فيها ثلاث طرفين هما صاحب المشروع بمساهمة شخصية والوكالة ANSEJ

.التمويل الثلاثي: تركيبة مالية يساهم فيها ثلاث أطراف، صاحب المشروع بمساهمة شخصية والوكالة والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط

و.الإمتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

بالإضافة إلى مختلف صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تقدم أيضا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، نوع آخر من الدعم يتمثل في الإعفاء الجبائي وشبه جبائي، في مختلف مراحل إنشاء المؤسسة، نوضحها كما التالي:

1–عند مرحلة الإنجاز: تشمل هذه الإعفاءات الجبائية في هذه المرحلة

–الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي لإقتناء العقار من أجل خلق نشاطات صناعية

–الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، 24 _ 28 جوان 2018

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء السلع والخدمات المنتجة محليا التي تدخل مباشرة إنجاز استثمار خلق أو تمديد نشاط.[1]

-تطبيق نسبة منخفضة بخمسة في المائة، على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار خلق أو توسيع النشاط ولا يمكن للسيارات السياحية الإستفادة من هذا الإعفاء إلا إذا كانت وسيلة ضرورية للنشاط .

-عند مرحلة استغلال المشروع : تشمل هذه الإعفاءات الجبائية في هذه المرحلة

الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أوالخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين سارية المفعول، غير أن الأنشطة الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق 50 في المائة من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة، و المقدر ب 10000 دج لكل سنة مالية، مهما كان رقم الأعمال المحقق، تمدد هذه الفترة لسنتين عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاثة مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل، و تسحب هذه الإمتيازات الممنوحة في حالة عدم احترام شرط خلق مناصب الشغل مع المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها

-تمديد فترة الإعفاء من الضريبة المذكورة أعلاه لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محدد.

-تخفيض على الضريبة خلال السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي :

70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.

50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.

[1] المادة 36 من القانون 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015.

25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

جداول تمويل ANSEJ

الجدول (01): المستوى الأول والثاني لصيغة التمويل الثنائي

المستويات	قيمة الإستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
المستوى 01	حتى 5.000.000 دج	29%	71
المستوى 02	5.000.001 دج إلى 10.000.000	28%	72%

الجدول (02) :المستوى الأول والثاني لصيغة التمويل الثلاثي

المستويات	قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	أقل او يساوي 5.000.000 دج	29%	01%	70%
المستوى الثاني	بين 5000.001دج 10.000.000دج	28%	02%	70%

المصدر: www.ansej,org,dz

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM

نم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004 كمؤسسة ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، يتابع وزيرالتشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق السياسة الدولية في مجال محاربة البطالة عن طريق تدعيم اصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم الاستشارة

والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة وهذا الدعم موجه الى فئة البطالين واصحاب العمل الغير دائم والمرأة الماكثة بالبيت تريد القيام بنشاط معين[1]

أ-مهام الوكالة:

-دعم، نصح، ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم

-منح قروض بدون مكافأة

-تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤولة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحضون بها

-ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.[2]

ب-شروط التأهيل:

-بلوغ سن 18 فما فوق

-عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة

-إثبات مركز الإقامة

-التمتع بمهارة مهنية تتوافق من النشاط المرغوب إنجازه

-عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لنشاط ما.

-القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 من الكلفة الإجمالية للنشاط

[1] هاجر بوزيان،"**المقاولاتية**"، العالم يقرأ للنشر والتوزيع ،عين تيموشنت، السداسي الأول2022،ص74

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/1/22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 06، الصادرة في 2004/01/25، ص 08

-دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

-الإلتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد: القروض للبنك، مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر [1]

ج-الإعانات و الإمتيازات المقدمة :

1-المرافقة والتمويل:[2]

-تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين اثناء تنفيذ أنشطتهم

-يمنح القروض البنكي بدون فوائد

-يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للإنطلاق في النشاط، والتي تتجاوز 1.000.000 دج

-تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100 من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000، وقد تصل إلى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج

2_الإمتيازات الجبائية :

-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الاقتصاد والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الالكتروني WWW.angem.dz2

[2] WWW.angem.dz,2022

-إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات

-تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.

-إعفاء من جميع حقوق التسجيل.

-يمكن الإستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات موارد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالانشاء.

-تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أوالضريبة على أرباح الشركات وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الاعفاءات، وذلك من خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70

-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25[1]

[1](WWW.angem.dz,2022)

الجدول (03) : صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز100000دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية)	60%	_	100%	_
لا تتجاوز250000دج	شراء كل الأصناف على مستوى ولايات الجنوب	0%	_	100%	_
لا تتجاوز1000000دج	كل الأصناف	01%	70%	29%	_

المصدر : WWW.angem.dz,2022

4-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: CNAS

تم إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تحت وصاية العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي يعمل على تحقيق الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي إذ يعمل على تمويل مشاريع البطالين(إنشاء توسيع) البالغين من العمر بين 30 و 50 سنة و يصل التمويل فيه إلى 10 ملايين دينارو بصفته مؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالإستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة[1]

أ-مهام الصندوق:[2]

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بعدة مهام تتمثل أساس فيما يلي:

[1] هاجر بوزيان،"**المقاولاتية**"، العالم يقرأ للنشر والتوزيع ،عين تيموشنت، السداسي الأول2022،ص74

[2] الجودي محمد علي، المرجع نفسه، ص80

-لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال اللذين فقدوا مناصبهم نتيجة لأسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم .

-أما المهنة الثانية تمثلت في تسهيل إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (CRE) والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن العمل من جديد، وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، الدعم الكفيل بمساهمتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى مختلف المهارات الضرورية في البحث عن العمل.

-كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر CATI هذا الاجراء يهدف هو أيضا الى كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.

التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى 3 أشهر عموما على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق

-وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى تسريحات لأسباب إقتصادية، كلف الصندوق إنطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:

-تسهيل الإستفادة من القروض البنكية للإستثمارات التي تم التأكد من جدواها.

-مساعدة المؤسسات التي تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء مختصين في شتى المجالات كدراسة السوق وفرص الاستثمار.

-المساهمة في تكوين المسيرين والعمال [1]

ب-شروط التأهيل:[2]

-أن يبلغ الشخص ما بين 30 وخمسين سنة 50 وأن يكون جزائري

-غير شاغل لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه للملف

-أن يتمتع بمؤهل مهني أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به

-أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل

-أن يكون قادرا على تجنيد امكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه

-أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث نشاط

صيغ التمويل المقترحة: يتم التمويل بإحدى الصيغتين الآتيتين:

جدول (04) : صيغ تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الصيغة	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض من الصندوق	القرض البنكي
الاولى	أقل أو تساوي 500000	01%	29%	70%
الثانية	بين500000 و 1000000	%02	28%	70%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معلومات الصندوق

[1] الجودي محمد علي، المرجع نفسه، ص80-81

[2] Ministre de travail de l'emplois et de la sécurité sociale, caisse nationale d'assurance chomage CNAS sur le site www.cnas.dz

5-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الإقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والمعنوية، والاستقلال المالي، في شكل شباك ممركز موزع غبر 48 ولاية على المستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمارات.[1]

أ-مهام الوكالة :[2]

-ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها وتحديد كل العراقيل المعيقة لإنجازها

-إعلام ومساعدة ومراقبة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم

-وضع خدمة الإستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الإقتصاد.

[1] بقاط حنان، "**هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر العدد 05 ديسمبر 2018 ص 51

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-356، المؤرخ في 09 /2006/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في 2006/10/11، ص 14

6-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA[1]

هي هيئة حكومية ذات طابع خاص، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي، تخضع لوصاية الوزير المفوض المكلف بشؤون المشاريع الصغيرة بصفة مساعد لرئيس الوزراء تقدم هذه الوكلة لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات.

أ-أهداف الوكالة : تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى :

-تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع .

-تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال

ب-مهام الوكالة : تشمل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

-تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة

-توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع.

-تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي)

-تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار

-تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية

-تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة

-المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع

[1] 1-الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA على الموقع الإلكتروني (www. moukawil.dz)

ج-شروط تأهيل أصحاب المشاريع: [1]

-أن يتراوح عمر الشخص ما بين 18 و55 سنة

-أن يكون ذا شهادة أو تأهيل مهني أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أية وثيقة.

-أن يتابع التكوين المقدم له عن طريق مراكز تطوير المقاولاتية .

-أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد .

د-أنواع التمويل المتوفرة:[2]

-التمويل الذاتي: يقوم صاحب المشروع بتمويل الاستثمار بالكامل بشكل مستقل دون اللجوء إلى مصادر خارجية، أين يقدم 100% من مبلغ الاستثمار.

-التمويل الثنائي: أين يقدم كل من حاملي المشروع والوكالة 50% من مبلغ الاستثمار

-التمويل الثلاثي: أين يقدم حامل المشروع مبلغا يتراوح من 5 إلى 15% من قيمة الاستثمار تقدم الوكالة من 15 إلى 25 %من المبلغ، ويغطي البنك 70% المتبقية

جدول(05): صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية	القرض الممنوح	القرض البنكي
ذاتي	100 من قيمة الاستثمار	–	-
ثنائي	50 من قيمة الاستثمار	50	-
ثلاثي	من 5إلى15من قيمة الاستثمار	15 إلى 25	70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الوكالة

[1] الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA على الموقع الإلكتروني www. moukawil

[2] www.nesda.dz

الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة:[1]

1-في مرحلة إنجاز المشروع:

تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية المحدثة في إطار إنشاء نشاط صناعي.

2-في مرحلة الإستغلال :

الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة (03 سنوات،06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول

عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين 02 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة 03 عمّال على الأقل لمدة غير محددة.[2]

[1] الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA على الموقع الإلكترونيwww. moukawil

[2] الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA على الموقع الإلكتروني www. moukawil

خلاصة الفصل:

انطلاقا من إشكالية البحث المتمثلة في "ما دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية؟"، فلقد سبقنا في هذا الفصل إلى عرض جملة من التعريفات المتباينة حول المقاولاتية والمشاريع المقاولاتية بالطبع بالإشارة إلى تعريف رائدها الذي هو المقاول والتعرف على سماته، فوجدنا أن المقاولاتية هي القدرة على تنظيم و إدارة مشروع بفعالية تتضمن مجموعة من المهارات كالابداع، الابتكار ، المخاطرة، الإجراءات الاستباقية، التخطيط، التنظيم، أما المشاريع المقاولاتية فهي الفعل الناجم من هذه العملية هدفها تنفيذ أو إنشاء عمل تجاري جديد أو تطوير عمل قائم من خلال المهارات المقاولاتية التي يتمتع بها المقاول الذي هو صاحب وأصل إنشاء المشروع ويتولى تنفيذه كذا وجدنا ان المشاريع المقاولاتية تشتمل على أنواع كالمشاريع الابتكارية البحثية، المشاريع الابتكارية من افكار ومعلومات وتكنولوجيا كما تتنوع مجالات ممارستها فكل حسب معرفته و قدرته الابتكارية، كما انها تتميز بجملة من الخصائص كالمرونة والتوجه نحو النمو و كذا الاستدامة، كما وجدنا انها تحتاج الى مصادر تمويل سواء من خلال القروض او من الذات، ولا يمكن أن ننكر أن الدولة الجزائرية وفرت آليات دعم مختلفة لفسح الطريق لكل راغب في إنشاء مشروعه الذاتي مما يعكس تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل إلا أن هذا لا يعني أنها تخلوا من معوقات تعوق تقدمها

الفـــصل الثـالـث:

الإطـــار النظري للتنـمـية المحـلية

الفصل الثالث: التأصيل النظري للتنمية المحلية

تمهيد

المبحث الاول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الاول: المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

المبحث الثاني: مجالات، أبعاد ومراحل التنمية المحلية

المطلب الاول : مجالات التنمية المحلية

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المحلية

المطلب الثالث: مراحل التنمية المحلية

المبحث الثالث: الركائز الاساسية للتنمية المحلية

المطلب الاول : مقومات وأجهزة التنمية الحلية

المطلب الثاني: نماذج واستراتيجيات التنمية

المطلب الثالث: التنمية المحلية في الجزائر واهم المعوقات

المبحث الرابع : دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية

المطلب الاول: الدور الاجتماعي للمشاريع المقاولاتية

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للمشاريع المقاولاتية

المطلب الثالث: الدور البيئي والتكنولوجي للمشاريع المقاولاتية

خلاصة الفصل

تمهيد :

تكسب قضية التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي مكانة بارزة كونها تشكل بذور التطور العالمي، فما من تنمية عالمية إلاّ وكانت بوادرها الأولية من تنمية المجتمع المحلي بمعنى آخر أن التنمية تبدأ من القاعدة إلى القمة، فالتنمية هي الهدف الذي تتطلع اليها كافة المجتمعات فتسعى التنمية إلى تفجير جميع الإمكانيات والموارد والطّاقات الإيجابية بين الأفراد مما يؤدي إلى خلق مؤسّسات خاصة تساهم في التنمية المحلية، كما يقول الفيلسوف و السياسي الأمريكي توماس جيفرسون: "الحكومة الجيدة هي تلك التي تخرج من الناس" مما يعكس أهمية مشاركة المجتمع في عمليات التنمية.

تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث بثلاثة مطالب بحيث عالجنا في المبحث الأول ماهية التنمية المحلية (مفهومها، خصائصها، أهميتها، أهدافها وأبعادها وكذا مراحل تحقيقها، أما المبحث الثّاني فتناولنا فيه مقومات، أجهزة، مراحل، نماذج ،استراتيجيات ونظريات التنمية المحلية، أما المبحث الثّالث والأخير من هذا الفصل تطرقنا إلى الدور الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي للمشاريع المقاولاتية في التّنمية المحلية .

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية

إن التنمية المحلية كمفهوم شامل يضم في طياته المستوى المحلي والإقليمي والقومي فقد تذهب للارتباط بكثير من المفاهيم أو ربما تتداخل معها لذا من الضروري الإشارة إلي كل مفهوم بتعريفه.

1- النمو GROWTH:

هو تغير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية خلوية تتوقف في مرحلة الإكتفاء منه، ويعد جزءا من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هناك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على المبدأ ذاته.[1]

الزيادة الثابتة التي تحدث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للحياة الإنسانية كما أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان فهو يحدث وفقا لطبيعة الأشياء.[2]

كما يمكن اعتبار النمو على أنه الزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية فنمو الشيء يعني تغييره إلى أفضل حال.[3]

---

[1] ياسمين عدنان ابو سالم ،"**الفرق بين النمو والتنمية** "، 14 جانفي 2016 على الموقع الإلكتروني www.mawdoo3iu.com

[2] أميمة، "**التحديات الاجتماعية المؤثرة على التنمية المحلية –دراسة ميدانية على مدينة دلقو–** " 12 يناير على الموقع الالكتروني www.omeema90.blogspot.com

[3] صالح فلاح ،"**مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة**"، الملتقى الوطني حول تمويل التنمية المحلية 2008 ص 02

2-التطور : Développement

هو اسم آخر للتغير الاجتماعي يعني تحول، انتقال من طور إلى طور، بمعنى التحول والنمو والتقدم، فالتطور يعني النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة لها[1]

يتضمن مفهوم التطور في الأصل، فكرة المجتمعات تمر بمراحل محددة وذلك عند انتقالها من النمط البسيط إلى نمط أكثر تعقيدا. فلقد تطور المجتمع البشري في البداية من الأسرة إلى العشيرة، ثم إلى القبيلة، فالقرية، فالمدينة، فالمجتمع القومي.[2]

هو التغير في السمات الوراثية الخاصة بأفراد التجمع الأحيائي عبر الأجيال المتلاحقة.[3]

3-التحضر : Urbanisation

يشير التحضر إلى عملية من عمليات التَغير الإجتماعي يتم من خلالها إنتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية. كما عرفته (هوبس تيسدال) بأنه زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية.[4]

يعرف التحضر على أنه مجموعة من السكان المقيمة في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن ويتم التحضر بفضل انتقال سكان الريف إلى الحضر ويؤدي إلى تغير اجتماعي ثقافي

---

[1] لطيفة طبال، "**التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد08،جوان 2012،ص414

[2] فيفيك في قينكاتارمان، "منشأ المجتمعات البشرية وتعقيداتها"، ترجمة أحمد الحاجي، علوم القطيف، على الموقع الالكتروني www.qatifscience.com

[3] www.wikiwand.com

[4] بودن عبد العزيز، "**النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به**"، قسم علم اجتماع جامعة منتوري قسنطينة الجزائر مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، جوان 2005 ص 61_69

وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية آلية بعد أن كانت أولية عضوية في القرية .[1]

إذن التحضر هو إحدى العمليات الإجتماعية التي يتم من خلالها الإنتقال والتحول من بيئة ريفية بسيطة الخصائص إلى بيئة حضرية متعقدة الخصائص تحدث فيها محاولات التكيف والاكتساب التدريجي لأنماط الحياة الحضرية يرافقه أحيانا التنازل أو التخلي عن أنماط الحياة في البيئة في البيئة الأصلية .[2]

4-المجتمع المحلي:

يعرف المجتمع المحلي على أنه مجموعة من الافراد يقطنون في بقعة جغرافية بتوزيع متعارف إلى حد ما وتكون عادة كل من نواياهم واحتياجاتهم ومبادئهم والمصادر الواردة والمخاطر التي يواجهونها بالإضافة إلى عوامل أخرى مشتركة لديهم وكل هذه العوامل تساهم في درجة ترابط الأفراد وتمسكهم ببعضهم البعض وتؤثر في هويتهم تكون آثار التعاون على الفرد والمجتمع ظاهرة في كافة أنحائه ويكفل المجتمع المحلي بإرادته تحقيق أهداف وغايات مشتركة لجميع الأفراد.[3]

مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا يتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة.[4]

1 منال طلعت محمود، "**التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**"،ط01، المعهد العالي، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة بالاسكندرية، 2001 ص 51

2 بودن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 68

3هلا الصلاحين، "**ما المقصود بالمجتمع المحلي**" على الموقع الإلكتروني www.bunean.com

4 مقداد خميسي، "**واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008) حالة ولاية البليدة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 08

فمنه التنمية المحلية تعبير عن التضامن المحلي الذي ينشأ علاقات اجتماعية جديدة تظهر إدارة السكان المنطقة الصغيرة لتعزيز الثروة المحلية مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في الإقليم من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها.[1]

هي اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية مع التركيز على توظيف القدرات الذهنية والمادية والمالية من اجل تنفيذ مشروع استثماري.[2]

من هنا يمكن القول أن هذه المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية تشكل علاقة متبادلة فيما بينها، فالنمو يشير الى الزيادة في الموارد الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية فيعتبر أساسا لأنه يوفر الموارد اللازمة لدعم التنمية، بينما التطور يعتمد على النمو في توفير خدمات افضل و لكنه يركز ايضا على تحسين جودة الحياة، أما التحضر هو عملية انتقال السكان من الريف إلى المدينة أما المجتمع الحضري هو الوحدة التي تعيش فيها مجموعة من الافراد. إذن تتفاعل هذه المفاهيم بشكل معقد، حيث تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة والاعتناء بالمجتمع المحلي.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

إن التنمية المحلية تشير إلى العمليات والسياسات التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية، وهناك العديد من الخصائص الرئيسية للتنمية المحلية الفعالة أهمها:

[1] ناصر فتحي، "**اشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري –تحليل حول فكرة الأقلمة–**" أطروحة دكتوراه في العلوم فرع علوم الأرض تخصص تهيئة الإقليم جامعة باتنة مصطفى بن بولعيد 2020_2021 ص 34

[2] كرايس الجيلالي وآخرون، "**الشباب الجامعي من البحث عن الوظيفة الحكومية إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والاستثمار من خلال النشاط المقاولاتي** "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 04 العدد 02، لسنة 2020، ص 71

الوحودية: تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة محددة من الناس ومع ذلك ليس من الضروري أن يشار ككل الأفراد في المشروعات والبرامج التنموية

التفاعلية: تعتبر مسؤولية الجميع ، تبدأ من المجتمع وتعود بنتائج مهمة لصالحه

التكاملية: هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة متناسقة فيما بينها كالجوانب الإقتصادية العمرانية، السياسية، الإجتماعية، الإدارية، التنظيمية .....

التشاركية: لتتحقق التنمية المحلية يجب أن يكون هناك تظافر جهود كل القطاعات والجهات في المجتمع من الحكومة، الشعب، القطاع الخاص، القطاع العام.

المرونة والإستمرارية: تتميز التنمية المحلية بكونها عملية مستمرة باستمرارية المجتمعات ومتغيرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات ومتطورة وفقا للتطورات الحاصلة .

اللامركزية: تتم التنمية المحلية بالرجوع إلى الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، حيث أنه يجب على سكان المجتمع المحلي أن يقوموا بالتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، بكل حرية واستقلالية[1]

الشمولية: بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجاتها للمجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار.

التنظيمية: التنمية المحلية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة و عمليات تخطيط فائقة الدقة، و دراسات و بحوث و جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات و عمليات التنمية، و من ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها، و ذلك بشكل نظامي دقيق في جهات و مؤسسات متخصصة فكل عملية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاثة محاور و التي هي المدخلات و العمليات و المخرجات، و تضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد

[1] طالب حسين سهام، يعقوب محمد ،"**الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية** "، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد (2)،العدد (1)، 2020

الطبيعية و الموارد البشرية و التمويل و غيرها و تشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي بلوغها أو تحقيقها.[1]

شكل (07): يوضح خصائص التنمية المحلية

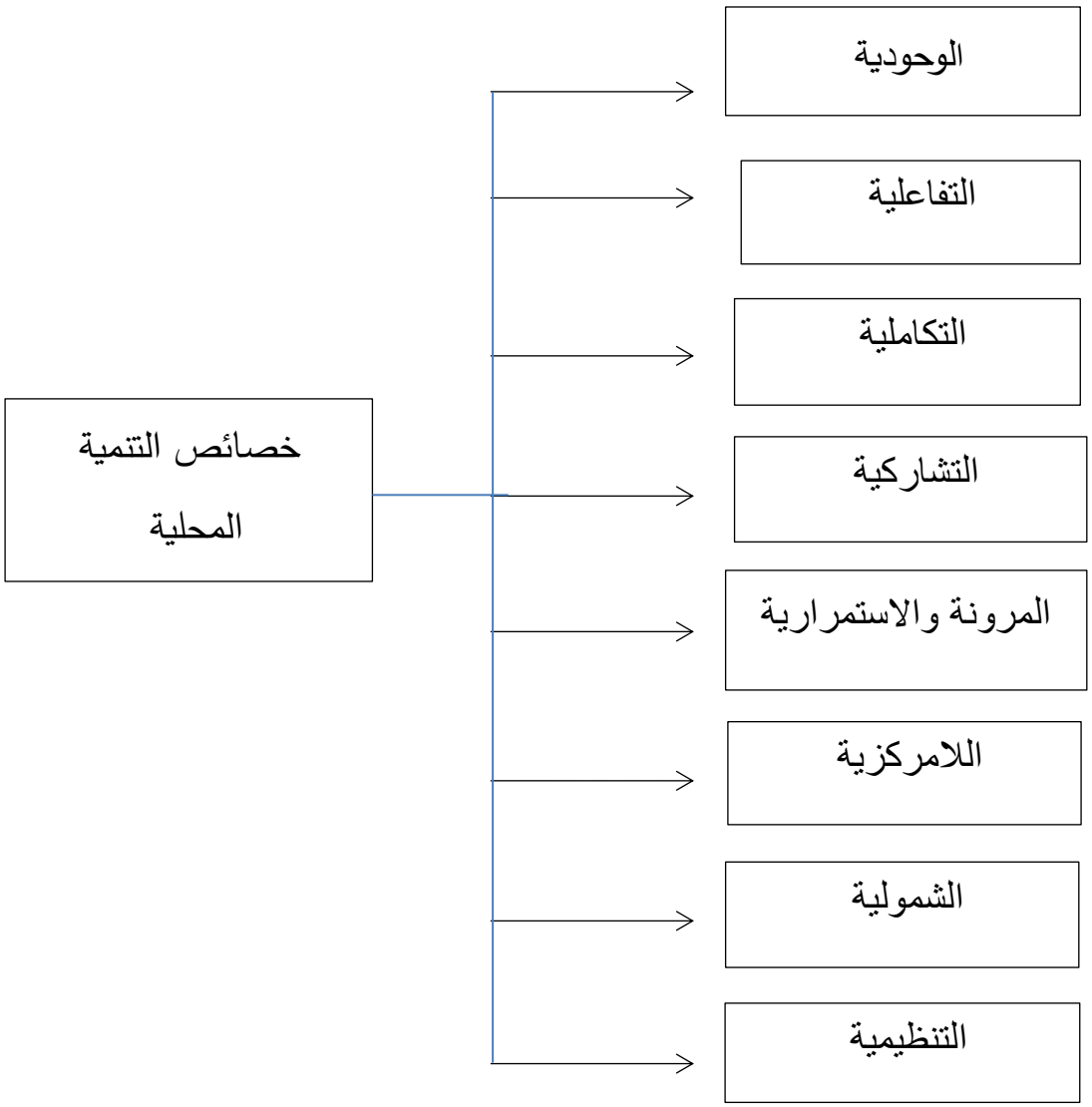

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] مسعي سمير وآخرون، "**دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية** "، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية ،المركز الجامعي صالحي أحمد –النعامة– المجلد 01 ،العدد 01، جوان 2022م الموافق ل:شعبان 1443هـ

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن اشباع الحاجات الأساسية للأفراد يعتبر مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة اتجاه مواطنيها، وتعبر الإحتياجات الأساسية عن العلاج والأمن والسمن واللباس والأكل والتعليم والعمل.

تحقيق الذات تأكيد الشعور بالإنتماء للإنسانية : يجب دعم الإنسانية بشكل كبير.

تقليل التفاوت بين الأفراد: تعيش معظم البلدان النامية في تفاوت كبير بين الأفراد والذي كان سببه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، فتكونت فئة برجوازية في المجتمع، أدى إلى تزايد طلبات فئات الأغنياء على السلع الكمالية، أين تلجأ الدولة على استيرادها مما يؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

إتاحة الحرية والقدرة على الإختيار: تسعى التنمية المحلية إلى التحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات والعوائق الفكرية والإنسانية التي تقف عائقا في سبيل التطور.

الرفع من مستوى المعيشة: تسعى إلى الرفع من مستوى المعيشة إلى مستوى معقول.

إدخال واستخدام التكنولوجية الحديثة في مختلف في الميادين الإنتاجية والخدمية.

القضاء على البناء الفوضوي، توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجهة للفئات لضعيفة[1]

[1] علي عدنان حاج، "**المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 6,7 نوفمبر 2018 ص7

كما قسم خميس خليل أهداف التنمية المحلية في بحثه إلى:[1]

أهداف سياسية:

-إزالة الفوارق الاجتماعية بين جميع المناطق والأفراد

-مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في القرارات المتخذة من طرف الدول والحكومات.

-منح جميع المناطق الحق في توزيع الدخل.

أهداف إقتصادية:

-إنشاء المشاريع الإستثمارية في جميع المجالات والمناطق وفق مميزات المنطقة

-توفير مناصب شغل عن طريق التوسع في إنشاء المشاريع العامة ذات الكثافة العمالية المتميزة.

أهداف اجتماعية:

-السعي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمعات المحلية.

-القيام بالمشاريع الإنمائية التي تخدم المجتمع كالصحة وغيرها..... الخ

[1] خميس خليل، المرجع نفسه، 67

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية وأبعادها ومراحل تحقيقها

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية

1_التنمية الاقتصادية: وهي التنمية التي تعني بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى الى تحقيق الزيادة في النمو و الانتاج و تطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف الى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي و الزراعي و غيرها كما تشير الى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته وهي من الركائز الاساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على انها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة تخلف الى حالة تقدم كما تعتبر انها عملية لرفع مستوى الدخل القومي و قد اظهرت عدة نظريات تفسرها من بينها: نظرية شومبيتر، نظرية روستو، نظرية التبعية و نظرية النمو الموازن.

2-**التنمية الاجتماعية:** هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد و هكذا فهي ليست مجرد تقديم للخدمات و إنما تشتمل على جزئين أساسين هما تغيير الاوظاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر و اقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من اشباع المطالب و الحاجات و على الرغم من ارتباطها بالعنصر الانساني و بالخدمات المتنوعة المقدمة اليهم فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الافراد اصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير و الاعداد لها و تنفيذها و متابعتها و تقويمها اي انها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد[1]

3-**التنمية السياسية:** تهدف الى تحقيق استقرار نظام سياسي عصري يستمد اصوله الفكرية من نسق ايديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع يساعد على

[1] أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص 14

تعميق وترسيخ حقائق وامكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير اوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام.

4- **التنمية البشرية:** يعتبر الانسان المحور الاساسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط و البرامج التنموية لأي مجتمع كما انه الهدف من التنمية هذا يعني ان التنمية تتحقق بفضل الإنسان و من أجله ايضا و ذلك لن يكون الاهتمام الا بالعنصر البشري من خلال التعليم التدريب و التأهيل الذي يضمن تغيرا و تحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة الى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع و تنطلق التنمية البشرية من شعار الانسان اولا فالتنمية البشرية عملية متكاملة تمكن الانسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه

5-**التنمية الادارية:** تعمل التنمية الادارية على تغيير اجتماعي اداري مقصود للانتقال من حال الى أفضل حال وهو الذي ينبغي ان تكون عليه المؤسسة كما يهدف الى تغيير لتقدم المجتمع من جهات الابعاد الساسية الاقتصادية الاجتماعية او الثقافية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة[1]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية:

1-البعد الاقتصادي:

يهدف الى استعمال مجموعة أنشطة الإنتاج وبيع المنفعة والخدمات، كما تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي يمكن أن تتميز بها المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، وبهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية من جهة اخرى، سواء

[1] أميرة قعدان "**أنواع التنمية** "، في آخر تحديث 7أوت 2022 على 9:51 على الموقع الالكتروني www.mawdoo3.com

للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى أقاليم أخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل للقاعدية المحلية، من الطرقات والمستشفيات و المدارس، وهذه الهياكل بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل، فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الإستثمار بهذه المنطقة[1]

2- البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان جوهر التنمية، وترتكز على الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية، كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية حيث يعتبر البعد الإجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وخلق مجتمع يتصف بالنبل ومحب لوطنه

3-البعد البيئي:

أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي متمثلا في الإحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج العد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي :

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والمحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا.

[1] كمال بودانة شعباني، "**أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية** "، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح –الجلفة- مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014، ص82

– وضع حدود إما الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والإهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.[1]

شكل (08): يوضح أبعاد التنمية المحلية وأهدافها

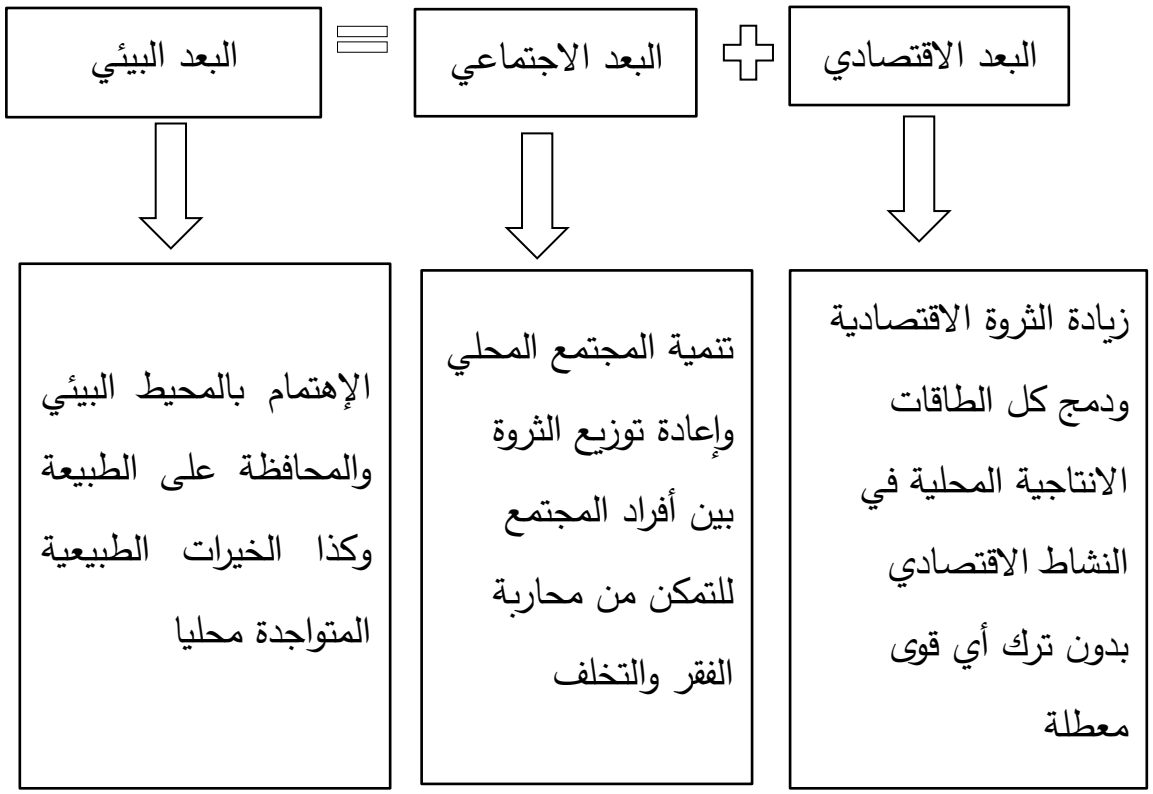

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: مراحل تحقيق التنمية المحلية

أولا: مرحلة البدء

تتسم خبرة المجتمع المحلي بجهود التنمية وتشكك المجتمع في مقدرته على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه ويرى المجتمع أن الجهة القادرة على حل المشكلات هي الحكومة ، ويكون

[1] كمال بودانة شعباني، المرجع السابق، ص 83

دور الخدمة الاجتماعية موجه ومقصود ومبني على خطة دقيقة بالتعريف على المعوقات وأكثرها تأثيرا على أفراد المجتمع ، وإيضاح نوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعد الأفراد للوصول إلى أهدافهم .

ثانيا: مرحلة الانطلاق

فيها يشعر أفراد المجتمع بأنهم يمكنهم تغيير بعض الأوضاع والقيام بالمسؤوليات وتحقيق حدة مقاومتهم للتغير، وإن كان هذا الشعور تم ببطء إلا أنه لا يتراجع ويسير قدما نحو تحقيق الهدف .

ثالثا: مرحلة الإستقرار النسبي والشعور بقيمة الإنجاز:

يصل الأفراد لتحقيق أهدافهم ثم يستعينون لتحقيق أهداف أخرى وكلما تحقق هدف شعر المجتمع بقوته وقدرته على الإنجاز كما يستعينون بالمجتمعيين في المجالات التي هم بحاجة إليها، تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل الثقة بالنفس لدى الأهالي، تكامل الجهود الأهلية والحكومة والقدرة على ترتيب الاحتياجات حسب أهميتها .[1]

رابعا: مرحلة الهبوط التدريجي

يشعر الفرد أنه وصل إلى أكبر من المنفعة الحدية مما يؤدي إلى الملل والإرهاق نتيجة استفادة قدر كبير من الجهد للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والشعور بأن العائد من التنمية لا يساوي

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، "**التنمية المحلية** "، دار الوفاء، للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية مكتبة طريق العلم، ص268

الجهد المبذول كما قد يتعرض المجتمع لبعض المشكلات الحادة (كارثة، حرب، أمراض) وقد يحدث نزاع بين الأهالي أنفسهم.[1]

شكل (09): يوضح مراحل تحقيق التنمية المحلية

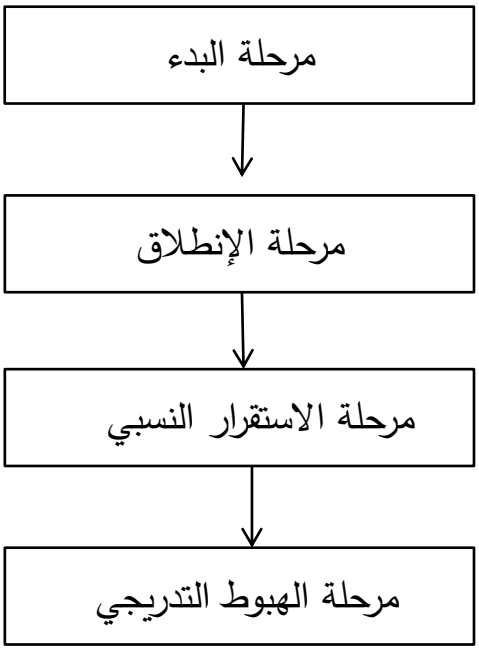

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: الركائز الاساسية للتنمية المحلية

بما أن التنمية المحلية عبارة عن برامج ونماذج تستهدف تطوير المجتمعات المحلية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا فإنها تقوم على مجموعة من المقومات التي تسمح لها بتحقيق أهدافها من خلال أجهزة تستعين بها لتنمية المجتمع المحلي كما يتطلب الأمر معرفة التجربة

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **"تنمية المجتمع المحلي "**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية مكتبة طريق العلم، 2011 ، ص269

الجزائرية عند سعيها إلى تحقيق هذه التنمية من خلال تجربتها التي مرت بمرحلتين، إلا وأن موضوع التنمية لا يخلو من معوقات وصعوبات تعترض تنفيذها

المطلب الأول: مقومات وأجهزة التنمية المحلية

1_مقومات التنمية المحلية:

المقومات المالية:

ارتبط نجاح الهيئات المحلية في تحقيق التنمية المحلية لحد كبير بحجم مواردها المالية التي تسمح بممارسة اختصاصاتها على وجه أكمل دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعلانات المالية ، ومن المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية : توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

المقومات البشرية:

يعد العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية فهو على استخدام الموارد المتاحة، هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويضع الحلول المناسبة للمشكلات التي[1]

تعترض لتحقيق التنمية المحلية، فهو في نفس الوقت الغاية التي تسعى إليها لتحقيقها لذلك سعت إلى تنمية موارد بشرية عن طريق وضع استراتيجية ترتكز على مجموعة المحاور الآتية:[2]

[1] بطاهر بختة ،عرقوب وعلي، "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية– دراسة حالة الجزائر**– "، مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد 02 ،العدد 01، جوان 2018،ص369

[2] بطاهر بختة ،المرجع السابق ، ص370

_الرعاية الإجتماعية عن طريق تحقيق شروط الحياة المتكاملة لتوفيرالإحتياجات الأساسية لحياة الإنسان

_التأهيل الفني يقصد به توفير المؤهلات العلمية والعملية التي من شأنها تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواجهة التنمية

_المشاركة الجماعية تشمل اشراك المواطنين بوجه عام لتحديد احتياجات التنمية بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة من خلال تحسين المواطن لدوره وأهميته.

المقومات التنظيمية:

يقصد بها وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية أي الإنتقال من نظام المركزية الإدارية الى اللامركزية الإدارية ساعية الى إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

شكل(10): يوضح مقومات التنمية المحلية

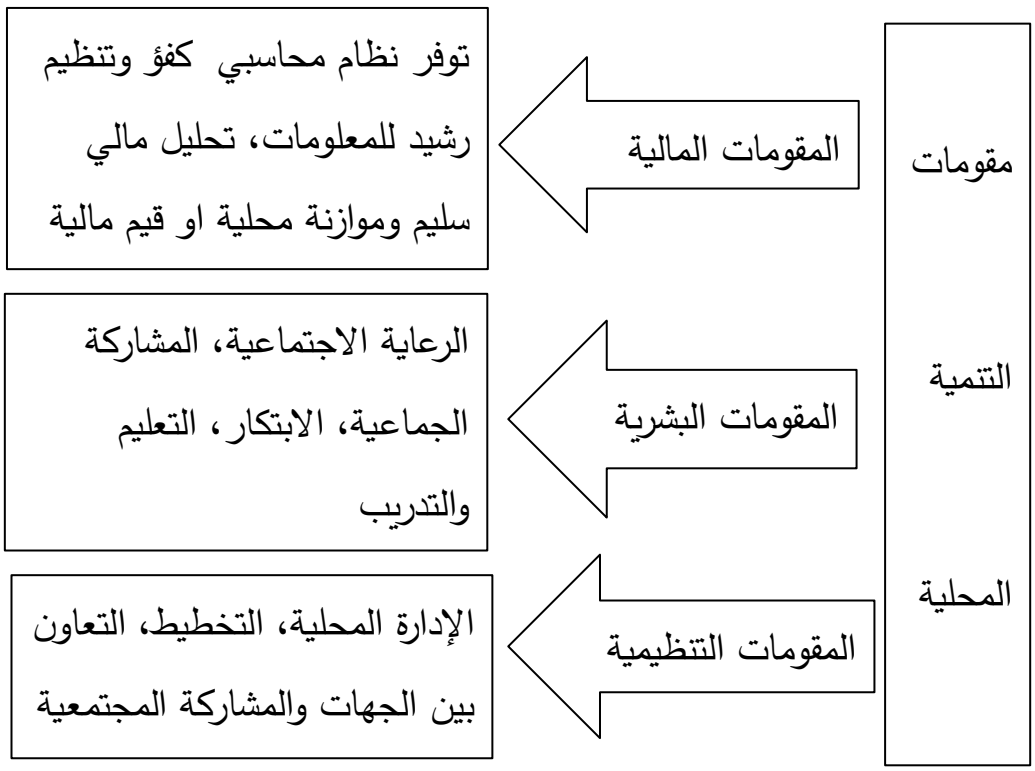

المصدر: من اعداد الطالبة

2-أجهزة تنمية المجتمع المحلي:

المراكز الاجتماعية:

خرج مشروع المراكز الاجتماعية الريفية إلى حيز التنفيذ في1931 حينما أنشئت مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية مما خصص بعض الجوانب لاستفادة المجتمع المحلي:

عدم فرض التدخل على سكان المجتمع المحلي.

استثمار موقف السخط ببدء التدخل حيث يتولد عن هذا السخط انفعال ويمكن أن يكون هذا الانفعال دافع للعمل.

العمل من أجل تحديد أهداف ملموسة وليست أهداف معنوية بشرط أن تؤدي منفعة عاجلة للمجتمع.

الربط بين استثمار الموارد الذاتية للمجتمع مع الاستفادة أيضا من الإمكانيات الخارجية

عدم التوقف عن تحقيق الهدف العام بل استمرار التحرك من أجل تحقيق أهداف أخرى.

جمعيات الإصلاح الريفي:

هي جمعيات أهلية تعمل على معاونة الدولة كما تعمل على معاونة الأهالي لتنظيم جهودهم نحو خدمة مجتمعهم في مختلف النواحي الاقتصادية والتنموية وغيرها.

الوحدات الزراعية:

أنشأت الوحدات الزراعية بموجب قانون 123 لسنة 1993 المسمى تعاون الإصلاح الزراعي نص أن تنشأ الوحدات الزراعية في دائرة حوالي خمسة آلاف فدان بقرار من وزير الزراعة تعمل هذه الوحدات على النهوض الريفي ورفع مستوى الإنتاجية.[1]

[1] منال محمود طلعت، المرجع السابق، ص119

جمعيات تنمية المجتمع:

هذه الجمعيات بمثابة منظمات قاعدية تتولى نشر المفاهيم التنمية الإجتماعية عمليا ونظريا وتعمل على تحقيق التطور في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والحضارية وحل مشكلات المجتمع والعمل على سد النقص في الخدمات والمشروعات الإصلاحية مستثمرة في ذلك كل الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة، كما تعتبر هذه الجمعيات مراكز لإعداد القادة من الريفيين عن طريق تدريبهم المحلي وذلك بالاشتراك في الدورات التدريبية التي تعهدها الجهات المعنية لهؤلاء القادة المحليين.

اللجان الشعبية لتنمية المجتمع :

تتحدد أغراض اللجان الشعبية للتنمية في التعرف على احتياجات القرية ، ووضع الخطط المحلية التي تضمن مواجهة الاحتياجات وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات والإستفادة من الخدمات المحلية وتنظيم جهود الشباب والنساء بما يؤدي إلى ظهور قيادات ناجحة.

الوحدة الإجتماعية الريفية :

تقوم هذه الوحدات بتنفيذ اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية على المستوى المحلي وتقع عليها عبئ المعاونة في تطوير خطط التنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات المتعددة وتشجيع وتكوين قيادات محلية لاستثمار المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلات المجتمع المحلي وتوفير متطلباته[1]

[1] منال محمود طلعت، المرجع السابق، ص121

المطلب الثاني : نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

1-نماذج التنمية المحلية:

من خلال دراسة النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية نلاحظ أن هناك ثلاثة نماذج رئيسية للتنمية المحلية وهي:

النموذج التكاملي:

يشتمل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى الوطني بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدولة من مدينة و ريف و صحراء، بمعنى آخر النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي و الوطني، والتي تحقق أيضا التنسيق و التعاون بين جهود الحكومة المخططة و الجهود المحلية المستشارة، كما يقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية و تنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط في بعض الدول النامية[1]

من أساليب نجاح هذا النموذج يجب توفير إتصال من خلال قنوات ثابتة ومستقرة بين الهيئة المركزية والهيئة المحلية، من خلال لجان مشكلة في العديد من المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن تحقيق التنمية وهو النموذج الذي اتبعته معظم الدول النامية من بينها الجزائر.[2]

النموذج التكيفي :

---

[1] احمد مصطفى خاطر، "**تنمية المجتمعات المحلية -نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**-" المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999 **ص26**

[2] عبد المطلب، "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، مصر، 2001 ص13

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق من المستوى المركزي والخلاف بينهما هو أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستشارة الجهود الذاتية بالإعتماد على التنظيمات الشعبية، و قد سمي هذا النموذج التكيفي لأنه يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن ان تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية كما أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم، تلجأ إلى هذا النموذج الكبير من الدول عقب استقلالها إلى هذا النموذج نظرا لندرة العوامل المادية و الفنية بهذه المجتمعات لكن سرعان ما ينتهي بتطبيق النموذج التكاملي لكونه القادر على تحقيق الأهداف الوطنية و الإقتصادية.

نموذج المشروع:

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة ، بحيث تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الإختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كونه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة بحيث يطبق على مستوى المجتمع ككل، يعتقد بعض المختصين المهتمين في قضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي يطبق على المستوى القومي إذ ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.[1]

[1] احمد مصطفى خاطر، "**تنمية المجتمعات المحلية –نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**–" الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1999 ص 26

الشكل (11) : يوضح نماذج التنمية المحلية

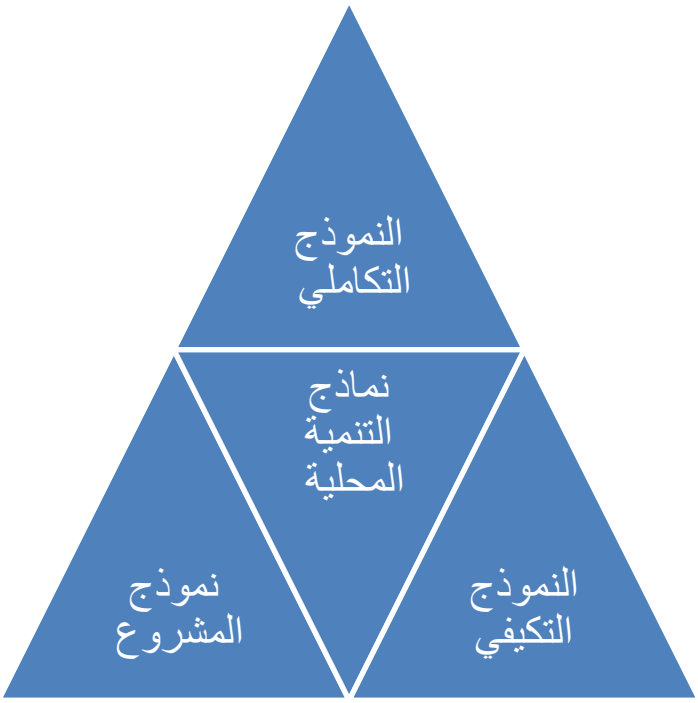

المصدر: من إعداد الطالبة

2-برامج التنمية المحلية:[1]

يوجد العديد من البرامج التي من خلالها يمكن الإسترشاد والدعم بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظمها في :

برامج عمرانية:

توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع

تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.

[1] السبتي وسيلة ، **"تمويل التنمية المحلية"**، ايتارك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2009 ص 81

أشغال الطرق والمطارات، إنشاء الجسور والسدود

برامج صحية:

التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الطفولة والأمومة.

تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.

برامج اجتماعية:

إنشاء دار الحضانة.

تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية.

برامج تعليمية:[1]

التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلف.

إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة .

إقامة مكتبات عمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع.

برامج ثقافية:

تنظيم ندوات ومحاضرات تتناول قضايا التنمية من أجل دعمها.

إنشاء مكتبات عامة لتشجيع المواطن على المطالعة والثقافة.

برامج خدماتية:

إعادة تمهيل المناطق الحضارية.

[1] السبتي وسيلة ، **"تمويل التنمية المحلية"**، ايتارك للطباعة والنشر ، القاهرة ،مصر، 2009 ص 90

توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي

تأهيل مرافق وللشباب لمسايرة التطورات الحالية.

برامج زراعية:

توسيع المساحات الخضراء وفتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق الفلاحية

برامج صناعية:

تهيئة المناطق الصناعية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل

المطلب الثالث: التنمية المحلية في الجزائر وأهم المعوقات التي تعوق بها:[1]

1-التنمية المحلية في الجزائر

مرت التنمية المحلية في الجزائر في ظل الإقتصاد المخطط واقتصاد السوق كما يلي :

1_مرحلة التخطيط (1967-1989): تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال لأنها سنة البدأ في التخطيط بتطبيق مجموعة من الخطط ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

المخطط الثلاثي (1969-1976) : يعتبر هذا المخطط التجربة الجزائرية الأولى في هذا المجال حيث تحدد من خلاله نموذج التصنيع في الجزائر ويتميز بافتقاره الى معالم خطة اقتصادية متكاملة لأنه لم يطرح مسألة التوازن الإقتصادي الإجمالي ولم يأخذ بعين الإعتبار مسألة التناسق بين الفروع.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973) اتسمت هذه الخطة بالطموح حيث أنها استهدفت تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9 % وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري في حين لم يبلغ

[1] وليد بولغب، "**التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي العدد 03، ص156

حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري و قد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة وسوء التشغيل في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهروبائية وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الاستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة للأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء

القطر وقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس بنسبة لا تقل عن 46 % وهذا يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وقد أولى المخطط عناية خاصة للقطاع الذي ستخضع إنجازاته بتحقيق الهدف الأسمى وهو التكامل الصناعي.

المخطط الخماسي (1980-1987) شرع هذا المخطط تطبيقا للتوجيهات السياسية المنبثقة عن مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979 توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار دج في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير والتكوين المهني وأوصي بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الإقتصاد الوطني[1]

المخطط الخماسي الثاني (1987-1989) ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما نمو ديموغرافي مضطرد,،صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة و قد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز عن تمويل المشاريع المدرجة بالإضافة الى عدم الوفاء بالطلب الإجتماعي و هو ما أدى إلى إنفجار الجبهة الإجتماعية في أكتوبرعام1988.

[1] وليد بولغب، المرجع السابق، ص 157

2_مرحلة إقتصاد السوق (ما بعد 1990) بدأت عملية التحول نحو إقتصاد السوق مع مطلع الثمانيات في الجزائر و غيرها من البلدان الإشتراكية التي باشرت من خلالها السلطات جملة من الاصطلاحات الهيكلة الاقتصادية و الإدارية تمثلت في صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية التحول التاريخي في مسار الدولة و المجتمع على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية غير أن هذا التحول ليكن سهلا وميسورا من أجل مواجهة الصعوبات بعدة عودة الإستقرار السياسي و الأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1997 شرعت في تطبيق و تنفيذ بمجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءا من 1998 بلغ حجم البرامج المحلية 883.24 مليار دينار جزائري من البرامج العادية، كما يغطي الفترة (2001–2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري منها: برامج الإنعاش114 مليار للتنمية المحلية من خلال برامج التجهيز.

كما جاء بعد ذلك برامج دعم النمو في فترات(2005 _2009) ثم2010 _ 2014.

برامج التجهيز: حسب ما قضت به المادة من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD الآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD وسنوضح كلا من المخططين

المخطط البلدي للتنمية: عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للموطنين ودعمه للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية.

المخطط القطاعي للتنمية: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه

في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.[1]

2- معوقات التنمية المحلية:

العوامل الاجتماعية:

المجتمع هو المعني بالدرجة الأولى بعملية التنمية كما أن أفراده هم حلقة أساسية في هذه العملية، وعليه يجب توفر بعض القيم والعادات التي تساعد في إنجاح التنمية حيث أن لبعض العادات الإجتماعية تأثير سلبي عليها كالتمسك بكل ما هو قديم و بين الجديد و كذا رفض التغير فإن أغلبية المؤسسات تكون عائلية ولا تخرج عن نطاق العائلة هذا ما سيحرم أصحاب الأعمال للإستفادة من الشراكة و من رؤوس الأموال الإضافية جراء فتح رأس المال لتوسيع مشاريعهم وتطويرها وكذا من تبادل الخبرات و المعارف، كما أن لمستوى التعليم واستفحال الأمية وانعدام الصلة بين البحث العلمي و مجال الإنتاج و نقص التدريب و تدهور المستوى الصحي والمعيشي للأفراد تأثير يحد من إنجاح عملية التنمية.

العوامل النفسية:

إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية و تتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة فقد يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات كمثال تتميز بعض المجتمعات بالنزعة إلى مقاومة التغيير كتصدي سكان المجتمعات الصحراوية لكل ما هو جديد فقبائل الرعاة تكون أشد القبائل مقاومة للأنماط الثقافية الجديدة في حين تكون القبائل الزراعية تقل القبائل مقاومة للتغيير والتجديد و تتوقف

[1] وليد بولغب ، المرجع السابق ، ص 158

ذلك على درجة تكيف الثقافة مع البيئة و درجة التكامل الثقافي كما تظهر مشكلة ادراك الجديد في برامج و مشروعات التنمية بحيث يعاني فريق[1]

كثيرة لمقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية والمستشفيات لوجود معتقدات راسخة في أذهانهم.

العوامل الادارية:

من اهم المعوقات التي تقف امام تحقيق العمليات التنموية على المستوى المحلي و في الصعيد الاداري، نجد البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الاجراءات الادارية وتفشي الروتين والبطء الشديد في اصدار الاوامر والقرارات بالاضافة الى العجز في الكفاءة الادارية المؤهلة ومن بين المعيقات الادارية للتنمية المحلية في الجزائر نجد تفشي ظاهرة الفساد الاداري مثل الوساطة والمحاباة و المحسوبية، إساءة استخدام السلطة و استغلالها في نفس الوقت، غياب الكفاءة و الخبرة العلمية في التعيينات والترقيات، إيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، عدم محافظة السرية في العمل مع ضعف سيادة القانون و ضعف و بطئ الاجراءات.[2]

[1] قنادرة جميلة، "**الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر، 2017-2018، ص 77

[2] محمد مشري الناصر، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة _دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة ولاية تبسة –**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف- لسنة 2008-2011 ص 79

المبحث الرابع : دور المشاريع المقاولاتية في التنمية المحلية

إن الإنتشار الواسع للمشاريع المقاولاتية بين الأقاليم مكنها من القيام بدور بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف التنموية المحلية إما على الصعيد الاجتماعي ،الاقتصادي أو التكنولوجي.

المطلب الأول : الدور الاجتماعي للمشاريع المقاولاتية

-عدالة توزيع الدخول: إن وجود مقاولات كثيرة ومتقاربة الحجم تعمل في ظل تنافسية بسيطة يساهم في تحقيق عدالة في توزيع الدخل لأنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة تسمح بعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء مقاولات مما سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة ، بينما تحتاج عملية الإستثمار في الصناعات الكثيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي .

-ترقية روح المبادرة : تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمات تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين وهذا ما أكده الرئيس الامريكي ريفان 1985 بقوله :"تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة والتقنيات والقوة الإقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة"، ولكن آخذة في النمو من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة , والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة و جرأة يتحملون مخاطر كبيرة غي سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل .[1]

-التخفيض من حدة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للأفراد والتقليل من حدة الفقر في الريف ورفع مستوى المعيشة، المساعدة على تحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو بين الأقاليم

[1] الجودي محمد علي ،المرجع السابق ، ص 47

المختلفة كبح جماع الهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن العمل وما يترتب عليها من تفاقم أزمة الإسكان والضغط على المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية [1]

المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للمشاريع المقاولاتية

-أداة لزيادة القوة الشرائية والثروة لأنها مصدر للضرائب وزيادة في القاعدة الضريبية

-تجديد مجمع الأعمال الضروري للتنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل، وخلق قيمة مضافة وخلق الثروة وهو أمر ضروري للتنمية الصناعية والإقتصادية.

- تعزيز تكوين رأس المال من خلال تعبئة المدخرات العامة لتحسين المناخ الاجتماعي [1]

-رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي.

-تنويع الهيكل الصناعي : تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية ، ذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها .

-معالجة بعض الإختلالات الإقتصادية : تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية، من خلال اعتمادها على كثافة العمل لذلك تنفي استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة[2]

-تنمية الصادرات: ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة فالاستثمارات التي كانت تقصى بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها إلا بوجود مشاريع كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات تمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.[3]

[1] فتحي السيد عبده أبو أحمد، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** " ط01، مؤسسة شباب الجامعة، 2005

[2] BOUKRIF MOUSSA, « l'entrepreneuriat un levier du développement local,2015

[3] سامية عزيز، "محاضرات المقاولاتية"، المحاضرة الثالثة دور المقاولاتية

المساهمة في النمو الاقتصادي والتنويع فالمشاريع المقاولاتية تحفز التغيير الهيكلي والتصنيع الذي يؤدي الى تنمية الاجتماعية والاقتصادية مفتوحة ومستدامة من خلال انشاء وتنمية أعمالهم يقوم رواد الأعمال بتحويل الإقتصاد وتحقيق إنجازات أوسع تساهم في التنمية المستدامة العالمية إذ تساهم ريادة الأعمال في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وضمان حصول النساء والرجال والشباب على فرص العمل[1]

المطلب الثالث : الدور التكنولوجي و البيئي للمشاريع المقاولاتية

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية وتكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور حيوي في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصداقية البيئة أمر غير معقد، حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع و تدوير القمامات و المخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية، الإبداع، الإبتكار الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات والافكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

كما أن المشاريع المقاولاتية تلعب دور مهم في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الإرتقاء بالإقتصاد القومي على مدارك الإعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال

1 Assemblée générale l'entrepreneuriat au service de développement soixante et onze session point 19 de l’ordre de jour provisoire développement durable nation Unis p 03

علاقات الإعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن .[1]

[1] محمد مشري الناصر، المرجع السابق ، ص 95

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة أهم الأسس المفاهيمية للتنمية المحلية انطلاقا من دراسة لماهية التنمية المحلية من خلال التعرف على المفاهيم المرتبطة بها و كذلك تسليط الضوء على خصائصها، أهميتها، أهدافها، أبعادها، ومراحل تحقيقها، و تبين لنا أن التنمية المحلية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في المجتمعات المحلية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، وتحتوي هذه العملية على مفاهيم متعددة (التحضر، النمو، التطور، المجتمع الحضري....)، كما أنها تتميز بخصائص التركيز على مشاركة المجتمع واستدامة الموارد والمرونة في الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وتتجلى أهميتها في تعزيز قدرات المجتمعات وتحسين نوعية الحياة كما تتضح أهدافها في تعزيز التشجيع على المشاركة المحلية كما تشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، مما يعكس تكاملية هذه العملية. كما أكدنا على مقومات، أجهزة، مراحل، نماذج واستراتيجيات نظريات التنمية المحلية فوجدنا أنها تعتمد على مجموعة من المقومات الأساسية مثل الموارد المالية و البشرية والتنظيمية كما تمر بمراحل واضحة و التي عمدنا في توضيحها بالتطرق إلى حالة الجزائر، حيث تتطلب كل مرحلة استراتيجيات فعالة مثل المشاركة المجتمعية كما تستند إلى نظريات متعددة بالنظر إلى أهم المعوقات التي تعوق بها، كما نوهنا بالحاجة الملحة إلى تبيان دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية إما على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي التكنولوجي.

الفصـــــــل الـــــرابـــــع:

الإطـــــــــــار التطبـــــيـــــقي

الفصل الرابع : الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول : مجالات الدراسة

1-المجال المكاني

2_المجال البشري

3-المجال الزماني

المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية المتبعة

1-الدراسة الاستطلاعية

2-المنهج المتبع

3-مجتمع البحث وعينة الدراسة

4_الأدوات والتقنيات المستخدمة

المبحث الثالث : عرض وتحليل بيانات الدراسة

1-البيانات الشخصية

2-عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى

3-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

المبحث الرابع: مناقشة النتائج الجزئية للدراسة

1-البيانات الشخصية

2-مناقشة النتائج الجزئية للفرضية الأولى

3-مناقشة النتائج الجزئية للفرضية الثانية

-الاستنتاج العام

-خاتمة

-قائمة المراجع

-الملاحق

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بميدان الدراسة، ومحاولة فحص السمات الفردية والاجتماعية المميزة للمقاولين اللذين تناولتهم الدراسة، واستكشاف القطاعات والنشاطات التي استثمروا فيها، كما نستعرض الدوافع وراء قرار إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بمختلف أحجامها وأنواعها، كما ستشرح الدراسة الإجراءات والتقنيات البحثية المتبعة في جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك تحديد مجالات البحث والعينة المدروسة وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة تساهم في إثراء المعرفة حول الموضوع.

المبحث الأول: مجالات الدراسة

1_ المجال المكاني:

يتضح الإطار المكاني للدراسة من خلال موضوعها الذي يتمثل في "دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية"، وبذلك تكون المشاريع المقاولاتية بمختلف أنشطتها وأحجامها ومدة إنشائها هي الإطار الدراسي المجسد في منطقة فريحة التابعة لدائرة عزازقة بولاية تيزي وزو.

نبذة عن بلدية فريحة :

تأسست بلدية فريحة عام 1962 بموجب المرسوم رقم 63_421 في 28 أكتوبر 1963 الذي يتناول إعادة تنظيم الأراضي الخاصة بالبلديات. كانت بلدية فريحة قبل 1957 تابعة لبلدية عزازقة وقد تم إنشاؤها من خلال دمج بلديتين سابقيتين هما فريحة والقاهرة مع أربع مراكز بلدية (أغريب، آيت ووشن، تاقرسيفت و ثالة تقانة)

تقع بلدية فريحة على بعد 130 كم شرق الجزائر العاصمة، و30 كم من رأس ولاية تيزي وزو, يحدها من الشمال بلدية أغريب و من الغرب بلدية عزازقة من الجنوب بلديتي تيزي راشد ومقلع ومن الشرق بلديتي واقنون و تيميزار، كما تبلغ مساحتها 68,55كم^2 و تحتوي على 22 قرية (أزرو، آيت بوعلي، إشرعيون، تيمرزوقة، ثالة تقانة، أجرار تيخربين، بعقو، ملغني، إلماجن، تيقرسيفت، قاهرة، الهمري، إمزيزقو، قندول، نزلة تادوكارت، إخربان، باب زارة، لعزيب، بوحميل، آيت محند) و ذلك وفق المرسوم رقم 84 الصادر في 1 ديسمبر 1984 الذي يحدد التركيبة و التكوين وحدود البلديات المعدلة وفقا للتعداد السكاني العام الاخير (RGPH 2008) بلغ عدد سكانها ب 24,228 نسمة تشتهر البلدية بالحرف التقليدية والزراعية والنشاطات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد على الموارد المحلية .

المجال البشري:

بما أن الموضوع يسلط الضوء على دور المشاريع المقاولاتية فلقد استهدفت دراستنا مجموعة من المقاولين الناشئين لمشاريعهم الخاصة على اختلاف معيار السن والجنس وكذا الأنشطة المستثمر فيها على أرض المنطقة بحكم الإنتماء إليها أو رغبة في تجسيدها في تلك المنطقة.

المجال الزماني:

يقصد بالمجال الزماني الوقت الذي استغرق في جمع البيانات والمعلومات من خلال أدوات المقابلة بحيث تم إعداد هذه الدراسة في الفترة الممتدة من نهاية شهر أفريل إلى غاية نهاية شهر ماي .

المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية المتبعة

1-الدراسة الإستطلاعية :

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة مهمة في البحوث العلمية، تجرى على نطاق صغير غير ممثل للمجتمع ككل، اذ تضمن تصميم و تنفيذ بحث ذو جودة عالية و ملائم للأهداف المرجوة، فهي تساعد على توفير المعلومات الاساسية اللازمة لإجراء البحث بشكل فعال كما تسمح بتحديد المتغيرات الرئيسية للبحث والسياق المراد دراسته كما أن نتائج هذه الدراسة تساعد في إجراء اختبار أولي للفرضيات والنماذج المحتملة قبل البحث الرئيسي و كذا التنبؤ بأي عوائق محتملة قبل إجراء البحث، وفي إطار دراستنا الإستطلاعية فقد تمت من خلال مرحلتين نذكرهما على التوالي:

-**المرحلة الأولى:** انطلقت هذه المرحلة من بداية شهر أفريل إلى غاية نهاية شهر ماي خلال اللجوء إلى مكان تواجد المقاولين بمنطقة فريحة وذلك لغرض الحصول على الموافقة إذ ما كانوا يتقبلوا التجاوب معنا إما كتابيا بملئهم لاستمارة الاستبيان أو بالمقابلة عن طريق التجاوب

معنا وجها لوجه، إلا أننا تلقينا الرفض المباشر كما رفضوا سماع أي أدنى فكرة عن الموضوع بتحججهم أن صاحب المشروع خارج نطاق المؤسسة أو هذه الإستمارة مضيعة للوقت و أن عنوان البحث يثير فينا الشك و من الغير ممكن أن نقدم لك معلومات لا عن حياتنا الشخصية و لا عن مشروعنا الشخصي فلم يرضوا التجاوب بكلتا الآدتين المستخدمة، إلا و مع المحاولات المتعددة والجهود المبذولة تمكنت من جمع عينة الدراسة التي تبلغ 45 مقاول من اللذين تقبلوا الأمر وأكثرهم أصحاب المهن الإعتبارية لتميزهم بالبساطة و تفهموا الأمر بكل عقلانية.

-**المرحلة الثانية** : استكملنا هذه المرحلة بمقالة بعض المقاولين حيث سمحت لنا مقابلتهم تحديد بعض متغيرات الدراسة كما قمنا بجمع المعلومات الاولية حول الموضوع.

في الأخير، قمنا بتجريب الاستمارة للتأكد من مدى وضوح الأسئلة وملائمتها لجمع المعلومات الميدانية المطلوبة.

2_ المنهج المتبع

يعتبر المنهج بأنه فن التنظيم السليم لمجموعة من الأفكار المتنوعة إما بهدف الكشف عن الحقائق حيث يكون لها جاهلين، وإما بهدف البرهنة عليها.[1]

كما يعرف المنهج على أنه مجموعة الأسس والقواعد والخطوات المنهجية التي يستعين بها الباحث في تنظيم النشاط الذي يقوم به من أجل التقصي عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها.[2]

[1] سعد بن جخدل، "**الأطر التمهيدية للبحوث العلمية من الشغف إلى الفرضية** "، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2019، ص 131

[2] علي معمر عبد المؤمن(2008)، "**مناهج البحث في العلوم الاجتماعية _الأساسيات والتقنيات والأساليب**" ، ط1 الادارة العامة للمكتبات للنشر، ليبيا، ص 14

وعليه فتطبيق الدراسة تحدد المنهج المستخدم، فنظرا لطبيعة موضوعنا، فلقد فرض علينا استخدام "المنهج الوصفي" الذي يهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة ويكون هنا حصر الأقوال التي تم جمعها والسلوكات التي تمت ملاحظتها كما يهدف الى وصف كل ما هو موجود ويتم بتحليل الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع.[1]

3_ مجتمع البحث

يعرف على أنه "جميع المفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الإفراد أو الأشخاص أو الأشياء اللذين يكونون موضوع مشكلة البحث ، أي أنه كل العناصر التي تنتمي لمجال الدراسة"[2]

في دراستنا هذه، يتمثل مجتمع البحث في المقاولين اللذين أنشأوا مشاريع خاصة بهم و المتواجدين في منطقة فريحة التابعة لدائرة عزازقة بولاية تيزي وزو، ورغم جهودنا المستمرة في التواصل مع المسؤوليين في البلدية للحصول على معلومات دقيقة حول حجم هذا المجتمع إلا و أننا واجهنا صعوبة في تحديده بالشكل المطلوب و يعود ذلك إلى تنامي هذه المشاريع بشكل ملحوظ في المنطقة من قبل المقاولين اللذين يشكلون جزءا حيويا من النسيج الإقتصادي للمنطقة المحلية حيث استثمروا في مجالات متنوعة تشمل البناء، الصناعات، الحرف التقليدية و الخدمات و تجدر الإشارة الى أن أحجام مشاريعهم تختلف بشكل كبير

[1] فاطمة الزهراء مكلاتي، **"استرايجية المؤسسة العمومية في المحافظة على مواردها البشرية النوعية في ظل الاقتصاد"** أطروحة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 22

[2] سهيل رزق ديب، " **مناهج البحث العلمي** "، غزة –فلسطين، مارس لسنة 2003، ص 89

4-الأدوات والتقنيات المستخدمة :

إذا كانت البحوث العلمية والاجتماعية على حد الخصوص تهدف إلى الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تتميز بالواقعية، فإن الباحث الاجتماعي لا يحقق هذا الهدف إلاّ بالإستعانة بأدوات منهجية لجمع معلومات متعلقة بموضوع بحثه والتي تتناسب مع المنهج المستخدم ونوع الدراسة والهدف منها والتي تراعي مبدأ المرونة والكفاءة المنهجية فضلا عن تجنب أداة واحدة في جمع البيانات، فعليه استخدمنا عدة أدوات نشير إليها كما التالي : الملاحظة والمقابلة كأداة تدعيمية واستمارة الاستبيان كأداة أساسية.

1- الملاحظة : (أداة تدعيمية)

وهي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة وتعتمد على خبرة وقابلية الباحث على الصبر لفترات طويلة لتسجيل المعلومات[1]

تم استخدامها خلال المرحلة الاستكشافية و ذلك من خلال التوسع الملحوظ في هذه الظاهرة "دور المقاولاتية المشاريع في تحقيق التنمية المحلية" خاصة في الآونة الأخيرة التي تشهدها منطقة فريحة و ما ألفت نظرنا التزايد المستمر و الواضح في عدد المشاريع ووجود مشاريع صغيرة، متوسطة و كبيرة كما لوحظ استخدام تقنيات حديثة و أساليب مبتكرة لدى بعض المشاريع و كيفية تفاعل المشاريع مع المجتمع المحلي سواء من خلال توفير فرص العمل أو تقديم خدمات بصرف النظر عن ذلك فكل ما يعني المشاريع المقاولاتية يعود الى صاحبها فحتى النائب لا يستطيع الإفصاح عنه دون اللجوء الى أخذ قرار من صاحب المشروع.

[1] أسماء زروقي ،"**البحث العلمي والبحث الميداني**" ، ندوة تكوينية لفائدة طلبة ما بعد التدرج دكتوراه وماستر، قسم الآداب واللغة العربية

2-الاستمارة (أداة أساسية) :

مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين وأهم ما يتميز به توفير الكثير من الوقت والجهد للباحث[1]

تم الاعتماد على الاستمارة بشكل أساسي لجمع البيانات و المعلومات من المشاركين بطريقة منظمة، حيث تتكون من الأسئلة المعينة التي تخدم خطة و منهج الموضوع منها الأسئلة المغلقة مثل الاختيارات المحددة أو نعم/لا، و أسئلة مفتوحة تسمح للمشاركين للتعبير عن آرائهم بشكل حر حيث قمنا بمراعاة البساطة والوضوح و التسلسل المنطقي لكي يتمكن المبحوث على الإجابة مما يسمح لنا بالحصول على المعلومات التي توضح لنا دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية لتغطية كل احتياجات البحث، كما قمنا باعطاء أرقاما متسلسلة لكل سؤال ليسهل تفريغ البيانات، ثم وزعنا الاستمارة على المبحوثين المقصودين مع توفيرتوجيهات دقيقة، ولكن نظرا لوجود مستوى تعليمي منخفض لدى بعضهم كان من الضروري منا التدخل بإجراء مقابلات مباشرة معهم تتضمن محتوى الاستمارة لضمان فهمهم و استجابتهم الجيدة

تتضمن الإستمارة 33 سؤال متفرع في ثلاث محاور منها أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة

المحور الأول: يتضمن البيانات الأولية للمقاول

المحور الثاني: يتضمن بيانات خاصة بمساهمة المشاريع المقاولاتية في الحد من البطالة المحلية.

المحور الثالث: يتضمن بيانات خاصة لسعي المشاريع المقاولاتية لتلية حاجيات السكان المحليين

[1] عبيدات محمد وآخرون (1999) ،"**منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات** "، ط2 عمان دار وائل للنشر والتوزيع ، ص 72

3_المقابلة:(أداة تدعيمية)

عبارة عن تبادل لفظي يتم بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث وما قد يرتبط بذلك التبادل اللفظي من استخدام تعبيرات الوجه ونظرة العين والسلوك العام[1]

كما تعرف أيضا على أنها تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بطريقة منعزلة.[2]

تم إجراء عدة مقابلات لمجموعة من أصحاب المشاريع بحيث استهدفت هذه المقابلات التعرف على عوامل جذب هذه المشاريع التي تتوفر في منطقة فريحة، فمن ناحية دليل المقابلة قمت بالتعرف على صاحب المشروع وعمره، شكل المشروع ونوع النشاط وتطوره وتمويله وتوزع الإنتاج وعدد عماله وعملية التسويق ومدى مساهمة هذا المشروع في التنمية المحلية.

4_العينة :

تعد العينة الخطوة الرئيسية في البحث العلمي، لأنها الجزء من المجتمع الأصلي الذي يتم اختياره لإجراء الدراسة عليه، فاختيار العينة المناسبة يعتمد على طبيعة الدراسة وأهدافها وتصميم البحث كما يجب أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي لضمان إمكانية تعميم النتائج.

منه تعرف العينة على أنها جزء من المجتمع الأصلي أو مجموعة فرعية أو جزئية من عناصره، له خصائص مشتركة، وبها يمكن دراسة الكل بدراسة الجزء[3]

---

[1] فتحي السيد عبده ابو سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 129

[2] موريس أنجرس، " **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية –تدريبات عملية –** "، ط2 ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ،الجزائر، دار القصبة للنشر، 2006 ص 197

[3] الخياط ماجد محمود، "**أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**"، دار الراية للنشر التوزيع، الأردن، 2009، ص 82

نظرا لطبيعة مجتمع بحثنا، فلقد تمت الاستعانة بأسلوب العينات الغير احتمالية فاستخدمنا **العينة القصدية** تعرف العينة القصدية على أنها النموذج المختار من السكان بطريقة مقصودة ومتعمدة أي بطريقة لا تعطي جميع الوحدات فرص متساوية للاختيار [1]

تتيح هذه العينة التركيز على الأفراد أو القطاعات التي تم اختيارهم بناءا على معايير محددة مثل التجربة العلمية والمشاركة في هذه المشاريع والقدرة على تقديم رؤى قيمة حول الموضوع مما ساعدنا هذا النهج بالحصول على معلومات معمقة حيث أجرينا مقابلات واستبيانات مع هؤلاء المشاركين مما ساعدنا على تسليط الضوء على التأثير الفعلي للمشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية حيث اشتملت على(45) مقاول منهم (25) أنثى و (20) ذكر من مختلف الأنشطة والقطاعات عاى النحو التالي:

المهن الحرة: الطب، الصيدلانية، المحاماة، موثق، الهندسة، التدريس (تقديم دروس خصوصية)، التصوير الفوتوغرافي، الكاتب.....

مشاريع خاصة ذات شخصية معنوية: الحرف اليدوية، خياطة ملابس، مصممة أزياء، خدمات الجمال كصالون التجميل، الحلاقة، الفخار اليدوي .....

[1] عبد الغني عماد، "**البحث الاجتماعي منهجيته ومراحله وتقنياته** "، ط1، منشورات جزوش برس طرابلس، لبنان، 2002، ص 73

المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة

1- عرض البيانات الشخصية المحددة للخصائص العامة لعينة الدراسة

جدول (06): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	44 ,4 %
أنثى	25	55,6 %
المجموع	45	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين كانوا من الإناث بنسبة 55,6% مقابل% 4, 44 للذكور.

خلال التحليل الإحصائي للجدول لوحظ ان أغلبية المبحوثين هم من فئة الإناث لكونهن الأكثر إقبالا على إنشاء مشاريع مقاولاتية مع مشاركة معتبرة للعنصر الذكري إذ أصبحت تلعب دورا مهما في قطاع المقاولات و مع وجود فرص متساوية في طبيعة الأنشطة الممارسة تمكنت من تحقيق تقدما اقتصاديا واجتماعيا في هذا المجال الذي كان سابقا مهيمنا على الرجال فقط الأمر الذي خلق تحدي حر لدى النساء بهدف إثبات ذاتهن و تجاوز الحواجز والعادات التي تقف أمامهن فالمرأة ليست مجرد كائن مخصص لأشغال البيت فقط، بل هي إنسان قادر على الإبداع و الإنجاز في جميع مجالات الحياة .

الجدول (07): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
[31-23]	9	20%
[40-32]	15	33 ,3%
[49-41]	7	15 ,6%
[58-50]	8	17 ,8%
[67-59]	6	13,3%
المجموع	**45**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (32–40 سنة) تمثل الإتجاه العام بنسبة 33,3% ثم تليها نسبة 20% تدعمها فئة المبحوثين اللذين تتراوح أعمارهم (23–31سنة) ثم تليها نسبة 17,8% تمثلها فئة المبحوثين اللذين تتراوح أعمارهم (32–40سنة) ثم تليها نسبة 15,6% تمثلها فئة المبحوثين اللذين تتراوح أعمارهم (41–49سنة) تقابلها نسبة 13,3% من فئة المبحوثين اللذين تتراوح أعمارهم (59–67 سنة).

نستنتج من التحليل الإحصائي أعلاه أن أغلبية المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين (32_40 سنة) وهذا لكون هذه الفئة في ذروة مسيرتهم المهنية والحياتية حيث تتراكم لديهم الخبرات والمهارات اللازمة للمقاولات، كما أنهم في هذه المرحلة عادة ما يمتلكون الطموح والطاقة الكافية للمخاطرة وإنشاء مشاريعهم الخاصة بعدما اكتسبوا الكفاءة المثالية والإدارية اللازمة من خلال عملهم السابق والتي بها يتمكنون من توفير مستقبل أفضل لأسرهم.

الجدول (08) : يمثل توزيع افراد العينة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
أعزب	17	37 ,8%
متزوج	22	48 ,9%
مطلق	02	4,4%
أرمل	04	8,9%
المجموع	**45**	**100%**

تشير هذه الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين متزوجين بنسبة 48% وهي نسبة تمثل الإتجاه العام، مقابل 37,8% من المبحوثين العزاب، لتليها نسب معتبرة خاصة بالأرامل 8,9 % بينما سجلنا في الأخير 4,4% من نسبة المبحوثين المطلقين.

هذه النتائج تبين لنا أن فئة المتزوجين هم الأكثر قابلية على إنشاء وتأسيس مشاريع خاصة بهم و ذلك راجع إلى المسؤوليات العائلية و الزوجية التي تقع على عاتقهم و التي قد تكون حافزا لدى المتزوجين لتأسيس أعمال تجارية لتوفير دخل إضافي للأسرة كما يتمتع غالبا الأزواج بالإستقرار الإجتماعي والعائلي مما يوفر لهم الأمان والدعم المالي والنفسي لإطلاق مشاريعهم، كما نلاحظ حضور واضح لفئة العزاب بشكل مثير للإهتمام في هذا المجال إذ صرحوا أثناء مقابلتهم أنه "ما دمنا نعيش بمفردنا فنحن نملك مزيد من الحرية و القدرة على الابتكار إذن نستطيع تحمل المخاطرة و المغامرة في إنشاء مشروع خاص بنا" كما نجد فئة

الأرامل و فئة الطلاق متجهين نحو هذا العمل لكن بشكل ضئيل جدا ففقدان شريك الحياة يفقد الثقة في النفس مما ينقص من قدرات الفرد على المبادرة و المواجهة.

جدول رقم (09) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
إبتدائي	5	11 ,2 %
متوسط	15	33,3%
ثانوي	6	13 ,3%
جامعي	19	42 ,2%
المجموع	45	100%

توضح نتائج الدراسة الميدانية المدونة في الجدول أعلاه الخاص بالمستوى التعليمي للمبحوثين أن الجامعيين هم الأكثر حضورا بنسبة 42,2% ثم تليها 33,3% من المبحوثين ذوي المستوى المتوسط تتبعها 13,3% من المبحوثين ذوي المستوى الثانوي وأخيرا يختمها الإبتدائيين بنسبة% 11,2

نستنتج من خلال المعطيات السابقة أن أغلبية المبحوثين هم أصحاب الشهادات الجامعية مما يشير إلى أن التعليم الجامعي يوفر المهارات والمعارف المطلوبة لريادة الأعمال كما يثبت ذلك ايضا ان المثقفين المتعلمين هم الأكثر نشاطا مما يزيد من احتمالية التوسع في هذا المجال وتوفير فرص عمل للبطالين، فمنه نستنتج أن المقاولاتية تتواجد بالرغم من اختلاف المستويات فأنها لا تقتصر فقط على ذوي المؤهلات الجامعية مما يزيد من تنوعها وتنوع فرص عمل.

الجدول (10) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الشهادة المتحصل عليها

نوع الشهادة	التكرار	النسبة
دون شهادة	18	%40
تكوين علمي	1	%2,2
تكوين مهني	26	%57,8
المجموع	**45**	**%100**

خلال البيانات المبوبة أعلاه نقف عند 57,8% هي الفئة الأكثر حضورا في عالم المقاولاتية وهي فئة المبحوثين ذوي شهادات التكوين المهني، تليها 40% من المبحوثين اللذين هم دون شهادات، أخيرا سجلنا 2,2% من المبحوثين أصحاب التكوين العلمي.

انطلاقا من التحليل الإحصائي للجدول أعلاه، نلاحظ أن فئة المبحوثين المقاولين أصحاب التكوين المهني هي الفئة الأكثر حضورا لأنها حصلت على تدريب مهني وخبرة عملية و لم يعتمدوا بشكل أساسي على الشهادات الأكاديمية فالتكوين المهني يوفر مهارات عملية و تطبيقية مباشرة للعمل في مجال المقاولاتية مما يجعل هذه الفئة مؤهلة بشكل جيد للقيام باعمال المقاولة، كما نلاحظ حضور بارز للمقاولين دون شهادات و عليه يمكن تفسير ذلك طبقا لما حصلنا عليه أثناء المقابلة "فالفرد إن أهوى عملا أبدع فيه" مما يؤكد على أهمية الإبداع و الإبتكار في المقاولة بغض النظر عن الشهادات الأكاديمية، كما نلاحظ مساهمة الإطارات العلمية في هذا المجال مما يدل إلى وجود ممارسات علمية في عملهم في مجمل هذه الإحصائيات والإستنتاجات يمكن القول أن مجال المقاولاتية يتميز بتنوع الخلفيات و المؤهلات لدى المقاولين.

الجدول (11) : يمثل توزيع المبحوثين حسب الإنتماء إلى المنطقة

الإنتماء إلى المنطقة	التكرار	النسبة
نعم	34	%75,6
لا	11	%24,4
المجموع	**45**	**100**

على ضوء القراءات الأولية للجدول يتبين لنا ان اعلى نسبة تمثل المبحوثين المنتمين إلى نفس المنطقة 75,6% وهي نسبة تمثل الاتجاه العام، مقابل 24,4% من فئة المبحوثين اللذين لا ينتمون إلى نفس المنطقة.

من خلال التحليل الإحصائي يتبين أن الغالبية العظمى من المقاولين هم أصحاب المنطقة فيمكن ان نتسنتج ان للإنتماء الجغرافي تأثير قوي على توزيع المقاولين، كما أن هناك ميل واضح لدى المقاولين للعمل في نفس المنطقة الجغرافية التي توفر لهم ميزات تنافسية مثل الفهم الافضل للسوق المحلي والشبكات الإجتماعية و المعرفة بالقوانين المحلية، فهذه العوامل تجعل المقاولين أكثر قدرة على النجاح و التنافس في مناطقهم لأن السوق المحلي هو المصدر الرئيسي للأعمال والعقود، كما نلاحظ وجود مقاولين خارج المنطقة استثمروا في البلدية محل الدراسة فهذا يرجع الى الموقع الاستراتيجي أو توفر الموارد البشرية المؤهلة أوالحوافز الحكومية أو الفرص الإستثمارية المتاحة كما قد تكون المنطقة ذات استقرار سياسي و اقتصادي.

الجدول (12) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة

نوع الأسرة	التكرار	النسبة
أسرة نووية	21	%46,7
أسرة ممتدة	7	%15,6
مستقل عن الأسرة	17	%37,7
المجموع	**45**	**%100**

خلال التحليل الاحصائي لوحظ أن الإتجاه العام يمثل 46,7% من فئة المبحوثين اللذين ينتمون إلى أسرة نووية تليها 37,7% من فئة المبحوثين المستقلين عن الأسر، تليها أخيرا 15,6% من فئة المبحوثين اللذين ينتمون إلى أسرة ممتدة.

يتبين لنا خلال التحليل الإحصائي للجدول أن الأسرة النووية هي النموذج الأسري السائد بين المقاولين فالأسرة النووية تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة للمقاولين خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أنها توفر المزيد من المرونة في التخطيط و التنفيذ كما أنها تسمح بالتركيز على مهام المشروع مقارنة بالهياكل العائلية الأكبر, بينما هناك نسبة لابأس بها من المقاولين المستقلين عن الأسرة الذين يفضلون العمل الحرو الإستقلالية عن الإنتماء الى نموذج أسري محدد، و أقل نسبة للمقاولين المنتمين إلى أسرة ممتدة و هذا ربما لشدة كبر حجم الأسرة و تكاثر الأجيال و بالتالي حتى دخل المشروع لا يكفي لمواجهة كامل العرش.

2-عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى: تساهم المشاريع المقاولاتية التقليص من البطالة

جدول رقم (13) : يوضح العلاقة بين حجم المشروع وملكية المشروع

حجم المشروع / ملكية المشروع	كبير		متوسط		صغير		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
شخصية	4	11 ,1%	31	86,1%	1	2 ,8%	36	100%
شراكة	/	/	/	/	9	100%	9	100%
المجموع	**4**	**8 ,9%**	**31**	**68,9%**	**10**	**22 ,2%**	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الإتجاه العام يمثل 68,9% من المبحوثين اللذين أنشأوا مشاريع متوسطة تدعمها 86,1% من المبحوثين المالكين لمشاريعهم شخصيا تقابلها 22,2 اللذين أنشأوا مشاريع صغيرة لتتاكد هذه النسبة ب 100% عند المبحوثين اللذين تعود مشاريعهم للملكية الشراكية وبنسبة 2,8% لمن أنشأوا مشاريعهم شخصيا ، أخيرا سجلنا نسبة ضئيلة مقدرة ب 8,9% للمبحوثين اللذين أنشأوا مشاريع كبيرة تدعمها 11,1% للمبحوثين اللذين أنشأوا مشاريعهم شخصيا .

من خلال ما سبق نلاحظ أغلبية المشاريع المقاولاتية هي مشاريع متوسطة تعود إلى الملكية الشخصية للمبحوث، وهذا دليل على أن الفرد كلما كان بمفرده أبدع أكثر أي كلما كان مستقل كان أكثر تحكما في مشروعه الذاتي فالمشاريع المتوسطة تجمع بين القدرة الإنتاجية والفعالية التنظيمية مما يجعلها تساهم بشكل كبير في توظيف العمالة كما لا ننكر تواجد المشاريع الصغيرة والكبيرة لكن بنسب قليلة إلا وأن ذلك لا يعني أنها تخلوا من العمال فحسب ما هو مصرح به في المقابلة فكل مقاول يملك على الأقل عامل واحد.

جدول رقم (14) : يوضح مساهمة المبحوث بإنشاء مشاريع جديدة أو تنمية مشروع قائم وعلاقتها بالإنتماء إلى المنطقة

مساهمة المبحوث / الإنتماء الى المنطقة	إنشاء مشروع جديد		تنمية مشروع قائم		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
نعم	33	97,1%	1	2 ,9%	34	00%
لا	1	9 ,1%	10	90,9%	11	100%
المجموع	**34**	**75,6%**	**11**	**24 ,4%**	**45**	**100%**

من خلال الجدول يتبين ان الاتجاه العام يمثل 75,6% من المبحوثين اللذين ساهموا في إنشاء مشاريع جديدة تدعمه 97,1% تمثل نسبة المبحوثين اللذين ينتمون الى نفس المنطقة و 9,1% ممن لا ينتمون. مقابل ذلك سجلنا 24,4% من المبحوثين اللذين ساهموا في تنمية مشروع قائم ، تدعمه فئة 90,9% من نسبة المبحوثين اللذين لا ينتمون إلى نفس المنطقة

يتبين لنا من خلال النتائج المسجلة إحصائيا، أن المرتبة الأولى تعود للمبحوثين اللذين ساهموا في إنشاء مشاريع مقاولاتية بانتمائهم إلى المنطقة، وهذا دليل على قوة الروابط الإجتماعية المحلية التي زادت من تحفيز الافراد للمشاركة في انشاء مشاريع جديدة والتوسع فيها، مما يعزز من فرص نجاح المشروع الذي يِؤدي إلى توفيرفرص عمل في المنطقة ومن ثم التقليل من البطالة المحلية، كما نجد في المرتبة الثانية فئة قليلة ساهمت في تنمية مشروع قائم و من الملاحظ أنهم ليسوا من المنطقة، دليلا على وجود تحديات في إشراك مقاولين من خارج المنطقة في المشاريع القائمة كما قد يكون بسبب البعد عن المسكن الأصلي فمنه نستنتج ان إنشاء مشاريع بحكم الإنتماء الى نفس المنطقة تكون أكثر فعالية في المساهمة للحد من البطالة المحلية.

جدول رقم (15): يوضح العلاقة بين تمويل المشروع وعمر المشروع

تمويل المشروع / عمر المشروع	ذاتي		أسري		قرض من الاصدقاء		قرض من الهيئات الحكومية		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
أقل من عام	7	50%	/	/	5	35,7%	2	14 ,3%	14	100%
من02 إلى 06 سنوات	3	33,3 %	/	/	/	/	6	66,7%	9	100%
من 07 إلى 11سنة	5	38,5%	4	30,8%	/	/	4	30 ,8%	13	100%
أكثر من 12 سنة	/	/	6	66,7%	/	/	3	33,3%	9	100%
المجموع	**15**	**33 ,3%**	**10**	**22,2%**	**5**	**11 ,2%**	**15**	**33,3%**	**45**	**100%**

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية من استجابات المبحوثين أن الإتجاه العام يمثل 33,3% من المبحوثين اللذين مولوا مشروعهم ذاتيا تتأكد هذه النسبة ب 50% عند المبحوثين اللذين أسسوا مشاريعهم أقل من عام ثم تليها 38,5% من المشاريع التي يبلغ عمرها من 7 سنوات إلى 11 سنة، ثم 33,3% من المشاريع التي هي بعمر سنتين إلى 6 سنوات و بنفس النسبة تماما 33,3% من المبحوثين اللذين أخذوا تمويل لمشاريعهم من الهيئات الحكومية تدعمها 66,7% من المبحوثين اللذين يكون عمر مشاريعهم من سنتين إلى ستة سنوات، و33,3% من اللذين

أنشأوا مشاريعهم أكثرمن 12 سنة، و 30,8% من المشاريع التي تبلغ 07 سنوات إلى 11 سنة، و 14,3% من المشاريع التي أنشأت أقل من عام. بالمقابل نجد 22,2% من المبحوثين اللذين تحصلوا على تمويل مشروعهم أسريا تدعمها 66,7% للمشاريع التي تبلغ من العمر أكثر من 12 سنة و 30,8% للمشاريع التي يبلغ عمرها من 7 سنوات إلى 11 سنة، أخيرا سجلنا نسبة صغيرة جدا مقدرة ب 11,2% للمبحوثين اللذين قرضوا من الأصدقاء للتمويل تدعمها 35,7% من المشاريع التي تبلغ من العمر أقل من عام.

يتبين لنا من خلال نتائج التحليل الإحصائي للجدول أن أعلى نسبة كانت للمبحوثين اللذين تحصلوا على تمويل مشاريعهم ذاتيا أي من الإدخار الشخصي لهم مما يدل على العزيمة والحافز الكبير لنجاح وتطوير مشاريعهم فعند نجاح المشروع فإنه يؤدي إلى خلق منتجات و خدمات جديدة قد تخلق المزيد الوظائف ، كما نجد نفس النسبة تماما للمبحوثين اللذين تحصلوا على التمويل من الهيئات الحكومية لأنها توفر الرأسمال الكافي للمقاولين لتأسيس مشاريعهم أو توسيعها مما يزيد من تشجيع ريادة الأعمال، كما نجد أن التمويل الأسري يمثل المصدر الثاني الذي اعتمده المقاولين المبحوثين في التمويل فقد يرجع ذلك لرغبة المقاول في الإستقلالية كما قد تكون الجهات الحكومية أكثر قدرة على توفير حجم تمويل أكبر، كما نجد حضور فئة قليلة من الذين تحصلوا على التمويل من الأصدقاء فحسب ما هو مصرح به عند المقابلة " المقاول الناجح لا يقترض من أصدقائه بل يتحمل مسؤوليته لوحده تجنبا لما قد يعاير به في الغد : لو لم أكن لما أسست مشروع" فمن خلال النسب المتباينة فيما بينها نجد أن التمويل الذاتي والحكومي الأكثر ارتباطا بالمشاريع المقاولاتية لأنها الأكثر استدامة و قوة من الناحية المالية فالمشاريع المستقرة ماليا تكون قادرة على توفير فرص عمل أكثر و بشكل أطول أمدا مما يساهم في الحد من البطالة .

جدول رقم (16) : يوضح العلاقة بين مساهمة المبحوث حسب نوع المشروع

مساهمة المبحوث / نوع المشروع	انشاء مشروع جديد		تنمية مشروع قائم		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
خدماتي	12	100%	/	/	12	100%
حرفي	14	100%	/	/	14	100%
صناعي	8	66,7%	4	33 ,3%	12	100%
فلاحي	/	/	7	100%	7	100%
المجموع	**34**	**75 ,6%**	**11**	**24,4%**	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه والذي يمثل مساهمة المبحوث في إنشاء مشروع جديد أو تنمية مشروع قائم وعلاقته بنوع المشروع أن الإتجاه العام يمثل فئة المبحوثين اللذين ساهموا في إنشاء مشروع جديد بنسبة 75,6% تدعمها كلا من فئتي المبحوثين المساهمين في إنشاء مشاريع خدماتية وحرفية بنسبة 100%، تليها 66,7% من نسبة المبحوثين اللذين ساهموا في انشاء مشاريع جديدة صناعية، تقابلها نسبة 24,4% من المقاولين المبحوثين ساهموا في تنمية مشروع قائم، تدعمها 100% من المشاريع الفلاحية تليها 33,3% من المشاريع الفلاحية.

من المعطيات الإحصائية نستنتج أن معظم المبحوثين اتجهوا إلى إنشاء مشاريع جديدة في مختلف القطاعات الخدماتية، الحرفية، الصناعية و هذا يفسر توفر فرص استثمارية و بيئية داعمة للمقاولاتية، كما يشير إلى تنوع المهارات والموارد البشرية مما يعزز من قابلية التكيف مع متطلبات السوق وإتاحة فرص عمل متعددة، أما من حيث النسبة المتواضعة لتنمية مشروع قائم وذلك في المجال الصناعي والفلاحي فهذا قد يكون بسبب عدم الإنتماء إلى المنطقة كما هو مذكور سابقا أو قد يكون لصعوبة الحصول على التمويل اللازم لتطوير المشاريع الحالية.

فمنه يمكن القول بأن المبادرة أو المساهمة في إنشاء مشاريع جديدة في مختلف المجالات أو تنميتها يخلق فرص عمل وينوعها مما يسبب في امتصاص جزء من البطالة المحلية.

جدول رقم (17): يوضح نوع المشروع وعلاقته بالجنس

نوع المشروع / الجنس	خدماتي		حرفي		صناعي		فلاحي		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
ذكر	12	60%	8	40%	/	/	/	/	20	100%
أنثى	/	/	6	24%	12	48 %	7	28%	25	100%
المجموع	12	26 ,7%	14	31%	12	26,7%	7	15 ,6%	45	100%

من خلال المعطيات الواردة في الجدول الذي يكشف لنا العلاقة بين نوع المشروع والجنس، نلاحظ ان الإتجاه العام يمثل 31% للذين يملكون مشاريع حرفية، تدعمها فئة المبحوثين الذين هم من جنس الذكر بنسبة 40%، تليها 24% منهم أنثى تمارس نفس النشاط. تقابلها 26,7% من المشاريع الخدماتية تدعمها 60% من فئة الذكور، كما سجلنا تماما نفس النسبة 26,7% من المشاريع الصناعية التي تأكدها نسبة الإناث ب 48%، ثم تليها النسبة الاخيرة 15,6% للمشاريع الفلاحية تدعمها 28% من الإناث المبحوثات المقاولات.

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة سابقا نستنتج أن القطاع الحرفي يمثل النسبة الأعلى من بين المشاريع المقاولاتية بحيث يمارسه كلا الجنسين المختلفين ذكور وإناث و هذا يمكن تفسيره بكون القطاع يشمل على الخدمات التقليدية الحرفية التي يمكن تعلمها من خلال التدريب والخبرة اللائقة لكلا الجنسين، أما المرتبة الثانية تأخذها المشاريع الخدماتية و الصناعية بنفس النسبة إلا وأن المشاريع الخدماتية كما هو الأمر واضح فإنها تتواجد عند الذكور اللذين قد يكونون الأكثر ميلا لهذا المجال لأنها تتطلب التفاعل و التواصل مع العملاء، أما المشاريع الصناعية فإنها تتواجد لدى الإناث مما يؤكد رغبة الإناث في الدخول لمجالات تعتبر أكثر تحديا و تمكينا للنفس، أما النسبة الأخيرة تأخذها المشاريع المقاولاتية الفلاحية التي تدعمها

فئة الإناث فهذا يعكس دورهن التقليدي في الزراعة و الأنشطة الريفية. منه نستنتج أن تنوع الأنشطة المقاولاتية مهما اختلف نوعها أو جنسها فهي بحاجة إلى أيادي عاملة.

جدول رقم (18) يمثل العلاقة بين ملكية المشروع ونوع الشهادة المتحصل عليها

ملكية المشروع / نوع الشهادة	شخصية		شراكة		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
دون شهادة	16	88,9%	2	11,1%	18	100 %
تكوين علمي	1	100%	/	0%	1	100%
تكوين مهني	19	73,1%	7	26,9%	26	100%
المجموع	**36**	**80 %**	**9**	**20%**	**45**	**100%**

تشير البيانات المدونة أعلاه إلى أن الإتجاه العام يمثل 80% من المشاريع التي تعود ملكيتها إلى الملكية الشخصية للمبحوث تدعمه نسبة 100% من المبحوثين اللذين تحصلوا على شهادة التكوين العلمي، تليها نسبة 88,9% من المبحوثين اللذين هم دون شهادة من ثم نجد نسبة 73,1% للمبحوثين اللذين أنشأوا مشاريعهم بالتكوين المهني، تقابلها نسبة ضعيفة مقدرة ب 20% ممن تعود ملكيتها إلى الملكية بالشراكة تدعمها نسبة 26,9% للمبحوثين ذوي شهادة التكوين المهني ثم تليها نسبة 11,1% لمن هم دون شهادة.

نستنتج ان أغلب ملكية المشاريع المقاولاتية هي ملكية شخصية أنشأت من قبل مقاولين مختلفين الشهادات إما علمية أو تكوين مهني وحتى دون شهادة على عكس مالكي المشاريع بالشراكة التي أسسها المبحوثين اللذين هم دون شهادة وأصحاب التكوين المهني وما هذا دليل على أن كلما كان الفرد يمتلك خلفيات مهنية أو تعليمية كلما زادت قدرته على المبادرة بإنشاء مشاريع

شخصية خاصة بهم، أما اللذين هم بالشراكة هم الفئة التي دون شهادة حيث تلجأ إلى الشراكة مع أصحاب العقود الرسمية فالشراكة قد توفرمزايا كالتكامل في الموارد و المهارات و الموارد مما يعزز فرص النجاح.

الجدول رقم (19) يوضح العلاقة بين الانتماء إلى المنطقة والسن

الانتماء الى المنطقة / السن	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
[31-23]	9	100%	/	/	9	100%
[40-32]	8	100%	/	/	8	100%
[49-41]	7	100%	/	/	7	100%
[58-50]	7	46 ,7%	8	53,3%	15	100%
[67-59]	3	50%	3	50%	6	100%
المجموع	**34**	**75,6%**	**11**	**24 ,4 %**	**45**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الإتجاه العام يمثل 75,6% من نسبة المبحوثين اللذين ينتمون إلى نفس المنطقة تدعمه 100% لكل من فئتي المبحوثين اللذين تتراوح أعمارهم ما بين (23-31) و (32-40) و (41–49)، تليها 50% من اللذين تتراوح أعمارهم (59–67) من نفس المنطقة أيضا و46,7% من نسبة المبحوثين ممن هم بين(50–58سنة)، يقابلها الاتجاه الثاني بنسبة 24,4% من المبحوثين اللذين لا ينتمون الى نفس المنطقة تدعمها 53,3% من فئة اللذين أعمارهم ما بين(50–58 سنة) وتليها 50% من الفئة العمرية ما بين (59–67سنة).

منه نستنتج أنه ومع اختلاف الفئات العمرية إلا وأن معظمها ينتمون إلى نفس المنطقة كما هو مصرح به سابقا فهذا دليل على وجود عوامل اجتماعية وبيئية تشجع على التعاون والمشاركة ومع وجود آليات الدعم أصبح من السهل تجسيد مشروعك في محلك مما يتيح فرصة لتوظيف المحليين.

جدول رقم (20) يوضح العوامل الدافعة لتأسيس مشاريع مقاولاتية

دوافع تأسيس مشروع	التكرار	المجموع
دوافع مادية	04	8,9%
دوافع شخصية	02	4,4%
الاتفاق مع الخبرة السابقة	11	24 ,4%
شغل أوقات الفراغ	19	42,3 %
تكوين رصيد مالي	09	20%
المجموع	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإتجاه العام لإيجابات المبحوثين هو 42,3% تمثله صنف الاجابة بشغل أوقات الفراغ كالعامل الأساسي وراء تأسيس مشروع مقاولاتي تليها نسبة 24,4% تمثل عامل الاتفاق مع الخبرة السابقة، ثم تليها نسبة 20% تمثل عامل تكوين رصيد مالي، وتليها بنسب متفاوتة 8,9% لعامل الدوافع المادية و 4,4% لعامل الدوافع الشخصية.

من خلال المعطيات الإحصائية نستنتج أن الدافع الرئيسي لإنشاء مشاريع مقاولاتية هو شغل أوقات الفراغ حيث توفر هذه المشاريع فرص لهؤلاء لتوظيف إبداعهم في مجال عملي ومنه يتمكن الفرد المقاول من تحقيق الأمان و الإستقرار الوظيفي رغبة لامتلاك مصدر دخل مستقر

آمن منه تخفيف المخاطر الوظيفية والإعتماد على الذات، كما صرحت الفئة الثانية بأن عامل الإتفاق مع الخبرة السابقة هو الدافع وراء إنشاء مشاريع مقاولاتية دليلا على أنهم كانوا موظفين لدى الآخرين قبل أن يتوجهوا للعمل عند ذاتهم و اكتسابهم لمهارات وخبرات كما صرحت الفئة الثالثة على أن ما دفعها لإنشاء مشروع مقاولاتي كان من أجل تكوين رصيد مالي لأن المشاريع المقاولاتية تعتبر وسيلة لتحقيق الإستقلالية المالية والربح الشخصي فالدوافع لإنشاء مشاريع متعددة و متداخلة وهو بحد ذاته يحتاج إلى يد عاملة تساعده على بناء وتجسيد هذا المشروع قد يكون ساهم في خلق فرص عمل التي سيستفيد منها سكان المنطقة بالدرجة الأولى التي تحد من البطالة و رفع المستوى المعيشي لهذه المنطقة.

جدول رقم(21): يوضح طبيعة مناصب العمل التي يقدمها المبحوثين

طبيعة مناصب العمل	التكرار	المجموع
دائمة	29	64,4%
مؤقتة	16	35,6%
المجموع	**45**	**100%**

تشير هذه النسب الواردة في الجدول أعلاه أن الإتجاه العام يمثل 64,4% من المقاولين اللذين يقدمون فرص عمل دائمة مقابل 35,6% من نسبة المقاولين اللذين يقدمون فرص عمل مؤقتة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين لنا أن أغلبية المقاولين يقدمون مناصب عمل دائمة ،وهذا دليل على أن المقاولون يلعبون دور كبير ومهم في توفير فرص عمل طويلة الأجل كما يشير ذلك أيضا إلى تلقي طلب كبير على الخدمات التي يقدمونها، كما صرحت الفئة التي تقدم فرص عمل مؤقتة أثناء المقابلة بأن مشاريعهم موسمية لذا عادة ما يوظفون الطلاب الجامعيين أو الثانويين مما ينفعهم في كسب الخبرة.

جدول رقم (22) يوضح العلاقة بين توظيف العمال ونوع الاسرة المنتمي إليها

توظيف العمال / نوع الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
أسرة نووية	21	100%	/	/	21	100%
أسرة ممتدة	7	100%	/	/	7	100%
مستقل عن الأسرة	17	100%	/	/	17	100%
المجموع	**45**	**100%**	**45**	**100%**	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المقاولين المالكين لمشاريعهم يوظفون عمال مهما كان نوع الأسرة المنتمي إليها.

يمكن تفسير هذه النتائج بأن المشاريع المقاولاتية مهما كان نوع أسرة صاحبها إما نووية أو ممتدة وحتى إن كان مستقلا عن الأسرة فإنه دائما بحاجة إلى يد عاملة ترافقه ،فعند غيابه يتولى عامله القيادة وبذلك يكون العامل اكتسب الخبرة اللازمة مما يسمح له مستقبلا بإنشاء مشروعه الخاص وتوظيف عمال، فهكذا تكون المشاريع المقاولاتية تساهم في توفير فرص العمل.

جدول رقم(23) يوضح العلاقة بين توظيف العمال وعمر المبحوث

توظيف العمال / السن	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
[31-23]	9	100%	/	/	9	%100
[40-32]	15	100%	/	/	15	%100
[49-41]	7	100%	/	/	7	%100
[58-50]	8	100%	/	/	8	%100
[67-59]	6	100%	/	/	6	%100
المجموع	**45**	**100%**	**0**	**/**	**45**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن الإتجاه العام يمثل جميع المبحوثين من مختلف الأعمار يوظفون عمال في مشاريعهم بينما تقابلها نسبة منعدمة للمبحوثين اللذين لا يوظفون عمال في مشاريعهم.

من خلال القراءة الإحصائية نستنتج أن جميع المقاولين المبحوثين يوظفون عمال في مشاريعهم فهذا دليل على نجاح المشروع وتلقيه للطلب، بينما لا نجد أي مقاول لا يوظف عمال فهذا دليل على أن المشاريع المقاولاتية تساهم في خلق فرص عمل وتحد من البطالة المحلية.

جدول رقم(24): مصدر الحصول على تمويل المشروع

تمويل المشروع	التكرار	النسبة
ذاتي	1	33 ,3%
أسري	10	22,2%
قرض من الأصدقاء	5	11 ,2%
قرض من الهيئات الحكومية	15	33,3%
المجموع	**45**	**100%**

نلاحظ خلال الجدول الموضح أعلاه أن التمويل الذاتي والتمويل الحكومي يمثل المصدر الأول الذي يعتمد عليه المبحوثين في التمويل وذلك بنسبة 33,3%، تليها 22,2% من من المبحوثين المتحصلين على تمويل مشاريعهم أسريا، والنسبة الأخيرة المقدرة 11,2% تمثل المبحوثين اللذين قرضوا من الأصدقاء لتمويل مشروعهم.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول تبين لنا أن أغلبية المقاولين يعتمدون على التمويل الذاتي رغبة في الاستقلالية وإثبات الذات الصفة التي تثبت المقاول الناجح، كما نلاحظ أيضا لجوء المبحوثين المقاولين بنفس النسبة تماما إلى القروض من الهيئات الحكومية فقد يكون حجم الرأسمال المطلوب للمشروع كبير فالهيئات الحكومية تكون أكثر قدرة على توفير الرأسمال الكافي للمشروع كما صرحنا عليه قبلا، فمن خلال المصادر المتنوعة للتمويل، يتمكن الأفراد المقاولين في إنشاء مشاريعهم الخاصة و الإستثمار في أفكارهم و طموحاتهم و بالتالي تساهم في خلق فرص عمل.

3-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية : تقوم المشاريع المقاولاتية بتلبية احتياجات السكان المحليين

جدول رقم (25): يوضح علاقة تسويق المنتج بحجم المشروع

تسويق المنتج / حجم المشروع	محليا		دوليا		وطنيا		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
كبير	4	%100	/	/	/	/	4	100%
متوسط	31	100%	/	/	/	/	31	100%
صغير	/	/	1	10%	9	90%	10	100%
المجموع	**35**	**77 ,8%**	**1**	**2,2%**	**9**	**20%**	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 77 ,8% من المبحوثين المقاولين اللذين يسوقون منتجاتهم محليا وهي نسبة تمثل الإتجاه العام، تتأكد بنسبة 100% لدى المبحوثين ذوي المشاريع المتوسطة وبنفس النسبة أيضا للمبحوثين ذوي المشاريع الكبيرة، تقابلها نسبة 20% من المبحوثين اللذين يسوقون منتجاتهم وطنيا تدعمها نسبة 90% من المبحوثين ذوي المشاريع الصغيرة، في الأخير سجلنا 2,2% وهي نسبة ضئيلة جدا من المبحوثين اللذين يسوقون منتجاتهم دوليا تأكدها نسبة 10 للمبحوثين ذوي المشاريع الصغيرة.

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المقاولين يسوقون منتجاتهم محليا، من خلال مشاريعهم الكبيرة والمتوسطة ذلك لامتلاكها شراكات محلية وشبكات توزيع محلية مما يساعد الوصول إلى المستهلكين المحليين بسهولة كما يدل ذلك أيضا على أن المنطقة إقتصادية فأغلبية المقاولين يعتمدون على السوق المحلية لكونها ملائمة لمنتجاتهم وخدماتهم كما يمكن استنتاج أن هؤلاء المقاولين المحليين لا يملكون الموارد المالية والخبرة الكافية للمخاطرة بها

إلى أسواق أوسع مما يزيد من تواصلهم وتعاونهم فيما بينهم، عليه يمكن القول أن هذه المشاريع التي يستثمر فيها هؤلاء المقاولون في تلك المنطقة تساعد على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة لها وهذا من شأنه رفع مستوى جودة الحياة للسكان

جدول رقم (26): يوضح العلاقة بين العوامل الجاذبة لإنشاء المشاريع في المنطقة ونوع المشروع

العوامل الجاذبة / نوع المشروع	قربك من مسكنك		منطقة اقتصادية		وفرة اليد العاملة المحلية		افتقار المنطقة لمثل هذا النشاط		توفير احتياجات السكان المحليين		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
خدماتي	12	100%	/	/	/	/	/	/	/	/	12	100%
حرفي	/	/	14	100%	/	/	/	/	/	/	14	100%
صناعي	/	/	/	/	3	25%	8	66,7%	1	8,3%	12	100%
فلاحي	/	/	5	71 ,4%	/	/	/	/	2	28,6%	7	100%
المجموع	12	26,6%	19	42,2%	3	6,7%	8	17,8%	3	6,7%	45	100%

وفقا للجدول المبين أعلاه يتضح لنا الاتجاه العام يمثل 42,2% من فئة المبحوثين اللذين صرحوا بأن كون المنطقة إقتصادية هو العامل الأساسي الذي دعاهم لتجسيد مشروعهم في تلك المنطقة ،تأكدها فئة المبحوثين ذوي المشاريع الحرفية بنسبة 100% ،ثم تليها فئة مالكي المشاريع الفلاحية نسبة 71,4%. مقابل ذلك نجد في الرتبة الثانية عامل القرب من المسكن بنسبة 26,6% تدعمها فئة المبحوثين ذوي المشاريع الخدماتية، ثم يأتي عامل افتقار المنطقة لمثل هذا النشاط في الرتبة الثالثة بنسبة 17,8% لتتأكد هذه النسبة لدى المبحوثين ذوي

المشاريع الصناعية بنسبة 66,7%. أما المرتبة الرابعة نجدها تساوي النسبة 6,7% بين عامل وفرة اليد العاملة المحلية التي تدعمها فئة المبحوثين ذوي المشاريع الصناعية بنسبة 25% وعامل توفير احتياجات السكان المحليين التي يدعمها النشاط الفلاحي بنسبة 28,6% ثم يليها النشاط الصناعي نسبة 8,3%

من خلال الإحصائيات السابقة يمكن أن نستنتج أن جميع النسب متباينة فيما بينها إلا وأن كون المنطقة اقتصادية هو العامل أكثر جذبا للمبحوثين لتجسيد مشاريعهم الفلاحية الحرفية عليها فمن خلال مقابلتهم يمكن تفسير ذلك على امتلاك المنطقة بنية تحتية ملائمة لتوفير الطلب المحلي على المنتجات والخدمات والحوافز الاستثمارية مما يخلق مزيدا من المثابرة لخلق مشاريع جديدة تساهم في توفير احتياجات المحليين.

جدول رقم (27): يوضح العلاقة بين تأثير المشاريع على المستوى المحلي ومساهمة المبحوث بإنشاء مشاريع جديدة أو تنمية مشاريع قائمة

تأثير المشروع محليا / مساهمة المبحوث	لا		نعم		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
إنشاء مشروع جديد	3	8,8%	31	91 ,2%	34	100%
تنمية مشروع قائم	/	/	11	100%	11	100%
المجموع	**3**	**6,7%**	**42**	**93,3%**	**45**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الإتجاه العام يمثل نسبة 93,3% من المبحوثين اللذين يعتقدون أن لمشروعهم تأثيرعلى المستوى المحلي، لتتأكد هذه النسبة 100% لدى المبحوثين اللذين ساهموا في تنمية مشروع قائم ثم تليها نسبة 91,2% من المبحوثين اللذين ساهموا في إنشاء مشروع جديد مقابل ذلك سجلنا نسبة ضئيلة مقدرة ب 6,7% ممن لا يعتقد أن لمشروعه

ليس له تأثير على المستوى المحلي تأكدها فئة المبحوثين اللذين ساهموا في إنشاء مشروع جديد بنسبة 8,8%

من خلال التحليل الإحصائي للجدول يتبين لنا أغلبية المقاولين يعتقدون أن لمشروعهم تأثير على المستوى المحلي سواء بإنشاء مشاريع جديدة أو تنمية مشاريع قائمة فهذا يشير إلى أن هناك وعي لدى المقاولين بدورهم في خدمة المجتمع المحلي كما صرحوا قبلا أن تصميم منتجاتهم يكون وفقا للطلب الأكثر إقبالا بينما نجد فئة ضئيلة جدا صرحت أنها لا تعتقد بأن لمشروعها تأثير على المستوى المحلي مما يعكس ذلك انفصال المشاريع على السياق المجتمعي المحلي وعدم تكاملها مع احتياجات السكان المحليين.

جدول(28): يوضح العلاقة بين تشجيع المشروع والإنتماء إلى المنطقة

تشجيع المشروع / الانتماء الى المنطقة	التواصل والتعاون بين الافراد المحليين		تعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان		تنمية روح الجماعة والتضامن		زيادة التدفقات النقدية للمنطقة		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
نعم	17	50%	13	38,2%	/	/	4	11,8%	34	100%
لا	/	/	3	27,3%	4	36,4%	4	36,4%	11	100%
المجموع	**17**	**37 ,6%**	**16**	**35 ,6%**	**4**	**8,9%**	**8**	**17 ,8%**	**45**	**100%**

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن الإتجاه العام يمثل فئة المبحوثين اللذين أكدوا على أن مشروعهم يشجع على التواصل والتعاون بين الأفراد المحليين بنسبة 37,6% تدعمها فئة المقاولين اللذين ينتمون إلى المنطقة بنسبة 50%، مقابل ذلك سجلنا نسبة 35,6% متقاربة جدا من النسبة الأولى تمثل أن المشروع يشجع على تعزيز الروابط الإجتماعية بين السكان المحليين تدعمها فئة المبحوثين اللذين ينتمون إلى المنطقة بنسبة 38,2% تليها نسبة 27,3%

من فئة المبحوثين اللذين لا ينتمون إلى المنطقة. كما سجلنا نسبة قليلة مقدرة ب 17,8% من المبجوثين اللذين صرحوا أن مشروعهم يشجع على زيادة التدفقات النقدية للمنطقة تدعمها فئة المبحوثين اللذين لا ينتمون إلى المنطقة بنسبة 36,4% ثم تليها 11,8% من اللذين ينتمون إلى نفس المنطقة، أخيرا سجلنا بنسبة ضئيلة جدا 8,9% تمثل المبحوثين اللذين صرحوا أن مشروعهم يشجع على تنمية روح الجماعة والتضامن.

من المعطيات الإحصائية الواردة أعلاه ،يتضح لنا أن أغلبية المشاريع المقاولاتية تشجع على التواصل والتعاون بين الأفراد المحليين ،فيمكننا تفسير ذلك بالمعلومات المتحصل عليها في المقابلة ،إذ صرحوا البعض سواء المنتمين منهم إلى المنطقة والغير منتمين إليها، أنه عند قدوم أفراح أو وقوع غلبة أو مساعدة العامل المحتاج، فرب العمل يقوم بتوحيد عماله من أجل مساعدة ذلك المحتاج، كما يقومون بنشر إعلانات في مكان العمل ووضع علب مخصصة لجمع المال التي تحمل معلومات عن الشخص المقصود و من ثم يتواصلون معه على أساس يد المعاونة، مما ينتج عن ذلك إتاحة الفرصة للتعرف أكثر عن المشروع و بالتالي يؤدي إلى الإقبال الكبيرعلى السلع ونجاح عملية العرض والطلب مما يساهم في توفيرالحاجيات المحلية كما نجد حضور نسبة متقاربة ممن صرح أن المشاريع المقاولاتية تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان مما يدل ذلك على مساهمة هذه المشاريع في تقوية الشبكات الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد المحليين فبشكل عام تشير هذه النسب إلى أن المشاريع المقاولاتية قد تساهم في تلبية حاجيات السكان من خلال تعزيز التفاعل الإجتماعي و تقوية الروابط بين المحليين.

جدول رقم(29): يمثل العلاقة بين حجم المشروع ومدى تغطية احتياجات المنطقة

مدى كفاية انتاج المشروع / حجم المشروع	نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
كبير	/	/	/	/	4	100%	4	100%
متوسط	13	41 ,9%	14	45,2%	4	12,9%	31	100%
صغير	/	/	/	/	10	100%	10	100%
المجموع	**13**	**28,9%**	**14**	**31,1%**	**18**	**40%**	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإتجاه العام يمثل نسبة 40% من المبحوثين اللذين صرحوا أن إنتاج المشروع نوعا ما يغطي حاجيات المجتمع ،تدعمها فئة المشاريع الكبيرة الكبيرة والصغيرة، ثم تليها نسبة 12,9% من المشاريع المتوسطة تقابلها بنسبة متقاربة 31,1% من فئة المبحوثين اللذين صرحوا أن إنتاج مشروعهم لا يغطي حاجيات المجتمع، تدعمها المشاريع المتوسطة بنسبة 45,2% ، أخيرا سجلنا 28,9% من المبحوثين اللذين صرحوا أن إنتاج مشروعهم يغطي حاجيات المجتمع تتأكد بنسبة 41,9% من المشاريع المتوسطة.

من خلال ما سبق نستنتج أنه نوعا ما يكون إنتاج المشروع يغطي حاجيات المجتمع و هذا دليل على عدم فهم الحاجيات الأساسية للمجتمع مما دعى إلى المحاولة ولو جزئيا الإستجابة لهذه الحاجيات بإنشاء مشاريع تتماشى مع السياق المجتمعي المحلي، كما يرجع ذلك أيضا إلى القدرة الشرائية فكلما كان هناك إقبال على الشراء أوالتسويق كلما كان الإنتاج كبير والعكس صحيح، من جانب آخر يمكن أن نقول أنه من خلال هذه المعطيات يستلزم على المقاولين

العمل على تطوير مشاريعهم بما يتماشى مع احتياجات السكان و البحث في فهم شامل لاحتياجاتهم في هذه المنطقة من خلال دراسة السوق و التواصل مع المجتمع المحلي.

جدول رقم (30): يوضح العلاقة بين مدى كفاية إنتاج المشروع في تلبية حاجيات السكان ونوع المشروع

مدى كفاية انتاج المشروع / نوع المشروع	نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
خدماتي	6	50%	/	/	6	50%	12	100%
حرفي	7	50%	7	50%	/	/	14	100%
صناعي	/	/	7	58,3%	5	41,7%	12	100%
فلاحي	/	/	/	/	7	100%	7	100%
المجموع	**13**	**28 ,9%**	**14**	**31,1%**	**18**	**40%**	**45**	**100%**

من خلال البيانات المبوبة أعلاه يتضح لنا الإتجاه العام يمثل 40% نسبة البحوثين اللذين صرحوا أن إنتاج مشروعهم نوعا ما يغطي حاجيات المجتمع تتأكد هذه النسبة عند القطاع الفلاحي ب 100% ليليها القطاع الخدماتي ب 50% ثم يليها القطاع الصناعي ب 41,7% مقابل ذلك نجد فئة المبحوثين اللذين صرحوا بأن إنتاج مشروعهم لا يغطي حاجيات المجتمع بنسبة 31,1% يدعمها القطاع الصناعي بنسبة 58,3% تليها القطاع الحرفي 50%، نجد في المرتبة الثالثة و بنسبة متقاربة جدا 28,9% تصرح بها فئة المبحوثين على أن إنتاج المشاريع المقاولاتية تغطي حاجيات المجتمع تدعمها القطاع الخدماتي و الحرفي بنسبة 50 %

يتبن لنا من خلال نتائج التحليل الاحصائي للجدول أن النسب المصرح عليها كانت متباينة في إدراك المقاولين لمدى مساهمة مشاريعهم سواء الصناعية الفلاحية الحرفية الخدماتية في

تلبية الحاجيات المحلية بينما يعتقد جزء كبير منهم أن هناك مساهمة جزئية، يرى ثلث آخر منهم أن مشاريعهم لا تلبي هذه الاحتياجات بشكل كامل فيما بينها ما يمكن قوله ان هذا التباين قد يعكس اختلافات في طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشاريع كل حسب نوعها كما يدل أيضا على الاختلاف في فهم المقاولين حاجيات المحليين

جدول رقم (31): يوضح مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية حسب عمر المشروع

مساهمة المشروع في التنمية المحلية / عمر المشروع	لا		نعم		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	لا
أقل من عام	14	100%	/	/	14	100%
من02 إلى 06 سنوات	1	11,1%	8	88 ,9%	9	100%
من 07 إلى 11	/	/	13	100%	13	100%
أكثر من 12 سنة	3	33 ,3%	6	66,7%	9	100%
المجموع	**18**	**40%**	**27**	**60%**	**45**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الإتجاه العام يمثل 60% من فئة المبحوثين اللذين صرحوا أن مشاريعهم ساهمت في تحقيق التنمية المحلية لتتأكد هذه النسبة ب 100% لدى المبحوثين اللذين تبلغ مشاريعهم ما بين 07 سنوات إلى 11 سنة، تليها نسبة 88,9% من المبحوثين اللذين تبلغ عمر مشاريعهم من 02 سنة إلى 06 سنة ،ثم تليها نسبة 66,7% من المبحوثين اللذين تبلغ عمر مشاريعهم أكثر من 12 سنة. مقابل ذلك نجد نسبة 40% من المبحوثين اللذين لم تساهم مشاريعهم في التنمية المحلية تتأكد هذه النسبة ب 100%عند المشاريع التي

أنشأت أقل من عام، ثم تليها نسبة 33,3% من المبحوثين اللذين يبلغ عمر مشاريعهم أكثر من 12 سنة ثم تليها نسبة قليلة من المشاريع التي يبلغ عمر مشاريعهم من سنتين إلى ستة سنوات.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين أن فئة كبيرة من المقاولين اللذين صرحوا أن مشاريعهم ساهمت في تحقيق التنمية المحلية ،فكلما تقدم المشروع في عمره كلما ساهم في تنمية المنطقة فالمشاريع الناجحة في تحقيق التنمية هي المشاريع التي تتبنى تخطيطا استراتيجيا طويل المدى، وبمرور الوقت تتراكم الخبرات والمهارات لدى أصحاب هذه المشاريع، وهذا التراكم يعزز قدرة هذه المشاريع وإمكانياتها على تحقيق أهداف التنمية الفاعلة، من خلال توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على عكس الفئة الثانية التي صرحت أن مشاريعهم لم تساهم في تحقيق التنمية المحلية ،فقد يشير ذلك إلى وجود عراقيل وعوائق ربما مرتبطة بالمشروع ذاته أو بالبيئة المجسد عليها.

جدول رقم(32): مدى كفاية دخل المشروع لمواجهة أعباء الأسرة ونوع الأسرة

مدى كفاية دخل المشروع / نوع الاسرة	نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
أسرة نووية	21	100%	/	/	/	/	21	100%
أسرة ممتدة	2	28 ,6%	5	71,4%	/	/	7	100%
مستقل عن الأسرة	/	/	/	0%	17	100%	17	100%
المجموع	**23**	**51,1%**	**5**	**11,1%**	**17**	**37 ,8%**	**45**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإتجاه العام يمثل 51,1% من نسبة المبحوثين اللذين صرحوا بأن دخل المشروع يكفي لمواجهة أعباء الأسرة تدعمها 100% من المبحوثين المنتمين إلى أسرة نووية ، تليها نسبة 28,6% من فئة المبحوثين اللذين ينتمون إلى أسرة ممتدة. مقابل ذلك سجلنا نسبة 37,8% من فئة المبحوثين اللذين صرحواأن دخل مشروعهم يكفي الى حد ما لمواجهة أعباء الأسرة تدعمها نسبة 100% من المبحوثين المستقلين عن الأسرة. أخيرا سجلنا نسبة قليلة جدا 11,1% للمبحوثين اللذين صرحوا أن دخل مشروعهم لا يكفي لمواجهة أعباء الأسرة تتأكد ب 71,4% لدى المبحوثين المنتمين إلى أسرة ممتدة.

من النتائج الإحصائية للجدول نستنتج أن أعلى نسبة تمثل أن دخل المشاريع المقاولاتية كافي لمواجهة أعباء الأسرة خاصة عند كون المقاول منتمي إلى أسرة نووية متكونة من زوج زوجة أبناء، هذا يعني بأن هذه الفئة من الأسر تتمتع بمستوى كافي جدا ومريح نسبيا، وأن ذلك المشروع يوفر لهم الدخل الكافي لتغطية حاجياتهم، كما صرح البعض الآخر أن دخل المشروع لا يكفي لمواجهة أعباء الأسرة وهم أصحاب الأسر الممتدة و هذا راجع إلى كبر الحجم والأجيال فيها مما يزيد من النفقات الأسرية و يشكل ضغطا إضافيا على الميزانية مما يقلل من قدرتهم

على تحمل أعباء الأسرة من خلال دخل المشروع فقط ، منه يمكن القول بما أن المشاريع المقاولاتية غالبا ما تكفي لمواجهة أعباء الأسرة إذن أنها تلبي حاجيات السكان المحليين .

جدول رقم(33) يوضح ملكية المشروع

ملكية المشروع	التكرار	النسبة
شخصية	36	80%
شراكة	9	20%
المجموع	**45**	**100%**

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية من استجابات المبحوثين حول ملكية المشروع أن الاتجاه العام يمثل 80% من المبحوثين المقاولين اللذين تعود ملكية مشروعهم إلى الملكية الشخصية، مقابل ذلك سجلنا 20% للمبحوثين اللذين يملكون مشاريع بالشراكة.

طبقا للمعطيات السابقة يتضح أن أغلبية المشاريع المقاولاتية ترجع إلى الملكية الشخصية للمقاول المبحوث دليلا على امتلاك المبحوث صفات المقاولة لأن هذا النمط من الملكية يولد الشعور بالمسؤولية والحافز الكبير لتطويره وضمان نجاحه بكونه ملبي للحاجيات المحلية وتوظيف أيادي عاملة.

جدول رقم (34): يوضح طبيعة مناصب العمل التي يقدمها

طبيعة المناصب المقدمة	التكرار	النسبة
دائمة	29	64 ,4%
مؤقتة	16	35,6%
المجموع	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح طبيعة مناصب العمل التي يقدمها المبحوثين أن الإتجاه العام يمثل 64,4% من نسبة المبحوثين اللذين يقدمون مناصب عمل دائمة، مقابل ذلك سجلنا 35,6% من المبحوثين اللذين يقدمون مناصب عمل مؤقتة.

تشير بيانات الجدول إلى أن مناصب العمل التي يقدمها الموظفون غالبا ما تكون دائمة وهذا دليل على أن المشاريع المقاولاتية تلعب دورا محوريا في توفير فرص عمل مستقرة وآمنة تعزز الإستقرار الاجتماعي والرفاه الفردي للعاملين، كما يؤكد ذلك أن المشروع مشروع يومي يعمل على توفير وتلبية احتياجات المحليين، كما نلاحظ أن النصف الآخر من المبحوثين صرحوا أنهم يقدمون مناصب عمل مؤقتة فيمكن تفسير ذلك خلال ما سجلناه في المقابلة: "المشروع موسمي يتلقى طلب حسب طبيعة الموسم". إذ يوظفون عادة طلاب جامعيين، إذن في كلتا الحالتين سواء ما كانوا يقدمون عمل دائم أو مؤقت فإنها تساهم في توفير فرص عمل لتلبية احتياجات المحليين.

جدول رقم (35): يوضح مصادر الحصول على تمويل المشروع

مصدر الحصول على التمويل	التكرار	النسبة
ذاتي	15	33,3%
أسري	10	22,2%
قرض من الأصدقاء	5	11,2 %
قرض من الهيئات الحكومية	15	33,3%
المجموع	**45**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإتجاه العام يمثل 33,3% من المبحوثين اللذين تحصلوا على تمويل مشروعهم ذاتيا وبنفس النسبة تماما 33,3% للذين تحصلوا على تمويل مشروعهم في شكل قروض من الهيئات الحكومية، وفي المرتبة الثانية نجد فئة المبحوثين اللذين تحصلوا

على تمويل مشروعهم أسريا بنسبة 22,2%، وفي المرتبة الثالثة نجد 11,2% من فئة المبحوثين اللذين قرضوا من الأصدقاء لتمويل مشروعهم.

انطلاقا من النتائج الإحصائية أعلاه، تتبين لنا أكبر نسبة من المبحوثين تحصلوا على تمويلهم ذاتيا هذا ما يؤكد قوة الإرادة والمبادرة للمقاولين كما يعكس درجة عالية من الثقة بالنفس والرغبة في المخاطرة والإستقلالية، الصفة التي تميز الفرد المقاول عن غيره من الأفراد العاديين، كما استندوا في تمويل مشروعهم على قروض الهيئات الحكومية ما يفسر توفر آليات الدعم لمثل هذه المشاريع كما يفسر أيضا رغبة الكثير في دخول مجال المقاولة وكبر حجم النفقات التي يحتاجها المقاول للاستثمار في مشروعه.

المبحث الرابع: مناقشة النتائج الجزئية للدراسة

1_ مناقشة نتائج البيانات الشخصية:

_ معظم المقاولين هم من جنس الإناث التي أصبحت تلعب دورا مهما في قطاع المقاولات بتدخلها غالبا في جميع الأنشطة المقاولاتية ماعدا البدنية منها، ما يعكس تطويرها وتمكينها اقتصاديا وتحقيقها تقدما في هذا المجال الذي كان سابقا مهيمنا على الرجال فقط.

_ غالبية المبحوثين من الفئة العمرية (32_40) وهي مرحلة الشباب التي تتميز بالنشاط والحيوية، فغالبا ما تشهد هذه المرحلة زواج وإنجاب أطفال مما يضيف أوليات ومسؤوليات جديدة، فيبدأ التفكير في المستقبل والتخطيط للتقاعد.

_ غالبية المقاولين متزوجين، فالزواج يوفر الإستقرار المالي وشبكة الدعم الإجتماعي والعاطفي للمقاولين مما يساعدهم على التغلب على التحديات والضغوطات بمشاركتهم في الأمور الإدارية والتنظيمية للمشروع.

_ المستوى التعليمي الجامعي يمثل أعلى نسبة، فهذا يشير الى أهمية التعليم الجامعي في تنمية المهارات والسمات اللازمة لريادة الأعمال.

_غالبية المقاولين هم أصحاب شهادات التكوين المهني، وحضور مقاولين دون شهادات مقارنة بأصحاب الشهادات العلمية، مما يبين أن الابداع والابتكار هو مفتاح النجاح والتميز في عالم المقاولاتية.

_ معظم المقاولين ينتمون إلى نفس المنطقة، مقابل نسبة قليلة ممن هم خارج المنطقة ما يدل على أن الإنتماء الجغرافي يلعب دورا مهما في قرار مكان تجسيد المشروع

2_مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

قمنا بتحليل هذه الفرضية استنادا إلى أن المشاريع المقاولاتية تساهم في التقليص من البطالة بتوفير مناصب العمل وتوظيف عمالة محلية.

فوجدنا أن أغلبية المشاريع المقاولاتية تتسم بكونها متوسطة الحجم وذات ملكية شخصية، فالحجم المتوسط يكون أكثر قدرة على النمو والتوسع مما يتيح للمقاولين المالكين لمشاريعهم الشخصية حافزا أكبر للإستثمار، لأنها تؤدي إلى المزيد من المرونة في اتخاذ القرارات، كما يفرض عليهم التركيز الجيد على نطاق عملياتهم وإدارتها بشكل أكثر فعالية مما يمكنها من تحقيق كفاءة أو ربحية أفضل بالتالي تكون قادرة على استيعاب وتشغيل عدد أكبر من الموظفين.

–غالبية المقاولين ساهموا في إنشاء مشاريع جديدة بنفس المنطقة المحلية اللذين هم منتمين اليها فيشير ذلك إلى عملية التنمية المحلية، فعندما يشرع المقاولين المحليين في إنشاء مشاريع جديدة في منطقتهم فإنهم يستثمرون فيها ويولدون نشاطا اقتصاديا الذي من خلاله يتم الإستعانة بالعمالة المحلية مما يساهم ذلك في تنمية المهارات والخبرات المحلية فبذلك تزيد فرص وظيفية إضافية في مختلف القطاعات.

_أغلبية المقاولون يعتمدون على التمويل الذاتي والتمويل الحكومي، فعندما يتمكن رواد العمال من تمويل مشاريعهم الخاصة من مدخراتهم الشخصية، فإنهم يعززون قدراتهم على المخاطرة وإنشاء مشاريع جديدة كما يميلون أيضا إلىالقروض الحكومية لأنها الأكثر قدرة على توفير الرأسمال المطلوب إذ تقوم بتقديم قروضا ميسرة وحوافز مالية للمقاولين إذن فالتمويل ذاتيا كان أو حكوميا فإنه يساعد على إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع مشاريع مما تتولد عندها الحاجة للمزيد من الأيدي العاملة.

_إختلاف المقاولين المبحوثين في مجالات الإستثمار إما حرفية، صناعية، خدماتية، فهذا ينعكس إيجابا على المنطقة المحلية المقصودة إذ يؤدي ذلك إلى زيادة فرص عمل متنوعة وبالتالي يساهم في امتصاص البطالة.

_جميع المقاولون يوظفون عمال، فهذا يعني أن الأنشطة المختلفة للمقاولين تنشئ فرص عمل للأفراد والانخراط فيها يساعد على تطوير مهارات العمال واكتسابهم خبرات جديدة وبالتالي يزيد من احتمالية حصولهم على وظائف أفضل في المستقبل.

_ دافع شغل أوقات الفراغ هو الدافع الأساسي وراء إنشاء مشاريع مقاولاتية، وهذا ربما لكون المقاولين يعانون سابقا من البطالة التي خلقت لديهم المزيد من الوقت مما جعلهم يبحثون عن أنشطة يشغلون بها أوقاتهم وتعطيهم الشعور بالانتاجية، لكن المشاريع التي تنشأ بهدف شغل أوقات الفراغ فقط لا تكون الأكثر استدامة أو قدرة على توفير فرص عمل مستقرة على المدى الطويل بل يجب أن تكون مبنية على خطط عمل واقعية و قابلة للتنفيذ و لكن في المقابل حتى المشاريع المقاولاتية البسيطة التي تبدأ كهواية يمكن أن تنمو و تتطور إلى مشاريع اكثر جدوى اقتصادية و قدرة على توظيف الأفراد.

–غالبية المقاولين يقدمون مناصب دائمة فبذلك يوفرون الامان الاقتصادي والاستقرار الوظيفي مما يخفف من مخاوف الافراد بشأن فقدان وظائفهم كما أن هذه المناصب الدائمة تساهم في

بناء فرق عمل مستقرة ومتماسكة مما يعزز استدامة هذه المشاريع وتجددها في خلق مناصب عمل.

– وكخلاصة لما تم عرضه من نتائج، يتبين أن الفرضية الأولى التي مفادها أن المشاريع المقاولاتية تساهم في الحد من البطالة أو بعبارة أخرى المشاريع المقاولاتية تخلق فرص عمل وتتيح مناصب وظيفية قد تحققت حيث اتضحت من النتائج أن غالبية المشاريع المقاولاتية المجسدة على أرض منطقة فريحة بمختلف خصائصها توظف عمال وتتيح مناصب شغل مختلفة.

3_مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

قمنا بتحليل هذه الفرضية استنادا إلى أن المشاريع المقاولاتية تقوم بتلبية احتياجات السكان بتوفير كل متطلباتهم الأساسية من مأكل، مشرب ، مسكن ، تعليم .....

–فوجدنا أن أغلبية المقاولون يسوقون منتجاتهم محليا فهذا يظهر أن المشاريع المقاولاتية تتبنى نهجا موجها نحو السوق المحلي مما يساعدها على النمو والإستقرار من خلال تركيزها على تلبية الإحتياجات المحلية كأولوية رئيسية وتوفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات السكان والمجتمع المحلي، هذا النموذج يتماشى مع نظرية تطوير الأعمال التي تؤكد على أهمية التركيز على الأسواق المحلية كنقطة انطلاق للنمو والتوسع المستقبلي.

–المقاولون يستهدفون المناطق الاقتصادية الجذابة كموقع لتجسيد مشاريعهم لأنها تمكن المقاولون من تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات السكان.

–أغلبية المشاريع المقاولاتية سواء الجديدة أو المتوسعة منها، فكليهما لهما تأثير على المستوى المحلي لأنها تركز بشكل رئيسي على السوق والاحتياجات المحلية وهذا التركيز المحلي يمكن المشاريع من التفاعل بشكل وثيق مع المجتمعات المحيطة بها.

-إنتاجية المشاريع المقاولاتية تكفي لمواجهة أعباء الأسرة بينما تكفي نوعا ما فقط لتغطية حاجيات المجتمع فهذا يوضح أن المشاريع المقاولاتية تحقق هدفها في تلبية احتياجات السكان المحليين وتوفير دخل كاف للأسرة دون أن تكون هذه المساهمة كاملة أو مطلقة.

وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن أن نستنتج أن الفرضية القائلة أن المشاريع المقاولاتية تقوم بتلبية حاجيات السكان فإنها ايجابية أي أنها تحققت .

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بدراسة ميدانية لمنطقة فريحة التابعة لولاية تيزي وزو حيث قمنا بتعريفها والتعرف على المشاريع المقاولاتية المقيمة فيها.

لتقييم حالة هذه المنطقة قمنا بإعداد استمارة بحث تحتوي على مجموعة من الاسئلة حول كيفية مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية المحلية وذلك بمساهمتها في القضاء على البطالة المحلية وتلبية احتياجات السكان المحليين.

لقد أظهرت الدراسة أن هذه المشاريع تساهم في تحقيق التنمية المحلية بقضائها على البطالة وتلبية احتياجات السكان.

استنتاج عام:

من خلال البحث الذي قمنا به والمعنون" دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية " فلقد حاولنا تسليط الضوء على كيفية تأثير المشاريع المقاولاتية على الاقتصاد المحلي من خلال جانبين وهما التقليل من البطالة وتلبية احتياجات السكان المحليين، وذلك من خلال التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية؟ قد حاولنا الإجابة عليه من خلال الفرضيات التالية :

– تساهم المشاريع المقاولاتية في الحد من البطالة المحلية.

– تقوم المشاريع المقاولاتية بتلبية احتياجات السكان المحليين.

انطلاقا مما تم جمعه من بيانات استمارة البحث التي نزلنا بها إلى الميدان والتي كانت محاورها تضم أسئلة حول فرضيات الدراسة ،تم التوصل إلى أن ثمة خصائص و مؤهلات يملكها المقاولون قد أسهمت بدورها المحوري في تعزيز العمل و تنمية المجتمع المحلي فأغلبية المقاولين تتراوح أعمارهم ما بين (32–40) مما يشير إلى أن هؤلاء المقاولين يتمتعون بخبرة حياتية ومهنية مناسبة و بالنظر إلى الحالة المدنية فنجد معظمهم متزوجون مما قد يعكس استقرارا اجتماعيا يزيد من قدرتهم على تحمل أعباء العمل، كما نجد أن جميعهم حاصلون على تعليم جامعي مع تكوين مهني مما يضيف بعدا إضافيا للمؤهلات، كما أنهم ينحدرون من نفس المنطقة مما يعزز تعاونهم و إنتمائهم إلى أسرة نووية فهي الأكثر تناسبا في التنسيق بين البيت و إدارة الأعمال.

أما فيما يخص المساهمة في الحد من البطالة من خلال إنشاء مشاريع مقاولاتية فقد توصلنا إلى أن هذه المشاريع تساهم في مكافحة البطالة من خلال توفير فرص عمل متنوعة تتراوح بين الإدارة والتشغيل خاصة أن هذه المشاريع قد مست مختلف القطاعات الإستثمارية بالتركيز على الحرف التقليدية القائمة في تلك المنطقة مما أدى الى تحقيق نجاح ملحوظ حفز الأشخاص

الآخرين وشجعهم على المبادرة بمشاريع جديدة و بالتالي خلق المزيد من فرص العمل ، إضافة إلى أن للمقاولين المبحوثين دور بارز في توفير عمالة دائمة بغض النظر عن مستوياتهم والشهادات الحاصلين عليها فهذه المشاريع نجحت في توفير مناصب عمل مستقرة تدعم الإقتصاد المحلي فمنه الفرضية الأولى تحققت.

أما ما ارتبط بكون المشاريع المقاولاتية تقوم بتلبية حاجيات السكان المحليين، فأغلبيتها تسوق منتجاتها محليا مما جعلها تساهم في التنمية المحلية بالتأثير على المستوى المحلي مما يدل ذلك أنها تستهدف الحاجيات الأساسية المحلية فقد تبين لنا جليا بأن المشاريع التي يبادر بها المقاولين في المنطقة تمثل محركا أساسيا للتنمية والابتكار المجتمعي مما يجعلها آلية فعالة لتلبية احتياجات السكان وتحسين جودة حياتهم وبالتالي يمكن القول على أن الفرضية الثانية تحققت.

مكنتنا الدراسة التي قمنا بها على المستويين النظري والتطبيقي لدور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية من التوصل إلى جملة من النتائج هي :

-المشروع المقاولاتي يمثل فرصة لرائد الأعمال لتحقيق أهدافه الشخصية والمالية من خلال إنشاء وإدارة مشروعه الخاص.

-مساهمة المشاريع المقاولاتية بكل أنواعها وأحجامها في تحقيق التنمية المحلية بمنطقة فريحة من خلال المساهمة في التقليل من البطالة والسعي لتلبية حاجيات السكان .

-تعتبر التنمية المحلية المنطلق الأساسي لبناء ودعم التنمية الوطنية الشاملة.

-معظم المقاولون يفضلون الملكية الشخصية لمشاريعهم، ذلك لأنها تمنحهم المزيد من السيطرة والحوافز على النجاح والنمو.

-يلعب الإنتماء المحلي يلعب دورا حاسما في قرار تجسيد المشروع حيث تؤثر طبيعة المنطقة بشكل كبير على خيارات المستثمرين ،فالمعرفة العميقة بالثقافة المحلية والاحتياجات المجتمعية تساعد على اختيار الأماكن المثلى لإنشاء مشروع ناجح يتماشى مع خصائص المنطقة ويحقق تفاعلا إيجابيا مع السكان.

- يعد إنشاء وتنمية مشاريع قائمة أحد أشكال المقاولاتية.

- المقاولاتية ليست حكرا على أصحاب الشهادات التعليمية والتكوينية فقط أو على السن المحدد، بل إن الإبتكار والإبداع والمخاطرة هم العوامل الأساسية لعملية المقاولاتية فبفضلهم إستطاع كل من الصغير والكبير بما في ذلك الأمي من إنشاء مشروع.

-يلعب التمويل الذاتي وأجهزة الدعم الحكومي دورا هاما في تمويل المشاريع المقاولاتية إلا أنها تتميز بعدة صعوبات تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات والتطوير لتحسين إمكانيات تمويل المشاريع المقاولاتية.

خاتمة:

المشاريع المقاولاتية يمكن أن تغير العالم لأنها توفر الفرص وتساعد المجتمعات على النهوض لانها ليست مجرد وسيلة لتحقيق الربح بل هي أداة قوية قادرة على إحداث تغيير جذري في المجتمعات، فمن خلال ما سبق يمكن القول أن المشاريع المقاولاتية هي وسيلة للخروج من الفقر إلى الرقي و في هذا الصدد يقول حسين احمد سليم "الفقر يولد الإبداع" إذن المقاولاتية تتيح الفرص للأفراد خاصة أولئك اللذين يعيشون في مجتمعات فقيرة أو مهمشة لتوليد دخلهم الخاص واستقلاليتهم الاقتصادية بإطلاق إبداعهم ومواهبهم المحبوسة مما يحسن نوعية حياتهم ووضعهم المالي إلا أن هذه الايجابيات لا تقتصر فقط على الفرد المقاول وحده بل تساهم أيضا في تطوير المجتمع المحلي بأسره فالمقاولاتية تقوم على فكرة إنشاء شركات ومشاريع جديدة تحتاج الى موظفين و بالتالي تؤدي الى زيادة فرص العمل، بالإضافة الى أنها تقوم بتلبية حاجيات السكان سواء كانت سلعا غذائية أو خدماتية أو صحية أو تقنيات جديدة، علاوة على ذلك فهذه المشاريع تعد مصدرا للإبداع والابتكار ففي هذا السياق يقول ألبرت أنشتاين "الإبداع خيال والخيال للجميع"، فالابداع ليس مجرد فعل بل هو طريقة لفهم العالم فالإبداع يمكن أن يؤدي إلى تطوير حلول جديدة لمشاكل قائمة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية كما تعزز هذه المشاريع من روح المبادرة و المسؤولية الاجتماعية فالشخص المقاول الذي يستثمر في مشروعه الخاص لا يعزز فقط من مكانته الاقتصادية بل يصبح نموذجا يتحدى به مما يحفز الآخرين على التفكير في كيفية تحسين أوضاعهم. رغم المزايا التي تحظى بها المقاولاتية إلا أنها لا تخلوا من عوائق تعيق نموها كالصعوبات الإدارية، التسويقية، التمويلية، الأمر الذي دفع الدولة والهيئات الحكومية إلى وضع آليات هادفة لتنشيط وتحفيز المقاولة من خلال إنشاء مجموعة من المنظومات الرسمية التي تشجع وتحفز على الفعل المقاولاتي وتدعمه مثل الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

باختصار فإن دعم المشاريع المقاولاتية هو استثمار في المستقبل، لأن هذه المشاريع تمثل الأمل والفرص التي يمكن أن تغير بوضوح من شكل المجتمعات، لكونها المحرك الرئيسي للتنمية المحلية المستدامة والنمو الاقتصادي وبالتالي فإنها تساهم في بناء عالم أفضل للجميع.

توصيات الدراسة:

– ضرورة التركيز على مفهوم المشاريع المقاولاتية خاصة والعملية المقاولاتية عامة.

– انشاء مراكز البحث لتقييم أثر المشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية.

– التشجيع على خلق بيئة محفزة للابتكار لخلق مشاريع جديدة

– تعزيز الشراكات المجتمعية وتشجيع المسؤولية الاجتماعية على المشاركة في تطوير المجتمع المحلي.

– يجب ان تتوافق الانشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الاساسية له بحيث تكون الاولوية للمشروعات التي تهم الافراد في حياتهم مباشرة.

– لا بد وأن تتدخل في الحسبان فرص التوظيف الدائمة والغير دائمة

– ينبغي ان تقوم الحوكمة بدور ما لتشجيع هذه المشاريع واستثمارها ماديا واداريا من اجل النهوض بمجتمع راقي وتحقيق تقدم محلي مستدام

– نظرا للصعوبات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع فينبغي على الدولة تخفيف القيود الاجرائية وتقليل الضمانات التي تتطلبها جهات الاقراض اتجاه اصحاب هذه الصناعات كتوفير حوافز ضريبية وتقديم تخفيضات ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها على النمو والتوسع وتسهيل الاجراءات الادارية وتبسيطها والحصول على التراخيص اللازمة

– يجب ان تركز الدراسات العلمية وحلقات البحث العلمي والمؤتمرات والندوات على دراسة موضوع المشاريع المقاولاتية والسعي لمعالجة المشاكل التي تعيق طريقها في تحقيق التنمية المحلية في منطقة فريحة خاصة والمناطق الاخرى عامة.

قـــائـــمـــة المـــراجـــع

قائمة المراجع:

الكتب

1. ابراهيم العبيدي، "**التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها**"، ط1،دار الشروق منتدى العالم03، مكتبة مصر 2020
2. ابراهيم محمود عبد الراضي، "**حلول اسلامية فعالة لمشكلة البطالة**"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،ط01، 2005
3. أحمد دروم، "**الابداع ريادة الاعمال والتنمية الاقليمية المستدامة**"، دراسات ميدانية وتجارب رائدة ،ط01،ديسمبر 2019، الجزء الأول
4. أحمد مصطفى خاطر، "**تنمية المجتمعات المحلية**"، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1999
5. أسامة بن خيري، "**الادارة، الابداع والابتكارات**"، عمان دار الراية للنشر والتوزيع، ط01، 2012
6. الخياط ماجد محمود، "**أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن،2009
7. السبتي وسيلة، "**تمويل التنمية المحلية**"،ايتارك للطباعة والنشر،القاهرة،2009
8. بودالي مختار،"**تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة و الناشئة في الجزائر**"،2022
9. تيقاوي العربي،"**إدارة الابتكارفي منظمات الاعمال**"، دار الكتاب العربي، ط2019،01
10. رشاد احمد عبد اللطيف، "**التنمية المحلية**"، دارالوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة طريق العلم
11. ريدنغ جون ماسي، "**المنهج الاداري في ادارة المشاريع**" ،ترجمة بواسطة أيمن الارخنازي، مكتبة العبيكان،الرياض،2003
12. سعد بن جخدل،"**الاطر التمهيدية للبحوث العلمية من الشغف الى الفرضية**"، دار البداية ناشرون وموزعون،ط01، عمان، 2019
13. سعيد اوكليل،"**ريادة الاعمال او المقاولاتية مقاربة شاملة وعملية**"، ديوان المطبوعات الجامعية 2017

14. سهيل رزق ديب، **"ماهج لبحث العلمي"**، غزة–فلسطين، مارس، 2003
15. عبد الغني عماد،"البحث الاجتماعي منهجينه ومراحله وتقنياته"، ط01، منشورات جزوش، برس، طرابلس، لبنان،2002
16. عبد المطلب، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"،دار الثقافة، الاسكندرية، مصر ،2001
17. عبيدات وآخرون،"منهجية البحث العلمي–القواعد والمراحل والتطبيقات"، ط02،عمان دار وائل للنشر والتوزيع
18. عثمان رشدي، "الريادة والعمل التطوعي" ،ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012
19. علي الحمادي، "صياغة الابداع"، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 1999–1319
20. علي معمر عبد المؤمن، "مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، الاساسيات والتقنيات والاساليب"، الادارة العامة للمكتبات للنشر، ليبيا،ط01،
21. فتحي السيد أبو عبده،"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005
22. محمد الجوهري، "علم اجتماع وقضايا" التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة 1978
23. محمد عبد الشفيع عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، مكتبة عين الجامعة للاقتصاد والبحوث الاقتصادية، 2008
24. منال طلعت محمود، "التنمية والمجتمع"، المعهد العالي مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الخدمة الاجتماعية بااسكندرية،2001
25. موريس انجرس،"منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية–تدريبات علمية–" ط02، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر ،2006
26. هاجر بوزيان الرحماني،"المقاولاتية" العالم يقرأ للنشر ،الجزائر ،عين تيموشنت،2021

المجلات :

1. أحمد بن قطاف، "**دور المقاولاتية في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد01، 2021
2. أشواق بن قدور، "**أهمية نشر ثقافة المقاولاتية و إنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد06، العدد 01، 2017
3. الهروشي خطاب، قبايلي الحاجة، "**المؤسسة الجزائرية بين حتمية الابداع وواقع الحلول المستوردة**"، مجلة دفاتر بوادكس،المجلد03، العدد04، 2014
4. ايثار عبد الهادي آل فيجان، "**دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الادارية والاقتصادية،العدد30، 2012
5. برفيقة خديجة، "**مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة(2014-2021)**"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد02، 2022
6. بطاهر بختة،عرقوب وعلي، "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد02،العدد01، 2018
7. بلقي فطوم، "**الأسس المنهجية لتحديد المصطلحات والمفاهيم في البحوث الاجتماعية**"، مجلة المحترف لعلوم الرياضة، والعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 09،العدد01، 2022
8. بن خديجة منصف، عبيد وهيبة، "**المشاريع المقاولاتية آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد03، العدد 04، 2019
9. بن ساحة يعقوب وشول بن شهرة، "**انعكاس مبدأ الحرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد38، أوت 2019
10. بوودن عبد العزيز، "**النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به**"،مجلة العلوم الانسانية، العدد23، جوان2005
11. رحيمي عيسى وآخرون، "**ظاهرة البطالة،مفهومها،أسبابها،آثارها**"،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية،المجلد01، العدد0، لسنة 2018
12. رشيد بوحجر، فاطمة العكازي، "**دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد02، 2023

13. رضا فويعة، "**دور المؤسسات الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي**"، مجلة البحوث الاقتصادية والعربية العدد08
14. سميرة ابراهيم الدسوقي محمد، "**تقدير الحاجات متعددي الاعاقة في برامج الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات الاهلية**"،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية مصر، المجلد04، العدد 02، 2010
15. صالي محمد، "**دور دار المقاولاتية في التقليل من البطالة في الجزائر**"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 08، العدد01، 2023
16. طالب حسين سهام،يعقوب محمد، "**الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية**"، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد02، العدد01، 2020
17. علماوي احمد،"**المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائر**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد03، العدد 04، 2019
18. عمر بن عبد الرحمان،آمنة قاجة، "**دور مؤسسات التمويل الخاص في تمويل الاعمال الريادية**"، مجلة الشعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد03، العدد 02، 2019
19. عمر علي اسماعيل، "**خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وآثارها على الابداع الفني**"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية العدد04، 2010
20. كرايس الجيلالي و آخرون،"**الشباب الجامعي من البحث عن الوظيفة الحكومية إلى انشاء المؤسسات الصغيرة و الاستثمار من خلال النشاط المقاولاتي**"، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، 2020
21. لطيفة طبال، "**التغير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم الاجتماعية**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ، العدد08، 2018
22. مخانشة آمنة، "**المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، مجلة صوت القانون، المجلد08، العدد01، 2021
23. مسعي سمير وآخرون، "**دور المشاريع المقاولاتية في التنمية المحلية**"،مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المجلد01، العدد01، جوان 2022
24. وليد بولغب،"**التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة ايليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي،المجلد03، العدد01، 2018

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. شلوف فريدة،"**المرأة المقاولة في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2008-2009
2. خينفري لخضر،"**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011
3. الجودي محمد علي، "**نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015
4. دباح نادية،"**واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها في 2009**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011-2012
5. صورية رمضاني، "**دور أملاك الجماعات المحلية في التنمية المحلية ما بين التشريع والممارسة**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017
6. اسحاق رحماني، "**المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل**"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة01، 2016-2017
7. يوسيف سيد احمد، "**تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين**"، اطروحة دكتوراه تخصص المالية والمؤسسة، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018
8. سلطاني محمد رشيدي، "**التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه وشروط تطبيقه**"، رسالة ماجستير جامعة محمد بوضياف المسيلة 2005-2006
9. مقداد خميسي، "**واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة(1990-2008)حالة ولاية البليدة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008-2009
10. ناصر فتحي،"**إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري**"، اطروحة دكتوراه في العلوم فرع علم الارض ، جمعة باتنة مصطفى بن بولعيد، 2020-2021
11. كمال بودانة شعباني، "**أثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية**"، أطروحة ماجستير في علم اجتماع ، جامعة محمد خيضربسكرة،2013-2014

12. قنادرة جميلة، "**الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر،2017-2018
13. محمد مشري عبد الناصر، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 2011،2008
14. فاطمة الزهراء مكلاتي،"**استراتيجية المؤسسة العمة مية في المحافظة على مواردها البشرية النوعية في ظل الاقتصاد**"، رسالة ماجستير في علم اجتماع، جامعة الجزائر 2007-2008

المؤتمرات والملتقيات:

1. فاطمة حسن عبد الفتاح، "**الاستثمار في اللغة العربية**" المؤتمر العربي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية نمودجا، قسم اللغة العربية، كلية التربية جامعة الامير سليمان بن عبد العزيز
2. وفاء رايس، نوال براهيمي، "**دور التكنولوجيا في تنمية الحس المقاولاتي**"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية للتكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة،2010
3. مولود قنوش وآخرون "**المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر**" مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة
4. أحمد طرطار وآخرون، "**حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 07-08-09 افريل 2010
5. فتات فوزي عمراني،عبد القادر، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي لتنمية اقتصاد الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، جامعة شلف
6. عبد الحكيم مصلى وآخرون، "**دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي**"، اعمال وابحاث المؤتمر العلمي حول ريادة الاعمال، المنعقد في جامعة مصرانة، بمدرج كلية التربية 2019

7. المحروق ماهر "**سياسيات حماية المنشآت ص وم، أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة**" المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض المملكة العربية السعودية
8. علي عدنان الحاج، "**المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**" ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعةقالمة6_7 نوفمبر 2018
9. أسماء زروقي، "**البحث العلمي والبحث الميداني**"، ندوة تكوينية لفائدة طلبة مل بعد التخرج دكتوراه وماستر قسم الاداب واللغة العربية
10. صالح فلاح، "**مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة**"، الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة

محاضرات

1. درويش محمد،محاضرات في مقياس المؤسسات الناشئة جامعة عباس لغرور خنشلة 2022-2023
2. سامية عزيز، محاضرات المقاولاتية (المحاضرة 03)، دور المقاولاتية
3. بن عميور امينة، محاضرات في مقياس قانون الاستثمار، تخصص قانون الاعمال 2020-2021
4. زيتوني هوارية مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية تخصص اقتصاديات العمل كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون –تيارت- 2021-2022
5. فضيلة بوطورة، مطبوعة بيداغوجية في المقاولاتية وانشاء المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسة،2019-2020
6. قدوم لزهر، محاضرات في ادارة المشاريع موجهة لطلبة السنة الثالثة، جامعة قالمة 08 ماي 2018-2019
7. كنزة باشوشي، محاضرات في المقاولاتية كلية العلوم والاتصال جامعة الجزائر 2021-2022

8. ليلى بن عيسى، محاضرات في مقياس المقاولاتية موجهة لطلبة اولى ماستر تخصص ادارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة محمد خيضر بسكرة 2020-2021
9. مناد محمد، محاضرات السداسي الأول، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم التشغيل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 24-28 جوان
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سطيف 24-28 جوان 2018
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
4. المادة 36 من القانون 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الاول عام 1436،الموافق 30 سبتمبر 2014، يتضمن المالية لسنة 2015
5. المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22-01-2004
6. المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09-10-2006

المواقع الالكترونية:

1. رانيا سنجق،" تعريف الحاجة"، على الموقع www.mawdoo3.com
2. فيفيك فينكاتارمان، "منشأ المجتمعات البشرية وتعقيداتها"، ترجمة أحمد الحاجي، علوم القطيف على الموقع www.qatifscience.com تمت زيارة الموقع في04سبتمبر2024
3. مقال من وكالة الانباء الجزائرية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية: تسجيل 414ألف مشروع مؤسسة مصغرة، محمل من نفس الموقع السابق بنفس التوقيت
4. مقال، ياسمين عدنان ابو سالم، "الفرق بين النمو والتنمية"،14 نشر في 14 جانفي2016 على الموقع www.mawdoo3.com تمت زيارة الموقع 02جوان2024
5. موقع الوكالة الطنية لدعم و تشغيل الشباب www.ansej.com
6. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.com
7. موقع الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة www.cnas.com

8. أميمة، "التحديات الاجتماعية المؤثرة على التنمية المحلية-دراسة ميدانية على مدينة دلقو" مقال منشور في 12 يناير، على الموقع www.omeema90.blogspot.com تمت زيارة الموقع في 02ماي2024
9. حكمت عقيل، ما هو المشروع الريادي وكيف يختلف عن المشروع الصغير على الموقع www.alefstartup.com أطلع عليه يوم 13فيفري2024،على 01:30
10. مقال، ما هي المشاريع الريادية و أمثلتها و تطبيقاتها، على www.roknbusiness.com أطلع عليه يوم 15افريل2024
11. مقال، من وكالة الأنباء الجزائرية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تسجيل أكثر من 2600 مشروع بقيمة تقارب 8 مليار دولار، محملة من الموقع www.aps.dz ، تاريخ الإطلاع: 28ماي2024 على 10:00
12. موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية www.nesda.dz
13. هلا الصلاحين،"ما المقصود بالمجتمع المحلي"، 2022 على الموقع www.bunean.com تمت زيارة الموقع في 12جويلية2024

المراجع الأجنبية:

1. Assemblée générale l'entrepreneuriat au service de développement soixante et onze session point 19 de l'ordre de jour provisoire développement durable nation Unis
2. Avaro Cuervo, Domingo Ribeiro, « Entrepreneurship: consepts , théory and perspective, Introduction , universitat de valéncia , Janaury 2007
3. BELKACEM DOUAH, « L'entrepreneuriat, les startups modèles de réussites »nouvelle publication universitaire
4. BENATA MOHAMED, **« Influence de la culture et de l'environnement Sur l'intention entrepreneuriale , cas de L'Algérie »** thèse de doctorat, en science économique, université ABOU BELKAID, Tlemcen ,2014-2015 8Rouger Aim, **« l'essentiel de la théories des organisation »**,Paris, Gualino Editeur les carrés , 2006
5. Bernard Mottez, **« la sociologie industrielle »,** presse universitaire de France, 1975
6. BOUKRIF MOUSSA, **« l'entrepreneuriat un levier du développement local »** , 2015
7. Cathérine Leger_Janiou « le grand livre de l'entrepreneuriat » Dunod Paris 2013
8. Christian Latour et d'autre, « L'activité entrepreneuriale manuel de gestion-réflexion>> le14décembre 2019 sur le site www.hrimag.com
9. DIDIEU VAN CAILLER » , l'entrepreneuriat, ses motivation, sa vision stratégique, ses objectifs « working paper réalisé dans le cadre de la caisse nationales du crédit professionnnel de Belgique mai 1995
10. Djelti Mohamed et autres" **Etat des incubateurs en Algérie cas de l'incubateurs de L'INTTIC d'Oran"** revue algérienne d'économie et gestion, volume 9, numéro 1,pages 102-127 ,31-03-2016

11. INES FARHAT et autres, **« un survol de concept d'entrepreneuriat »** international journal of Innovation and Applied Studies , vol 15 numéro 02, 2016
12. JAMEL STAMBOULI",**Religion spiritualité et entrepreneuriat : le cas des entrepreneures immigrants maghrébins à Montréal"**, thèse école affilié à l'université de montréal,2017
13. Marc Duhamel, **« situation de l'activité entrepreneurial Québécois** ! rapport du Québec Global entrepreneurship Monictor 2022
14. MORY SIOMY **, « Développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriales et de l'entrepreneurship »** le cas de rendez-vous entrepreneuriat de la francophone ,thèse doctorat en philosophie université Laval , Québec , Octobre , 2007
15. PALLER **la pénurie d'entrepreneurs** 2014 OCPE union Européenne ,2015
16. Paul et autres, Revue internationale PME**, l'entrepreneuriat en marge dans masses des industries créatives et culturelles**, volume33, numéro3-4 , 2020

الـمـلاحـــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو – تامدة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: تنظيم وعمل.

استمارة بحث حول موضوع :

دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية

دراسة ميدانية مطبقة على –منطقة فريحة–

إستمارة عمل ميداني موجهة لأصحاب المشاريع

تحية طيبة وبعد:

نضع بين ايديكم هذه الاستمارة بغرض المساعدة في دراسة موضوع "دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية في منطقة فريحة التابعة لولاية تيزي وزو" وذلك لاتمام مذكرة تخرج في ماستر علم اجتماع فرع تنظيم وعمل، كما نحيطكم علما ان بيانات هذه الاستمارة سرية لا تستعمل إلاُ لأغراض البحث العلمي، لذا فالرجاء منكم وضع علامة(X) أمام الإجابة الصحيحة.

من إعداد الطالبة **تحت إشراف الأستاذة**

- بوعلي ديهية – غنيمة هلال

السنة الجامعية 2023–2024

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن : .....

3-الحالة المدنية : أعزب ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4-هل تنتمي إلى نفس هذه المنطقة ؟ نعم ☐ لا ☐

5-نوع الشهادة المتحصل عليها ؟ دون شهادة ☐ تكوين علمي ☐ تكوين مهني ☐

6-المستوى التعليمي : إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

7- هل تنتمي إلى : أسرة نووية ☐ أسرة ممتدة ☐ مستقل عن الأسرة ☐

المحور الثاني: أسئلة متعلقة بالفرضية الاولى: تساهم المشاريع المقاولاتية في الحد من البطالة

8-نوع المشروع : خدماتي ☐ حرفي ☐ صناعي ☐ فلاحي ☐

9-حجم المشروع : كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

10- ملكية المشروع : شخصية ☐ شراكة ☐

11-تمويل المشروع: ذاتي ☐ اسري قرض من الاصدقاء ☐ قرض من ☐
الهيئات الحكومية ☐

12_عمر المشروع.....

13_ هل ساهمت في : إنشاء مشروع جديد ☐ تنمية مشروع قائم ☐

14_ ما هي العوامل التي دفعتك لتأسيس مشروعك الخاص

دوافع مادية ☐ دوافع شخصية ☐ الاتفاق مع الخبرة السابقة ☐ شغل اوقات الفراغ ☐

تكوين رصيد مالي ☐ الخروج من البطالة ☐

15–هل تقوم بتوظيف عمال في مشروعك ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم :

في بداية مشروعك كم عدد العمال اللذين تم توظيفهم ؟ .....

حاليا كم عدد العمال اللذين توظفهم ؟.....

16-ما هي طبيعة مناصب العمل التي تقدمها : دائمة ☐ مؤقتة ☐ تعويضية ☐

17– ما هي مدة المهام التي تقدمها: الأشهر ☐ السنوات ☐ اليوم ☐ الأسبوع ☐

18–هل يستقر العمال في مؤسستك : نعم ☐ لا ☐

–في حالة لا لماذا ؟ .....

19هل يتم توظيف عمال بمؤسستك على أساس: الخبرة ☐الشهادة ☐المستوي التعليمي ☐

أخري تذكر .....

20–كيف يتم إستقطاب العمال للعمل في مشروعك :

إعلانات ☐ الوساطة ☐ الإتصال بالوكالة الوكنية للتشغيل ☐

21–هل تقدم فرص عمل : للبطالين ☐ الشباب الجامعيين ☐

22–ما هي أهدافك المستقبلية : توسيع المشروع ☐ خلق فرص عمل ☐

توظيف العمالة المحلية ☐ تشجيع الشباب على خلق مؤسساتهم ☐

23–هل تقوم بتقديم برامج تدريبية وتحفيزية للشباب المهتمين في مجال المقاولاتية ؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية :"تقوم المشاريع المقاولاتية بتلبية احتياجات السكان المحليين"

24–هل تسوق منتجك : محليا ☐ دوليا ☐ وطنيا ☐

25_ما هي العوامل التي جذبتك لتأسيس مشروعك في هذه المنطقة: قربك من مسكنك منطقة ☐ محلية اقتصادية ☐ وفرة اليد العاملة ☐ افتقار المنطقة لمثل هذا النشاط توفير تلبية ☐ احتياجات المجتمع المحلي ☐

26–هل تعتقد أن لمشروعك تأثير على المستوى المحلي ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فأي من الجوانب التالية كان للمشروع تأثير فيها :

زيادة كمية الإنتاج داخل المجتمع المحلي ☐ زيادة في حجم السوق تحقيق ☐ الاكتفاء المحلي ☐ زيادة نوعية المنتجات ☐ سد حاجيات المحليين ☐

27–ما هي الخدمات المجانية التي تقدمها كصاحب عمل لعمالك ؟

توفير مساكن قرب العمل ☐ توفير وسائل النقل ☐ تقديم رعاية صحية للعاملين ☐ توفير الحاجيات الاساسية من مأكل وملبس ☐

28–هل دخلك في هذا المشروع يكفيك لمواجهة أعباء الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

29–هل إنتاج المشروع يغطي حاجيات المجتمع ؟ نعم يغطي ☐ لا يغطي ☐ نوعا ما ☐

30–هل زاد المشروع من الإنتاج المحلي ؟ نعم ☐ لا ☐

31–هل إنتاجك يتوزع داخل محافظتك ؟ نعم ☐ لا ☐

32هل ساهم هذا المشروع في تحقيق التنمية المحلية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فكيف ساهم مشروعك في تحقيق التنمية المحلية :

توفير منتجات وخدمات جديدة ☐زيادة الإنتاجية☐تقديم حلول جديدة للمشاكل المحلية ☐

33–هل يشجع هذا المشروع على:

التواصل والتعاون بين الأفراد المحليين ☐ تعزيز الروابط الإجتماعية بين السكان ☐

تنمية روح الجماعة والتضامن ☐ زيادة التدفقات النقدية للمنطقة ☐

"وراء كل جهد توجد قيمة و وراء كل قيمة توجد استفادة"